إصدر مرسومك وتوكل..فالدولة تنتظرك!

كتب حسن عصفور/ ربما أهم ما كان في اليوم الأول لجلسات المركزي الفلسطيني، هي الجملة الغاضبة جدا من الرئيس محمود عباس ردا على تصريحات لقادة حمساويين بخصوص الانتخابات، قوله أنه على استعداد لاصدار مرسوم فوري بذلك، لو ذهبت حماس ووقعت "طلبا" في لجنة الانتخابات المركزية موافقة على اجراء الانتخابات..

بعيدا عن التحدي والتحدي المضاد، بين الرئيس عباس وطاقمه الفتحاوي، مع حماس وبعض من قادتها، وخاصة د.ابو مرزوق في هذا الشأن، فالمسألة أبسط جدا من البحث عن ساحة حرب كلامية، أو معركة جدلية، ليثبت هذا على ذاك أنه "العقبة" المعرقلة لمسار المشهد الفلسطيني، فلا جدل ولا فصال أن العطل السياسي العام في بقايا وطننا فلسطين، هو من صلب فعل قطبي الانقسام، ولا ضرورة للتباري لا اللغوي ولا السياسي بحثا عن "براءة ذمة" من تلك الفعلة التي باتت خطرا رسميا على المستقبل الوطني..

ولكي نخرج وفورا من دائرة التشكيك والاتهام، فالمسألة غاية في الوضوح، أن اجراء الانتخابات الآن أصبحت بيد الرئيس محمود عباس دون أي وسيط أو شريك، لا يتطلب ذلك سوى أن يمسك بقلمه ليوقع مرسوما يحدد فيه اجراء الانتخابات العامة في فلسطين، يحدد التاريخ وطبيعة تلك الانتخابات التي يجب أن تكون "نقلة نوعية تاريخية" في المشهد السياسي الفلسطيني العام، بل لعلها تكون الأكثر أهمية لدحر مشروع تقاسم بقايا الوطن، بين البحث عن إقامة "إقليم غزة" بممره البحري، بعيدا عن الوطن، وبين مؤامرة تقاسم وظيفي في الضفة الغربية..

نعم..الانتخابات هي الحل لوقف أخطر مؤامرة بدأت تتحرك للتنفيذ بعد أن تم تجهيزها خير تجهيز، وقد أشار الرئيس عباس في كلمته الانفعالية أحيانا، بصواب سياسي دقيق الى تلك "المؤامرة" ولكنها اشارة عابرة، كانت تستحق وقفة أكثر عمقا وتشريحا، من إيرادها وكأنها "مناكفة لحماس" وليس فضحا

لمؤامرة، فجملة عابرة وسط كلام انفعالي قد لا يقف أمامها غالبية المستمعين، وهو ما إنعكس بعدم ايلاء وسائل الاعلام أهمية لتلك العبارة، علما بأنها أخطر ما جاء في كلمة الرئيس الغاضبة - المنفعلة في جوانب منها..

الانتخابات نعم..لا تحتاج الا قرار رئيس مصحوبة بمرسوم عام، يحدد انتخابات نبحث، واي قانون انتخابي نريد، تلك هي الأسئلة التي تتطلب جوابا من الرئيس عباس ومن حوله، فالأصل فيما سيكون لمستقبل الوطن، وبعد أن نجحت فلسطين في الحصول على عضوية الأمم المتحدة، دولة مراقب لتصبح العضو 194، وتزايدت حركة الاعتراف بالدولة سريعا، وأصبح ذلك الاعتراف سمة سياسية، بل ومعركة كفاحية من خلف القضبان الأميركية لترسيخ حق الاعتراف بحق فلسطين الدولة في الوجود..

الانتخابات المطلوبة الآن، هي انتخابات لدولة فلسطين، برلمانا ورئيسا لتنهي مرحلة سياسية انتقالية دامت ما يقارب الـ21 عاما منذ توقيع اتفاقات أصبحت "كادوكا سياسيا" في كل مناحيها، بعد قرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012، فأي انتخابات مقبلة يجب أن تكون لدولة فلسطين وليس لسلطة انتهى مفعولها السياسي وأجلها الزمني، فالدولة هي العنوان، ولذا لا يوجد أي عائق للقيام بذلك الحق وممارسته السياسية..

ما يجب أن يكون هو أن يصدر الرئيس محمود عباس المرسوم الخاص بذلك، مصحوبا بمرسوم قانون انتخابي جديد، يستند الى مبدأ "التمثيل النسبي" باعتبار أرض دولة فلسطين دائرة واحدة، في الضفة والقدس والقطاع، وذلك من أجل كسر أي امكانية لتحكم سلطة الاحتلال بالبعد الانتخابي في مدينة القدس المحتلة، ذلك القانون سيكون قفزة نوعية لحماية المكتسب السياسي نحو انتخاب برلمان "دولة فلسطين"، وايضا رئيس دولة فلسطين، ومعها انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني حيثما أمكن ذلك..

وأهمية اجراء انتخابات "دولة فلسطين" سياسيا واجرائيا أنها ستضع نهاية لكل المرحلة السابقة، وستنهي الأطواق المفروضة حول انطلاقة الدولة من

أدراج قرار أممي الى ممارسة سياسية واقعية، وهو ما سيفتح بابا للمشاركة الوطنية الأعم ايضا، بدخول كل أطراف المنظومة الفلسطينية في تلك الانتخابات وخاصة حركة "الجهاد الاسلامي"، التي لا تشارك في انتخابات منتجة من صلب اتفاقات أوسلو، وهي مسألة لم تعد بذي صلة إن باتت الانتخابات المقبلة وفق قانون فلسطيني جديد، ولدولة فلسطين المقبلة..

انتخابات دولة فلسطين، وعلى اساس التمثيل النسبي، ستكون "انتفاضة سياسية شعبية" للفكاك من كل القيود التي فرضت في ظرف غير عادي على الشعب الفلسطيني، وستكون حدثا تاريخيا، كونها ستنهي كل أشكال المؤامرات التي تتسارع خطاها لسرقة الأمل الوطني الفلسطيني..

ولعل الاختبار الحقيقي لكل من يطالب بالانتخابات هو اعلان الرئيس ذلك، وعندها سنرى أي منطلق ينطلقون، لحظة إزالة الغشاوة السياسية والضبابية السائدة في بقايا الوطن، وهل حقا حماس تريد انتخابات وطنية، ام أنها تمارس ابتزازا تعتقد أن الرئيس عباس وحركة فتح لن يجرؤا على ذلك، لأسباب تسوقها لكنها تبقى قائمة، ما لم يكسر الرئيس عباس تلك المنظومة التشكيكية برغبته في اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية لدولة فلسطين..

لا مجال للمناورة، ولا مكان للتلاعب بمصير وطن، في سجال اعلامي لا ينتج سوى ضرر وضرر..والمطلوب تنفيذ الوعد والوفاء بالقسم..وكما قال أجدادنا الأوائل بحكمتهم الفطرية "الميه تكذب الغطاس"..ليعلن الرئيس مرسوم الانتخابات العامة لدولة فلسطين بشقيها البرلماني والرئاسي وربما للمجلس الوطني، ونر من هو العقبة والمعطل..وعندها لكل حادثة حديث..فالشعب لن يبقى متفرجا على "خطف بقايا وطنه"، كما سبق يوما..

انها معركة التحدي الوطني العام..انتخابات دولة فلسطين هل المدخل لقبر المؤامرة بكل أصنافها، اقليم غزة وتقاسم الضفة!

مواجهة المعركة الكبرى ليس بكيل اتهام لاتهام بل لكسر كل الاتهامات برافعة الوطن - الدولة..وغيرها فالكل شريك في "المؤامرة"، بعيدا عن حجم ذلك الدور..

دقت ساعة المعركة السياسية للخلاص الوطني العام!

ملاحظة: لماذا لا يتبنى الاعلام الفلسطيني، خاصة الرسمي تعبير الارهابي لوصف المستوطنين بكل مجموعاتهم..فهم ارهابيون وليسوا متطرفين فقط..ليت البعض يدرك أن تلك وسيلة مضافة لفضح ارهاب دولة منظم!

تنويه خاص: من فوائد الانتخابات المقبلة ليس فقط تجديد شباب البرنامج والهدف..بل الأكثر قيمة هو تجديد شباب الاطار ذاته..مشهد صور المجلس المركزي مثالا ودافعا..ومنصة الرئاسة نموذجا..الأصغر عمره فاق 75 عاما فقط.. أطال الله في عمر الجميع!

اقالة الهباش يا سيادة الرئيس..احتراما لفلسطين!

كتب حسن عصفور/ لولا أن الخبر تم نشره في وكالة "الأنباء الرسمية -وفا" التي تتبع الرئاسة، لكان القول أنه مزور ومزيف ، ومدسوس حقدا وكراهية لقاضي قضاة فلسطين الشرعيين، والذي يحمل الى جواره منصبا مضافا كمستشار للرئيس محمود عباس، وهي مفارقة لا مثيل لها في العالم أجمع، فقاضي القضاة الشرعي له مكانة محصنة بهالة وطبيعة العمل..

الا أن الخبر سليم وصحيح ولا يوجد به اي عبارة تدنيس، بل أنه جاء في ذات المقرر الإسبوعي لخطبة اصحبت خاصة ومحجوزة له، ما دام متواجدا في "بقايا الوطن"، وتلك مسألة كان على وزارة الأوقاف أن تعيد النظر بها كي يكون لغيره الحق في الخطابة، باعتبارها الخطبة الرسمية المنقولة عبر

تلفزيون فلسطين، ويتم تغطيتها بوسائل الاعلام الرسمية، لكنها ليست هي المسألة الآن..

حقا، لو سألت أي فلسطيني، عدا الهباش، هل يمكن أن يصل به أن يطالب القوة العربية للتدخل السريع بأن تأتي الى فلسطين لتضرب حركة حماس، وتعيد قطاع غزة الى سلطة الرئيس محمود عباس، تخيلوا اي كارثة يمكن أن تحل بمن يطالبها لو كان غير الهباش، اول طلب لقوة العرب ضرب حماس، وليس تحرير الضفة مثلا من الاحتلال، يا فضحيتنا الكبرى..

بعيدا عن أي موقف سياسي من حماس، سلوكا ومواقفا ونهجا، بل وقيادتها انقلاب أدى الى أن "خطف غزة" وهي التسمية التي كانت لصاحب المقال في يوم 15 يونيو حزيران عام 2007، عندما كتبت في "زاوية أمد" مقالة بعنوان "خطف غزة"، ولكنه كان وصفا خاصا بالحالة الفلسطينية التي لا مثيل لها، بين واقع كياني خاص وواقع احتلالي واضح، أي أن قطاع غزة عمليا لا زال تحت الاحتلال بشكل أو بآخر، وأن دولة الكيان لا تزال تمارس حروبها العدوانية عليه، شنت خلال السنوات الثمانية من عمر الانقلاب 3 حروب دفع فيها أهل القطاع آلاف الشهداء والجرحى ومئات آلاف المشردين، بعيدا عن "التهليل بالنصر المبين" لهذا أو ذاك من فصائل العمل الوطني!..

الفضيحة الكبرى، أن يرى مستشار الرئيس عباس، وقاضي القضاة الشرعيين، أن "تحرير غزة من حماس" بات "فرضا عربيا عسكريا"، لأنهم "انقلابيون"، خرجوا على "الشرعية"، فوجب قتالهم عسكريا وارسال قوات العرب لتحاربهم، وبالطبع عليها أن "تنسق أمنيا" مع دولة الكيان الاسرائيلي من اجل السماح للطائرات العربية والقوات البرية والاسطول البحري وقوات "الضفادع البشرية"، وربما الاستعانة بالقوات الفلسطينية الخاصة أيضا، للدخول الى قطاع غزة..

الفضيحة الكبرى، أن يقول الهباش قوله هذا بعد ساعات فقط من عودة رئيس وزراء حكومة الرئيس محمود عباس من قطاع غزة، واجتماعه بحركة

حماس قبل فصائل منظمة التحرير والاتفاق معهم على نقاط متعددة، بل أن هناك قرار قبل أيام فقط يتحدث عن المصالحة ووفد المصالحة وقررات المصالحة مع حماس، وليس مع غيرها..

لنترك كل شيء جانبا، ونتساءل: هل أعلن الرئيس محمود عباس دولة فلسطين فوق ارض فلسطين وفقا لقرار الامم المتحدة 19 /67 عام 2012، واعلنت حماس رفضها اعتبار قطاع غزة جزءا من الدولة، وأنها لا تعترف بها أو بشرعيتها القانونية والسياسية..

هل أعلن الرئيس محمود عباس مرسوما لانتخابات تشريعية ورئاسية لدولة فلسطين في الضفة والقدس والقطاع وأعلنت حماس رفضها لتلك الانتخابات وعدم اعترافها باقامتها..

هل اعلن الرئيس محمود عباس اجراء انتخابات رئاسية لدولة فلسطين لو كان اجراء الانتخابات التشريعية للدولة غير قابل للتنفيذ، وأعلنت حماس أنها لن تسمح باجرائها في قطاع غزة..

هل قامت منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد بلقاء حماس وطالبتها بأن تعلن موقفا من منظمة التحرير ورفضت..وقبل ذلك هل دعا الرئيس محمود عباس الى اجتماع الاطار القيادي المؤقت المتفق عليه وطنيا، وأعلنت حركة حماس رفضها حضوره واعتبرته اطارا غير شرعي..

هل انتهت كل وسائل اعادة تفعيل المصالحة الوطنية وأعلن الرئيس عباس اغلاقها رسميا، والغاء كل قرارات المجلس المركزي قبل ايام وحرق كل اتفاقات المصالحة معها..

هل حاول الرئيس محمود عباس القيام بزيارة قطاع غزة وأعلنت حركة حماس رفضها أو تصدت له عند بوابة بيت حانون أو معبر رفح ومنعته بالقوة المسلحة..

وهل طالب الرئيس عباس من أهل القطاع أن يخرجوا متظاهرين وحدة واحدة لرفض استمرار "الانقلاب الأسود" وواجهتهم حماس بالقوة المسلحة وقتلت عشرات او مئات أوآلاف منهم..

وقبل كل هذا هل أعلن الرئيس محمود عباس قطاع غزة اقليميا متمردا خارجا عن الشرعية الفلسطينة الرسمية..

حتى لو وقعت حماس وثيقة فصل القطاع عن فلسطين وبدأت بالتنفيذ الفعلي فتلك مسوؤلية شعب فلسطين أهل القطاع أن يدافعوا عن حقهم الوطني..

لو كل تلك الـ"هل" حدثت يا أستاذ محمود وفشلت كل الوسائل التي يمكن بها اعادة "الشرعية" الى قطاع غزة، لا يحق لك أيضا أن تطالب بما طالبت به لأنه عار وطني تاريخي سيلحق بكل ما فكر به أو تحدث به مع جاره أو صديقه دون أن يعلم ثالث به..فما بالك وأنت قائله علانية وفي خطبة جمعة مفترض انها تحمل من الدعوى للخير..أنك بدعوتك تلك تكون عامل قسمة وتخريب ومدعاة فتنة وباحث عن قتل ودم خارج "الحق الوطني"!

سيادة الرئيس محمود عباس، احتراما لفلسطين الشعب والوطن والقضية اقل الهباش فورا، قبل أن يصبح مطلوبا للعدالة الوطنية..سيادة الرئيس من أجل مكانتك وشرعيتك اقل الهباش كي لا تز وازره وزرإثمه السياسي الكبير!

ملاحظة: تقرير "أمنستي" حول عمليات الفصائل الفلسطينية المسلحة لا يجب التعامل معه بالطريقة المعتادة من الاستخفاف أو التشاطر "الغبي"..يجب التفكير بالمواجهة المسؤولة بلا عنتريات فراغة..واضح!

تنويه خاص: احيانا لا تمتلك سوى القول يا مثبت العقل والدين..مشير المصري الحمساوي يخطب في جمع ويقول "دول توسطت لكي لا تطير طائرات حماس فوق اسرائيل"..ابو دم خفيف ما خبرنا شو نتيجة هالواسطات يا ترى!

"التحرك" الفلسطيني لا يجب أن يكون على أنغام موسيقى أميركية!

كتب حسن عصفور/ من الإنصاف التأكيد على أن هناك "نبرة سياسية" اميركية جديدة نحو دولة الكيان، منذ انتهاء الانتخابات الاسرائيلية، وفوز بيبي نتنياهو بها، وقدرته على تشكيل حكومة لفترة مضافة، ولم يكن خافيا على أحد، بأن الادارة الأميركية عملت بكل ما لها من "قوة وتأثير" لكي لا يعود نتنياهو ثانية، ليس حبا في "فلسطين"، بل دفاعا عن "كرامة البيت الأبيض" التي داسها نتنياهو علانية، وبشكل "غير مسبوق" و تحد في قلب المؤسسة الأميركية..

"الصدمة السياسية" لادارة أوباما وجدت تعبيرها سريعا في سلسلة تصريحات أظهرت أن "الغضب" لن يكون "سريا" او ضمن قنوات خاصة، بل لجأت الى ايصاله لوسائل الاعلام كافة، بدأت بتسريب أن الرئيس اوباما لم يهاتف نتنياهو، ثم أن هناك دراسة تقييم للسياسة الأميركية نحو الممارسات الاسرائيلية، ولاحقا اتصال الرئيس الأميركي مع نتنياهو، مؤكدا له على ضرورة العمل من أجل "حل الدولتين"، بلغة بدت وكأنها مختلفة عن السابق..

ولم يكن خافيا أيضا، ان ادارة اوباما حاولت استغلال منظمة "جي ستريت" اليهودية الأميركية "الليبرالية" والموازية للمنظمة اليهودية الأميركية الأهم "الايباك"، والتي ساندت موقف نتنياهو ضد أوباما، حركات واضحة وغير سرية.. وبالتأكيد، لا يمكن اغفال أن التلويح باعادة النظر في الموقف الأميركي داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الداعم مطلقا لاسرائيل، واستخدام حق النقض "الفيتو" بحق أو بدونه فقط من أجل اسرائيل، يشكل تطورا ليس معهودا في موقف أميركا..

وكانت تصريحات كبير موظفي البيت الأبيض - يوازي فلسطينيا أمين عام الرئاسة - ولكن بصلاحيات جادة، تبدو وكأنها "تحولا كبيرا" في السياسة

والموقف، والتي تحدث فيها عن ضرورة أن تنهي اسرائيل احتلال اراضي فلسطينية استمر لخمسين عاما، وقال ماكدونو إن" الأزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن قضية الدولة الفلسطينية لا تزال قائمة"، وأضاف أنه "لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في السيطرة على شعب آخر إلى الأبد، وأن الاحتلال يجب أن يصل إلى نهايته"، ورفض ماكدونو الادعاءات بأن "إعادة التقييم" التي أعلنت عنها الإدارة الأميركية، نابعة من "غضب شخصي للرئيس على نتنياهو"، واعتبر تصريحات نتنياهو بأنها "مقلقة جدا"، "عندما ألمح، ثم قالها صراحة إن الدولة الفلسطينية لن تقوم خلال ولايته في رئاسة الحكومة".

تلك هي أبرز ملامح "الجديد السياسي" في موقف الإدارة الأميركية، ولكن هل يمكن اعتبار ذلك تحولا حقيقيا في "جوهر الموقف الأميركي الرسمي"، أم هو محاولة لـ"تدوير زواياه" ضمن وضع خاص بدأ يشهد تحولا عاما في المنطقة العربية، ليس لصالح الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة من جهة، وأن وجود نتنياهو في الحكم خلال سنتي اوباما الأخيرتين قد يكون عاملا مزعجا أو كابحا لأي محاولة أميركية لاعادة "تحسين صورتها" نتيجة افتضاح دورها التآمري الواضح جدا لتمرير مشروع تقسيم وتفتيت المنطقة، بعد أخونتها..

جوهر الموقف الأميركي المستحدث لا يخرج عن الموقف القديم، حيث يريد "دولة فلسطينية" بعد أن يفرض عليها "تبادل أراضي" يضمن ضم الكتل الاستيطانية الكبرى، أي بما يقارب الـ10% من أراضي الضفة والقدس، ودون أن يسقط اعتبار "دولة اسرائيل يهودية"، باعتبار أن "فلسطين دولة عربية"، لعبة تدور بين واشنطن ولندن، لاستخدام تسمية قرار التقسيم الشكلية وليس الجغرافية، في حين لم تخف أميركا موقفها من مسألة القدس، على اساس "تقاسمها دينيا وجغرافيا"، بما يسمح لاحقا لبناء "الهيكل" فوق أرض فلسطينية وعلى حساب جزء من أرض المسجد الأقصى..

والحديث الأميركي عن "انهاء الاحتلال" مع الترحيب به، يتجاهل الأساس الحقيقي له، وهو التعامل مع قرارات الأمم الخاصة بكل ما له صلة بانهاء الاحتلال سياسيا وجغرافيا، وآخرها قرار الجمعية العامة رقم 2012 رقم 19/ 67 والخاص بالاعتراف بـ"دولة فلسطين"، في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية دون "تقاسم وظيفي ديني أو غيره"..

لن ندخل في سجال مع "البعض الذي يرى أميركا أنهم " الأسياد" ويجب أن نحسب حسابهم في كل خطوة على قاعدة القول الشعبي "دستور يا اسيادنا"، لكن ما يجب التنبيه اليه، هو عدم ربط الحركة السياسية الفلسطينية بالموسيقى السياسية الأميركية، وأن أي خطوة فلسطينية يجب أن تكون متوافقة بشكل أو بآخر معها، بل أنه لا يجوز استمرار سياسية "التشاور أولا" مع واشنطن قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار فلسطيني قد يكون مخالفا أو حتى مختلفا معها، بينما يغيب ذلك "التشاور الكامل" عن الأشقاء العرب، خاصة دولتي المصير المشترك في قضايا هامة في الحل النهائي، مصر والأردن..

اميركا ستعرقل أو ستحاصر اعلان دولة فلسطين فوق الأرض المحتلة، بديلا للسلطة، وستعمل على "تطويع" كل قرارات المجلس المركزي، رغم تغييبها القضية المركزية، وهي اغلاق ملف المرحلة الانتقالية، بل أنها ستعمل على حصر الذهاب الى المحكمة الجنائية ضمن "أضعف أشكاله"، بما يصبح وكأنه "إجراء شكلي"..

وبعيدا عن "المناكفة السياسية"، ما يجب ان تتنبه له القيادة الرسمية الفلسطينية، وهي ترسل "مبعوثها الخاص" الى واشنطن، ان القمة العربية على الأبواب، وستكون فلسطين القضية حاضرة بقوة، رغم كل ما يحاك في المنطقة من مؤامرات، ولكي تعود فلسطين الى حيويتها عربيا، مطلوب أن تتقدم فلسطين بقرارات محددة تقوم على اساس تطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، واتنهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 1994، وتعليق "الاعتراف المتبادل" مع دولة الكيان الى حين اعترافها بدولة فلسطين، وتطوير مبادرة السلام العربية وفقا لهذا المتغير الكبير، اي ليس

البحث في طلب اقامة دولة فلسطين وانهاء الاحتلال بشكل عام، بل أن يكون المرتكز الرئيسي هو "الاعتراف بدولة فلسطين" ، وانهاء الاحتلال الاسرائيلي لأراضيها" كاملا..

نظن ان الفرق واضح بين هذا الموقف وما كان سابقا عام عرض المبادرة العربية 2002..وإن كان البعض الفلسطيني يرغب العودة الى مجلس الأمن، فيجب اعداد مشروع قرار من القمة العربية ليصبح قرارا عربيا، لا يكرر "الفضيحة السابقة"، قرار يستند الى الاعتراف بدولة فلسطين وتحرير اراضيها، ثم البحث عن صيغ التعامل السياسي اللاحق مع دولة الكيان فيما لم يتم الاتفاق عليه من قضايا، اللاجئين والعلاقات المتبادلة..

تلك هي بعضا مما يجب أن يكون قبل "قمة العرب" بعد أيام، وغيرها سنكون أمام مشكلة سياسية كبيرة، مع الشعب الفلسطيني أولا ومع الأشقاء العرب ثانيا، خاصة وأن بعضهم يحمل "غصة سياسية" من سلوك رسمي فلسطيني..ونعلم أن الرئيس عباس يعلم بها..لذا وجب التحذير وقبل أن "يقع الفاس في الراس"!

ملاحظة: كان مستهجنا سلوك فصائل فلسطينية أن تشارك في لقاء الوفد السويسري بغزة، رغم مقاطعة البعض والاستخفاف بالعض الآخر...لكن العيب هو أن تشارك فتح في غياب وتغييب بعض من تقول انهم "شركاء" وأن يكون لحماس الحضور الأكبر..المسألة ليست "شكلية" يا سادة!

تنويه خاص: البعد الانساني للتحرك السويسري هو البوابة السياسية الكبيرة لتمرير اتفاقية فصل القطاع..والأيام ستكشف الكثير ما لم تنتفض بعض القوى من سباتها وغيبوبتها الغارقة في مشاكل ليست أولوية وطنية!

الحكومة تنتظر أمرك يا سيادة الرئيس!

كتب حسن عصفور/ المجلس المركزي أنهى أعماله في بيان حمل الكثير مما رحبت به القوى والفصائل، رغم أنه لم يبحث الجوهري في "المعركة الأم"، واوصى بكل ما هو ثانوي فيها، الا أن بعضا مما جاء به المجلس وجد ترحابا اعتقد البعض أنها خطوات قد تكون "نقلة نوعية" في المسار السياسي، لو التزم بها..

وكان قرار المجلس بوقف التنسيق الأمني مفترضا انه قرار الزامي، وهنا نقول قرار وليس توصية لأن المجلس هو اطار يلزم كل الجهات بما يأخذ، وليس جهة للتوصية يتم التعامل معها حسب الطلب أو الرغبة، كما يعتقد بعضهم، وللتذكير المجلس المركزي هو من صادق على اتفاق اعلان المبادئ واعلن تشكيل السلطة الوطنية وحكومتها الأولى عام 1993..

الترحيب باعلان "وقف التنسيق الأمني"، فاق الحقيقة التي يمكنها أن تكون، بل أن الفرحين والمرحبين به، لم يقفوا ليفكروا هل حقا يمكن "للسلطة أن توقف التنسيق الأمني" بكل اشكاله، دون أن يتم تغييرا جذريا في طبيعة العلاقة مع المحتل الاسرائيلي، وكيف يصدق البعض أن ذلك ممكن أو انه سيصبح ممكنا لو التزمت الرئاسة بقرار المركزي..

وجاء نداء الحكومة الفلسطينية في بيناها الأخير يوم الثلاثاء 10 مارس (آذار)، حول أنها تنتظر تعليمات الرئيس عباس لتنفيذ قرارات المجلس المركزي، وبالطبع منها قرار وقف التنسيق الأمني، مثيرا للغرابة والدهشة، وكأن هذه الحكومة بيدها فعلا مثل ذلك القرار، ولكن لنعتبرها كذلك، فكيف لها أن تقوم بالتنفيذ، وهي لا تستطيع أن تنقل شرطيا أو جنديا من بلدة لإخرى دون أن يتم التنسيق مع المحتل، هل حقا يمكن تنفيذ ذلك القرار مع بقاء العلاقة بين السلطة ودولة الاحتلال كما هي وبذات الآليات السابقة..

من السذاجة السياسية أن يفكر البعض، بأن ذلك القرار سيجد له مكانا في الواقع التنفيذي، وكل أركان السلطة الأمنيين، وقبلهم الرئاسة يعلمون تماما أن

ذلك لن يكون، ولم يكن المصادقة على القرار الا مناورة لامتصاص الغضب السياسي المتراكم، والذي قد يسحب انفجاره كل البسط من تحت أقدام "الهياكل القائمة"، بل أن هناك من يشير الى أن القرار تم مناقشته هاتفيا مع وزير الخارجية الأميركية قبل انعقاد المجلس بساعات، فيما تم اعلام الجانب الاسرائيلي به عبر قنوات "أمنية خاصة جدا"، وبالتأكيد الرئاسة تعلم تلك "القنوات الخاصة" جيدا جدا..

ان تنتظر الحكومة تعليمات الرئيس لتنفيذ قرار المجلس المركزي فتلك اهانة غير مسبوقة، ولم يكن يجدر بها أن تتناولها كما جاءت في البيان الختامي لاجتماعها الاسبوعي، بل أن تلك العبارة الخاصة تمثل ادانة لها وللرئاسة في آن واحد، فكيف لحكومة انتظار تعليمات الرئيس لتنفيذ قرار مجلس مركزي، عدا أن تلك أصلا من صلب واجباتها، فهي صاحبة الولاية الأمنية، والرئيس له سلطة فقط على بعض منه، وكأن الحكومة بذلك تريد أن تهرب من مسؤوليتها وترميها على ظهر الرئاسة، وتتخلي عن دورها أو لتهرب من اي محاسبة شعبية لاحقة..تقول بلغة أخرى لسنا أولي الأمر في هذا الشأن!

ولنترك هذه المهزلة التنفيذية، ونقف أمام امكانية تنفيذ القرار بوقف التنسيق الأمني في ظل ذات الأدوات والمشهد القائم، وهل حقا بالامكان أم هي مناورة محسوبة ومتفق عليها لامتصاص الغضب المتنامي شعبيا ووطنيا، فهل حقا يمكن وقف التنسيق الأمني في ظل الواقع القائم سلطة وأدوات؟

باختصار وبلا أي مواربة نقول لا يمكن للرئاسة وحكومتها وقف التنسيق الأمني مع دولة الكيان الاحتلالي، ما لم يتم قطع الصلة الرابطة سياسيا، لأن كل تحركاتها مرتبطة بذات التنسيق، ولو تم تنفيذه فلن يتمكن لا الرئيس ولا الحكومة وكل مسؤولي السلطة مدنيين وأمنيين التنقل بين مناطق الضفة، بل أن الرئيس عباس لن يستطيع التحرك خارج حدود المساحة التي لا تسيطر عليها قوات الاحتلال، بمعنى انهاء المغادرة خارج رام الله، وبالتحديد خارج منطقة (أ) فيها، وبلا شرح تفصيلي فكل حركة متعلقة بالتنسيق الأمني والمدني، وهل يمكن وقف الأمني دون المدني بعدها..

هل يمكن القيام بأي خطوة انتقائية في العلاقة مع المحتل، لو اريد حقا كسر القائم والبدء بمعركة كبرى حقيقية، لفتح المجلس المركزي معركة "أعلان دولة فلسطين" بديلا لكل هياكل السلطة وأدواتها، واعلانها دولة تحت الاحتلال يستوجب من الأمم المتحدة العمل على حمايتها القانونية قبل السياسية وفقا لميثاق الأم المتحدة..

ولكي لا تستمر الخدعة السياسية حول تنفيذ قرار المجلس المركزي وأنه ملزم للجميع، وهذا صحيح، لكنه لن ينفذ ابدا بأدوات السلطة، فمن يريد وقف التنسيق الأمني عليه أن يكسر كل "قوالب الاتصال والعلاقة مع دولة الاحتلال"، وبوابتها اعلان "دولة فلسطين" وانهاء المرحلة الانتقالية كليا والانتقال الى "المعركة الأم"، بدلا من القول "ام المعارك"، لن يجرؤ أي مسؤول باعلان وقف التنسيق الأمني أو أي تنسيق مع الكيان في ظل الواقع القائم، وكل من بالأجهزة الأمنية يعلمون ذلك خير العلم..ومن يقول غير ذلك ليجرب أن يفعل ونرى..

انتظار وقف التنسيق ضمن المشهد القائم، ليس سوى بحثا عن وهم سياسي لا أكثر، كمن يطبخ الحصى وينتظر أكلة شهية..

ليت البعض يرى المسألة بدون "عمليات تجميل وهمية"..فلا وقف لأي علاقة مع احتلال دون استبدال أسسها استبدالا جذريا..وبابها غلق ملف المرحلة الانتقالية كليا وقلب الطاولة رأسا على عقب..وعندها لكل حادثة حديث..فالنصيحة الأخيرة أن لا ترهقوا العقل ولا تضيعوا الوقت في انتظار "نكتة وقف التنسيق الأمني" بذات الأدوات!

ملاحظة: كتائب القسام تحدثت عن توصلها لمعلومات هامة جدا حول ملف محاولة اغتيال قائدها محمد الضيف..الاعلام العبري تحدث عن قيادي هام منها بأنه جاسوس ونشرت احرف من اسمه..لو صح الكلام ليش ما تعلنه القسام للشعب بلاش الاعلام العبري يتولى عنها ذلك!

تنويه خاص: ما نشرته صحيفة "هآرتس" العبرية عن سرقة عشرات ملايين الشواكل في ملف الاستيطان، مر بهدوء شديد في اعلام السلطة..كان الأجدى لها ان تصنع منه قضية ليس فساد مالي فحسب بل وفساد سياسي ايضا..يبدو أن هناك ما هو أهم لها..ربنا يسهل!

المشكلة في "الأخونة" يا حماس..فـ"الجهاد" أيضا مقاومة!

كتب حسن عصفور/ بداية لا يمكن الموافقة تحت أي ظرف على اعتبار حركة "حماس" وقبلها "القسام" انهما حركات "إرهابية"، وهذا الموقف لا صلة له لما يسمى في القانون بالتدخل في القضاء أو التعليق على أحكامه، فتلك مسألة سياسية فلسطينية بامتياز، ما لم تتقدم الجهات المصرية الرسمية أو القضائية بملف كامل للقيادة الرسمية الفلسطينية، لأي عمل يتصف بسمة الارهاب نفذته كل من حماس والقسام، أو شاركت به أو ساهمت بالقيام به، فعندها يصبح لكل حادث حديث..

ردة فعل قيادة حماس على قرار صدر عن محكمة مصرية تجاوز القرار ايضا بسذاجته واعلاء الصوت، وكأنها كانت تنتظر لحظة فتح معركة ردح سياسي بالتوازي مع الاعلام الاخواني القطري، وبعض من قياداة حماس اعتبر أن القرار جاء بالتنسيق المسبق بين ليبرمان الصهيوني والقيادة المصرية، فيما سارع آخرين للقول بأنهم سيتصدون لأي ضربة "عسكرية مصرية" الى قطاع غزة، وذهب كلهم لاعتبار القرار يستهدف "المقاومة الفلسطينية"..

كلام لا يحمل من المسؤولية ذرة من المنطق أو العقل، بل جاء ليكشف أن قيادة حماس تتمنى التصعيد السياسي بينها ومصر، علها تجد في ذلك مسارا

يفتح لها الحلم المؤجل منذ انقلاب يوينو - حزيران 2007، لاقامة "اقليمها الخاص" كما هو اقليم "هونج كونج"، وهذا لم يعد سرا وسبق لحركة حماس ان ناقشته مع بعض الفصائل الفلسطينية بعد الانقلاب مباشرة، ولترتيب المشهد الغزي بما يتوافق مع ما نتائج الانقلاب، وعرضت اقامة مشاريع ومناطق سياحية جاذبة للاستثمار..مشروع يعرف مضمونه قيادات حماس دون أن نجبر على التطرق لأسماء العارضين أو المعروض عليهم..

كان بامكان حركة حماس، لو أنها تبحث حلا للمسألة أن تلجأ للتعامل السياسي الهادئ، مع تسجيل غضبها الكامل على القرار الجديد والقديم، وأن تكلف من له صلة بالقانون للطعن الفوري عليه، وبامكان حماس لو كانت لها "نوايا صادقة - وأشك في ذلك" الاتصال بعدد من ابناء مصر الذين سيتطوعون للطعن، بعيدا عن أي محام أو قانوني مرتبط بالجماعة الاخوانية - الارهابية، بدلا من المسارعة بفتح ساحة "ردح" بلا حدود ضد مصر، واختلاق التهم التي لن تصل بها يوما الى بر الأمان، مهما علا الصوت وتعددت الاتهامات..

ويجب أن تتصرف حماس بتواضع المناضلين وبتواضع أهل فلسطين، بدلا من تلك المظاهر المتغطرسة الى حد لا ترى غيرها، وكأنها الواحد الأحد، فحماس أصيبت بمسحة من العمى السياسي والفكري، عندما قررت أن اي موقف أو نقد أو اتهام لها وكأنه ضد "المقاومة"، وهذا السلوك ليس جديدا، وليس قاصرا على القرار القضائي المصري، فقبل ايام اعتبرت مصادر قيادية في حماس أن اتهام قيادات اخوانية بارزة وتاريخية في الاردن على اتهامها بالتدخل في الوضع التنظيمي للإخوان الاردن، بأنه موقف ضد المقاومة..

أي سخافة سياسية يمكن أن تكون أكثر من هذا الكلام الساذج والطفولي وقبله المغتطرس الى درجة القرف..خلاف اخواني اخواني بين صفوف الجماعة ، ومن يتهم هو إخواني قبل خالد مشعل، بل وله في مسار الحركة الإخوانية ما هو سابق على قيادات حماس جميعها، وهم لا ينطقون عن الهوى أبدا، فكيف

تحول النقد الى تدخل حماس في شأن إخواني الى اتهام بأنه "مؤامرة ضد المقاومة"، عن اي مقاومة تتحدث حماس هنا..

كما ان ذات التهمة تنطلق فور أي خلاف مع مصر وأي حملة اعلامية سياسية ضدها، تصبح وبالتبعية حملة ضد "المقاومة"، وكأن حماس قررت أن تعتبر كل فصائل العمل الفلسطيني خارج ساحة الفعل المقاوم، بقرار من المرشد، أو بفتوى اخوانية، حيث كل من ليس معها هو غير مقاوم، وكأن المقاومة تعبير أو عباءة يجب أن تخفي المصائب كلها..

ولا نعلم هل لا زالت قيادة حماس ترى في حركة الجهاد الاسلامي فصيلا مقاوما، له من الدور الكبير في الفعل العسكري الذي اعترف به سابقا كل أطراف العمل الوطني، وقبلهم الاسرائيلي، ولها فصيل معلوم المسمى فلو تناسته ذاكرة القيادة الحمساوية، نعيد التذكير به وأن اسمه "سرايا القدس"، ولعبت دورا بطوليا في التصدي للحروب العدوانية وقامت بعمليات عسكرية نوعية، لها من المسميات العديدة..

والتذكير بالجهاد دون غيرها لأنها الفصيل الأكثر تحالفا مع حماس خلال المعارك السابقة، دون أن يتم تجاهل كل قوى العمل الوطني الفلسطيني، وكلها فصائل لا تجد ما تجده حماس من نقد واتهامات، لا في مصر ولا غيرها من البلدان العربية، بل لم نسمع بلدا يتحدث عن اي من الفصائل سوى حماس..

فلما لا تجلس قيادة حماس وتفكر في ذلك، وتبحث عن السبب الحقيقي لخصومتها مع مصر أو بعض إخوان الاردن، وأن تقف بشجاعة، ما دامت ترى في ذاتها "الممثل الشرعي الوحيد والأعلى والمقدس" للمقاومة، وتبحث عن السبب فيما تتعرض له، هل هو حقا بسبب فلسطينيتها أو مقاومتها أم لسبب بات واضحا أكثر من وضوح الشمس، أن كل ما ينالها من سهام النقد والاتهام ليس الا بسبب "أخونتها"، وليس "مقاومتها"..

حماس حتى تاريخه تتعامل مع ما حدث في مصر كإنقلاب عسكري على شرعية مرسي، وانها لا تتعامل مع مصر الرسمية كشرعية سياسية أنتجتها ثورة شعبية عارمة أطاحت بحكم المرشد والجماعة، وأن الجماعة الإخوانية باتت جماعة وكيان ارهابي في مصر وأكثر من بلد عربي، بل أن روسيا باتت تتعامل معها على ذات السياق، واصرار حماس على أن تكون الجماعة فوق الوطن والقضية وفلسطين، فعليها أن لا تتلاعب بخلط المسائل الاخوانية بالمقاومة..

الموقف من حماس في مصر والاردن وأي بلد عربي آخر هو لأنها لا تزال حركة إخوانية، وإن أصرت على ذلك، واستمرت فيما هي عليه عليها أن تتحمل ثمن الولاء للمرشد، وأن تنأى بالشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية عن ذلك..وإن اختارت الولاء للمرشد واستمرار البيعة له فعليها أن تدرك أنها لن تكون في المستقبل جزءا من المنظومة السياسية الفلسطينية العامة، ما دامت تحتفظ بمعاركها مع مصر..

بوضوح لن يقدم أي مسؤول فلسطيني على القيام بأي خطوة جادة لانجاز المصالحة وعلاقة حماس بمصر على ما هي عليه، ومن يخبرها بغير ذلك يكذب ويخدعها..فلا مصالحة ولا يحزنون وحماس تعادي مصر وتقف في خندق التحالف القطري - التركي والاخواني..

لا عداء مع المقاومة يا حماس من اي طرف عربي..الخلاف مع أخونتك فقط فعليك تسوية الأمر لتصبحي حركة فلسطينية فقط، كما يبحث الآن بعض قيادات إخوان الاردن لقطع الصلة عن التنظيم الدولي والغاء البيعة للمرشد، اي تنظيم وطني اردني، وليس فرعا من اخوان مصر، كما هو فرع اخوان الاردن حتى تاريخه..

التفكير من حماس في الخطوة المقبلة واجبة والكف عن المهرجانات المسرحية واللغة الساذجة واجب لو أرادت أن تستمر في المنظومة السياسية الفلسطينية بلا عداء مع دول عربية وفي المقدمة منها مصر!

ملاحظة: كلما نقرأ اعترافا دوليا جديدا بدولة فلسطين يحضرنا التساؤل: متى ستعترف "السلطة الوطنية الفلسطينية" بدولة فلسطين!

تنويه خاص: اعتذار الرئيس المصري لأمير قطر عما نال والدته الشيخة موزة من كلام بالاعلام المصري يشكل جانبا اخلاقيا يجب أن يسود..ليت النقد يبقى نقدا وأن لا تصبح معاركنا ردحا وشتائم وانحطاط!

المعركة السياسية الأجدى..غابت عن المجلس!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد أدنى شك بأن القرارات والتوصيات التي أكدها المجلس المركزي في دورته 27 الأخيرة برام الله يوم 5 مارس 2015، تمثل رسالة سياسية خاصة من إطار تمثيلي فلسطيني، الى جهات عدة، ورغم أن البعض توقف كثيرا وبايجابية عالية أمام توصية - قرار وقف التنسيق الأمني، الا أن ذلك لا يشكل سوى جزءا من "المعركة الوطنية الكبرى"، التي تجاهلها المجلس المركزي..

وكشفت حركة "الترحيب العامة" بذلك القرار، رغم كل الشكوك السياسية بأن يصبح "واقعا"، الا أن التنويه له خلق حالة من "الفرح النسبي" داخل أوساط الشعب الفلسطيني، وأهاج بعض من الذين لا يرون الصورة العامة للمشهد، معلنين عن مخاوفهم من تنفيذ القرار، علما بأن المراقب للموقف داخل دولة الكيان، لم يكن يحمل أي مفاجأة انتقامية من جراء ذلك القرار، بل لم يشكل "حدثا سياسيا" بين اركان النظام السياسي في دولة الكيان، ما يجب ملاحظته جيدا، وبعيدا عن حالة التطبيل المطلوبة له.

أن يمجد البعض الفلسطيني، القرار ومجمل بيان المجلس المركزي، خاصة ما يتعلق بالمصالحة والتوجه الى مجلس الأمن، والتأكيد أن الحل السياسي للقضية الفلسطينية يجب أن يكون عبر آلية جديدة، لكن المجلس وقرارته غاب

عنها المسألة المركزية التي كان لها أن تكون المحور السياسي للقرارات والتوصيات، وكأن البعض اتجه بوعي خاص نحو تعويم المواجهة من الأصل الى الفرع..

كان مثيرا جدا أن تغيب قضية اعلان دولة فلسطين فوق أرض فلسطين، تأكيدا لحق وطني بممارسة عملية وقانونية لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012 الخاص باعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة عضو مراقب، رغم أن الجميع على يقين تام أن كل ما بات قائما في الضفة والقطاع بات باطلا سياسيا، منذ ذلك التاريخ، وأن السلطة الوطنية بكل مكوناتها لم تعد تجسد "الكيانية الوطنية" الفلسطينية، كون العالم يعترف الآن موضوعيا وقانونيا وسياسيا بـ"دولة فلسطين"، فيما تجاهلها المجلس المركزي بقراراته، بل لم يتم الاشارة اليها الا من خلال بوابة الترحيب بالاعترافات الدولية بفلسطين، وهي المفارقة السياسية الكبرى، أو اللغز الكبير الذي يحتاج الى فك "طلاسم أحجيته"..

الاشارة الى تلك القضية، كونها المفتاح الحقيقي لإعادة تصويب العلاقة بين فلسطين الكيان - الدولة وبين الاحتلال وكيانه، ودون الامساك بالمفتاح الأساس تصبح كل المطالبات بإعادة النظر في العلاقات مع دولة الكيان ليس سوى "شعارات فارغة جدا"، ولن تؤثر حفلات التطبيل الخاصة عن رؤية الحقيقة، ونثر بعض "القرارات" لنشر الغشاوة لن يكون ناجحا للإنحراف عن الحقيقة السياسية ..

المعركة المركزية، أن تعلن الشرعية الفلسطينية رسميا، بأنها قررت توصيب العلاقات مع دولة الكيان، ونقطة البدء تكون باعلان دولة فلسطين، بديلا شرعيا للسلطة ومؤسساتها كافة، باعتبار ذلك هو المعادل الحقيقي للتصويب المطلوب، ودون ذلك تصبح أحاديث التغيير ليس سوى تعديلا في سياق استمرار المشهد الراهن، في اطار علمية "تجميل" لا أكثر..

اعلان دولة فلسطين، هو المعادل الحقيقي لتغيير قواعد وأسس المعركة السياسية مع دولة الكيان واحتلالها، وهو البوابة الرئيسية لوقف كل التطاول العدواني على الحق الوطني، والحديث عن وقف بعضا من أشكال العلاقة، مفترضين أنهم صادقين وجادين في ذلك، لن يكون تغييرا جوهريا في معادلة الواقع السياسي – القانوني..

وسبق أن تناولت هذه الزاوية الفوائد السياسية الكبرى لاعلان دولة فلسطين، وأنها تفرض تصويبا سياسيا شاملا لخطف المسار السياسي الذي بدأ في اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات لاحقة، لم يعد لها "قيمة سياسية - قانونية"، ليس بحكم ممارسات المحتل وسياسته العدوانية، وتعطيله العمل بجوهر الاتفاقات المتفق عليها، ولكن لأن الأمم المتحدة صوبت الخلل التاريخي من خلال قرارها حول دولة فلسطين..

وبعيدا عن التصريحات التي تقال منذ زمن أن "السلطة لم تعد سلطة" ، وان الحال لن يبقى كما هو الحال، الا أن "حركة التهديد اللغوي" تلك لم تثمر حتى تاريخه فعلا سياسيا جادا، وراكمت من الأقوال "التي لم تنفذ" كثيرا.. ولكي تنتهي حركة التهديد والوعيد المتلاحقة، يجب اعلان دولة فلسطين، كمقدمة للمعركة السياسية الكبرى مع دولة الكيان، فهي وحدها دون غيرها من سيعيد مجمل العلاقات القائمة قهرا وعبر القوة الغاشمة الى توازن جديد..

والى حين اتخاذ القرار الوطني العام بدولة فلسطين فوق أرض فلسطين، وانهاء كل مسميات ومظاهر السلطة باعتبارها مرحلة أصبحت خلف الشعب، تصبح كل القرارات والتوصيات ليس سوى نثر تراب على عيون الحق الوطني..

انتهى عهد "الترقيع السياسي"، وآن أوان التغيير الثوري الشامل لمسار ومسيرة الفعل الفلسطيني..تلك هي الطريق لاعادة رسم واقع وطني جديد..المطلوب كسر القفص الاحتلالي وانهاء القيود كافة..

نعم اعلان "دولة فلسطين" هو الباب الحق لنمضي في مسيرة الحق..ودونها كل شيء فرعي بلا قيمة وطنية!

ملاحظة: ما حدث مع النصب التذكاري للشهيد الكساسبة يحتاج فعلا سريعا جدا من أجهزة الأمن الفلسطينية، ليس فقط لرد الكرامة بل لمطاردة جهة ظلامية تبحث عن العبث السياسي باسم "داعش"..فحذار!

تنويه خاص: عندما يصرخ نتنياهو أن هناك ملايين تصرف لاسقاطه فذلك تعبير عن قلق داخلي ووهن بدأ يتسلل اليه..بيبي مصاب برعب يفوق كل "عنطزته" الاعلامية!

المقاطعة : "مقاومة" أم "مقايضة"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة يظن الكل الوطني أنها ستصبح جزءا من السلوك اليومي المقاوم شعبيا في "بقايا الوطن" ردا على سياسة الاحتلال الاسرائيلي، كان قرار تشكيل حملة مقاطعة للبضائع الاسرائيلية، باعتبارها "سلاحا من أسلحة الفعل الفلسطيني المقاوم"، والذي يلحق بدولة الكيان خسائر مباشرة على الصعيد الاقتصادي..

ومع الادراك ان ذلك القرار المقاوم له بعض "التعقيدات" الميدانية لو كان شاملا، الا أن اختيار 6 بضائع محددة، وذات بديل وطني كان له أثر فاعل جدا وفوري، والحق خسائر في زمن يمكن وصفه بالقياسي، حيث ذكرت صحيفة معاريف العبرية ان نسبة نجاح المقاطعة الفلسطينية لمنتجات 6 شركات غذاء اسرائيلية هي: " شتراوس، تنوفا، أوسم، ياف اورها، عيليت، وبريغات " بلغت 80 بالمئة.

أي ان الالتزام كان على درجة عالية، ولو استمرت الحملة وترافقت مع تحرك جماهيري واعلامي متواصل ستصل الى حد يفوق تلك النسبة ايضا.

لكن "المفاجأة السياسية" جاءت من عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس اللجنة الوطنية الفلسطينية للرد على العقوبات الإسرائيلية محمود العالول، بقوله إن" قرار حظر منتجات 6 شركات إسرائيلية في السوق الفلسطينية سينتهي بتحويل إسرائيل لإيرادات المقاصة".

وأضاف العالول في تصريحات هاتفية لوكالة الأناضول الأحد، أن قرار اللجنة بمنع تداول منتجات 6 شركات تجارية إسرائيلية فى السوق الفلسطينى، جاء ردا على إجراء إسرائيلي بحجب إيرادات المقاصة الشهرية المستحقة للفلسطينيين، مشيرا إلى أن عودة البضائع الإسرائيلية المحظورة رهن بعودة إيرادات المقاصة.

أي أن المسألة ليست جزءا من تطوير في أساليب المقاومة الشعبية للرد على محاولة دولة الكيان "سرقة المشروع الوطني"، وعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الموقعة قبل 20 عاما، بل هي رد فعل على وقف أموال المقاصة، تنتهي باعادة ارسالها..

باختصار يعلن عضو قيادة حركة فتح، ان حركة مقاطعة البضائع الاسرائيلي الجزئي هو ايضا قرار جزئي زمنيا، وليس سوى أداة ضغط مؤقتة، على طريقة إن "عدتم عدنا"، أعيدوا المال نتوقف عن مقاطعة بضائعكم..

القيادي الفتحاوي بالكشف عن طبيعة قرارهم وحقيقته الجزئية أو الكيدية، وبأنه ليس جزءا من التفكير بتطوير سبل مواجهة الكيان الاحتلالي، وليس جزءا من سياسة عامة قررت حركة فتح اتباعها للرد على مجمل سياسات الاحتلال، من الاستيطان حتى سرقة المشروع الوطني، ورفضه الانصياع الى قرار الأمم المتحدة في الاعتراف بدولة فلسطين، ووقف التهويد للأرض والمقدسات في القدس المحتلة، واستمرار سياسة الحصار والقتل لجنوب دولة فلسطين..يسرق الإمكانية أن يتحول القرار الى سياسة فعل وسلوك كفاحي دائم حتى اعادة الحقوق الوطنية وليس المال فقط!

لكن يبدو أن القرار جاء مقايضة اقتصادية، مقاطعة مقابل مقاطعة..مال مقابل مال، وليس مقاطعة كجزء من المقاومة التي يجب أن تكون هي السلاح الأمضى لتحقيق ما تبقى من أهداف الشعب الوطنية، والمضي قدما حتى استكمال مسار العمل الكفاحي..

بالتأكيد هذا التفكير السطحي لن يكسر قرار دولة الكيان السياسي، بل قد لا يمثل أداة فعل مباشر ما لم يرتبط بالبعد الوطني الشامل للمقاطعة، واعتبارها السلاح البديل للقوة العسكرية، بل قد تكون أكثر تأثيرا من أي عمل آخر، لو تم تطويرها بالشكل المناسب، مترافقا مع حركة شعبية ومظاهرات يتم التنسيق لها لتكون جزءا من الحياة السياسية اليومية، وفق الممكن الوطني..

التفكير بتطوير أدوات المواجهة الشعبية يجب أن يكون هو الحاضر الوطني، كي يدرك العالم، قبل دولة الكيان أن شعب فلسطين لن يتعايش مع المحتلين، مهما كانت الظروف وأن طريق الخلاص من المحتل أداة ونهجا سيكون هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال الوطني الذي أقرته الشرعية الدولية..

ولا يخفى كم هي قيمة المقاطعة الاقتصادية لو أصبحت سلاحا حقيقيا وفاعلا سلوكا ومنهجا، وليست عملا مؤقتا، وكأنها "مقايضة اقتصادية" و"ليس فعلا مقاوما شرعيا"..

المجلس المركزي يدق الباب ليعلن دولته، ومعها مقاطعة كل ما يمكن مقاطعته مع دولة الاحتلال..,عندها سيدرك المحتل أن ثمن الاحتلال باهض جدا..

دولة فلسطين تنتظر اخراجها من "قمقم السلطة" ..ورد الفعل الوطني يكسر كل أشكال الارتعاش السياسي - الوطني خدمة لفلسطين وليس لغيرها!

ولنا لقاء أكثر تفصيلا في وقت لاحق حول تلك وتلك..لكن ليفكر الكل الوطني بأن المقاطعة ليست منهجا للمقايضة بل هو جزء من نهج مقاوم لا فكاك منه ولا تراجع عنه!

ملاحظة: حماس تتصرف وكأن قطاع غزة "جزيرة خاصة بها"..تتحدث عن انها لن تسمح بضربها من الجيش المصري.. الفعل المطلوب تعلمونه جيدا.. خدوا العبرة من بعض "إخوان الاردن"..كفاكم تضليلا!

تنويه خاص: هل ستحضر حركتي حماس والجهاد الاسلامي بصفتيهما فصائل أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير، ام لا زال الوقت لم يحن بعد في عرف أولي أمر قيادة المنظمة..ليت الدعوة تكون ذهبت أو لتذهب إن لم تكن..الحضور ضرورة!

انتخابات رئاسية لكسر الإكتئاب السياسي!

كتب حسن عصفور/ من سيفوز في انتخابات دولة الكيان والتي تجري اليوم 17 مارس (آذار)، لن يكون السؤال الجوهري لأهل فلسطين، فما سيكون من نتائج لن يقلب الطاولة السياسية رأسا على عقب، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كون الصراع عمليا بين صاحب "اللاءات" الواضحة جدا نتنياهو وتحالفه، حيث باتت اللغة السياسية له واضحة جدا، وهو ما يستحق عليه الشكر والتقدير، عندما قالها " لا انسحابات ولا تقسيم للقدس ولا تنازل عن النشاط الاستيطاني، وختمها بلا قاطعة لدولة فلسطينية..

بالتأكيد لا يوجد مفاجآت للشعب الفلسطيني، فيما أعلنه "الكذاب" - لقب نتنياهو الاعلامي والشعبي في الكيان -، لكنه قد يكون لطمة لمن انتظر أن يفاجئ بغير ذلك، أما "المعسكر الصهيوني" بقيادة هرتسوغ - ليفني، فلاءاته أكثر غموضا ونعومة، يقولها بـ"لا" لوقف النشاط الاستيطاني حيث "الضرورة الأمنية"، وأيضا "لا" تنازل عن القدس ومضافا لها "لا" انسحابات لحدود 1967، و"لا" تخلي عن "الدولة اليهودية"، وبعد كل ذلك يقولون "لا"

مانع من دولة فلسطينية على بقايا فتات أرض تترك بعد تحقيق المراد لـ"دولة اليهود"..

ولأن تلك ليس بألغاز سياسية تم معرفتها، فهي ليست القضية التي نقف عندها، فهذه الانتخابات لا قيمة سياسية لها عند الشعب الفلسطيني، ولولا وجود قائمة مشتركة قوامها القوى السياسية العربية ورغبته بفوزها بأكبر عدد من المقاعد، ما كان للإنتخابات أي أثر ذي مغزى له..
لكن ما يثر الاكتئاب السياسي العام، ليس نتائج تلك الانتخابات التي ستكون مع نهاية اليوم، ولكنه اجراء العملية الانتخابية ذاتها، فهذه الانتخابات الثالثة التي يشهدها الكيان الاسرائيلي في السنوات الـ11 ألأخيرة، بينما غابت الانتخابات عن "بقايا الوطن" الفلسطيني في الضفة والقطاع كليا، غياب لأي مظهر انتخابي منذ الأخيرة التي جرت عام 2006، والتي جاءت بطلب أميركي مباشر، كما كشف الرئيس محمود عباس ذلك في لقاء بالعاصمة القطرية خلال لقاء مع حماس وبحضور أمير قطر تميم بن حمد..

انتخابات فتحت الطريق واسعا لانقسام بات هو السمة المسيطرة على المشهد الفلسطيني، كان له أسوء النتائج على القضية الوطنية، وتلك مسألة باتت لا تحتاج لبحث أو دراسة فنتائجها حية أمام أعين شعب فلسطين..

بالتأكيد، السؤال الذي يلح على الفلسطيني، داخل الوطن والشتات متى يمكن أن تصبح الانتخابات جزءا حاضرا في النظام الفلسطيني، وهل حقا يمكن أن تكون في المدى المنظور، والغريب أن لفلسطين أشكال من الانتخابات ما يزيد على تلك التي لدولة الكيان، فمثلا هناك انتخابات بلدية ورئاسية وبرلمانية وللمجلس الوطني والمنظمات الشعبية، ومع ذلك لم نشهد أي منها، سوادء داخل "بقايا الوطن" او خارجه..

ومع أن الاتفاقات التي تم توقيعها منذ زمن بعيد بين قوى الشعب الحية أو شبه الحية، نصت جميعها على اجراء الانتخابات الا أنها دائما ما تجد كل المبررات لعدم القيام بها، وربما الأطراف الممسكة بقرار اجراء الانتخابات

تدرك أن ما ستنتجه قد لا يأتي وفقا لما تريد، ولذا نجد دوما مبررات وعقبات وتعطيل عن وعي كامل بعدم اجراء الانتخابات..

لو أريد مثلا، تجديد بعضا من الحالة الفلسطينية وفرض سلوك سياسي بديل للواقع الكسول جدا، يمكن أن يعلن الرئيس محمود عباس دولة فلسطين في الضفة والقطاع، ومعها يعلن اجراء الانتخابات العامة بشقيها الرئاسي والبرلماني، واعتبار ارض الدولة دائرة انتخابية واحدة، كي تكسر أي ترتيبات احتلالية لمدينه سكان القدس من المشاركة تمثيلا وتصويتا، وافتراضا أن البرلمانية تحتاج "ترتيبات خاصة" يمكن البدء بالرئاسية قبل البرلمانية، خاصة وأن الانتخابات الرئاسية تنحصر بعدد محدود من المرشحين..

كسر الاكتئاب السياسي العام بأن يذهب من يتحكم بمسار القرار الفلسطيني رسميا الى اجراء انتخابات رئاسة دولة فلسطين، كي يؤكد للعالم أولا ولدولة الكيان الاحتلالي ثانيا أن ارادة شعب فلسطين لا يمكن مصادرتها، وأن التغيير السياسي لن يكون رهنا برغبة اميركية او اسرائيلية، بل هو "قرار فلسطيني مستقل"، ولا يمكن اعاقته أو التحكم به أو احتواءه تحت اي من مسميات العصر..

اعلان كسر الملل والرتابة التي تتحكم بالمشهد الفلسطيني، لن يكون عبر توقيع مزيدا من اتفاقات بين أطراف تعمل لاطالة المصيبة بدلا من حلها..وكي لا نبقى أسرى مشهد احباطي بات مسيطرا، يمكن للرئيس محمود عباس، أن يصر هو، قبل الآخرين، على منح الشعب الفلسطيني حقه في تجديد "روحه السياسية"، وقلب الطاولة رأسا على عقب باجراء انتخابات الرئاسة أولا، مشهد قد يفرض واقعا مختلفا ليس لفلسطين بل لكل من اعتقد واهما أن الحياة السياسية "ذهبت مع الانقسام"..

لتكن "الرئاسة أولا" هو مفتاح التغيير الحقيقي تجسيدا لرغبة شعب فلسطين في تجسيد طموحاته وأهدافه..لنتخيل كيف سيكون المشهد العام في "بقايا

الوطن" وخارجها رغم الانقسام الكئيب، واقليميا ودوليا، لو أعلن عن اجراء انتخابات لرئاسة دولة فلسطين خلال 3 أشهر من تاريخه..فقط ليفكر أصحاب القرار بتلك المسألة ونتائجها..

وبالتأكيد للرئيس عباس حق الترشح كما أي فلسطيني له الحق..المهم قرار تجديد حيوية المشهد الفلسطيني الذي يعيش أسوء حالة مرضية له منذ النكبة الكبرى عام 1948..وخلاصه ليس بتوقيع أوراق بل بتوقيع مرسوم انتخابات "رئاسة دولة فلسطين"..نعم هي قبل غيرها الذي يبحث عنه شعب فلسطين لو كانت مصلحته لا تزال ضمن الحسابات..هل نفكر مرة خارج النص - الصندوق المفروض..يا ريت!

ملاحظة: تصريح ملفت للانتباه من القيادي ابو مرزوق، بقوله ان الغرب بات يسمع منا بدلا من ان يسمع عنا..هل الغرب يشمل اميركا ايضا، وهل القنوات ثنائية فقط أم بها "شركاء" أو بالانابة أحيانا..نفترض أن الغرب لا يشمل الكيان الاحتلالي..مش هيك!

تنويه خاص: بعض العرب وغير العرب أصيبوا بهلع جنوني بعد تصريحات كيري بخصوص المفاوضات مع الأسد..كتبوا.. صرخوا وكأنهم يعتقدون أن الحل في سوريا سيكون بلا الأسد..الهبل فنون فعلا!

بعد "الصدمة الكبرى" للواهمين.. العمل..العمل!

كتب حسن عصفور/ نعم هي مفاجأة بكل المقاييس السياسية والاعلامية، فوز حزب الليكود بتلك النتائج بشكل هزيمة مباشرة للولايات المتحدة، وادارة اوباما أولا، والاعلام الاسرائيلي بكل أشكاله ثانيا، ولبعض الواهمين من فلسطينيين وعرب ثالثا، نتائج صادمة جاءت خارج كل الرهانات بأن يفوز بيبي نتنياهو بهذا الرقم الانتخابي الكبير، رقم لم يحلم به نتنياهو شخصيا، بل

وصاغ حربه الاعلامية على أساس الهزيمة ، وحاول بكل طاقته "العنصرية" ان يحد من الكارثة، التي توقعتها كل الأطراف وبدأوا نعيه مبكرا، حتى وصلت الى عنونة الأخبار : نتنياهو الى البيت!

انتهت رحلة الوهم السياسي بأن يكون غير ما كان، مع الفرح الفطري - الطفولي بفوز القائمة المشتركة، الممثل الشرعي لأبناء فلسطين داخل الوطن الأم، والذي قد يكون صياغة لمرحلة سياسية تاريخية لمن حمل الجمر في مواجهة الحقد والكراهية، ممثلي شعبنا في المثلث والنقب والجليل أعادوا تكوين المسرح السياسي ليفرضوا معادلا جديدا، لن يكون عابرا في حماية الهوية والإنتماء..

التكوين الاجمالي للصورة العامة تظهر أن نتنياهو هو الممثل الطبيعي لكيان ودولة تنتج العنصرية السياسية، ولم تكسر القاعدة بل أكدتها، أن دولة الكيان هي الشاذ السياسي في المشهد العام، وعلها رسالة تصيب بعض مناطق الاحساس التي اقتربت من الموات عند البعض..

وبعيدا عن "البكائيات" التي قد تفتح هنا أو هناك، فالوقت يفرض نهضة سياسية سريعة للقيادة الفلسطينية، التي عليها قبل غيرها صياغة الرد الاستراتيجي على الحدث الاسرائيلي، ردا يكون اساسا للموقف العام عربيا واقليميا وربما دوليا في التعامل مع كيان يصر على أنه ليس جزءا من "الاستقرار العام" في المنطقة..

الخيار الآن أمام القيادة الفلسطينية الرسمية لم يعد بين منح فرصة أو انتظار فرصه، فكل ذلك بات ماضيا، ويجب نسيانه كلية، والبدء في تطبيق ما سبق أن تم "التوافق عليه وطنيا"، لا ضرورة للبحث عما يجب أن يكون، فكل ما يمكن قوله سبق أن تم الاتفاق عليه، وربما يحتاج فقط الى اعادة قراءة لتنشيط "الذاكرة" التي اصابها بعض "صدأ" في انتظار الوهم بأن نتنياهو سيرحل الى البيت، ويأت "فرس رهان" يمنح من لا يبحث الفعل فرصة للخداع مزيدا من الوقت..

ما العمل، لم يعد هو السؤال المطلوب، لأن أدوات العمل معلومة تماما ويجب أن تكون نقطة "الانطلاقة الكفاحية" لتصويب المسار العام هو اعلان رسمي من القيادة الفلسطينية بالانتهاء الكلي من المرحلة الانتقالية، التي بدأت عام 1994، اعلان صريح بأن كل ما سبق أصبح "كادوكا سياسيا"، وان دولة فلسطين ستصبح الواقع السياسي الجديد، بدلا للتكوين الانتقالي الذي طال أمده 21 عاما..

الخطوة الأولى وقبل أي فعل يجب أن يكون تطبيق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 باعلان دولة فلسطين، ومنها تبدأ رحلة العمل، والتي باتت معلومة للجميع، تعطيل كل الاتفاقات مع دولة الكيان من التنسيقات المختلفة الأشكال الى سحب الاعتراف بدولة الكيان، ردا فوريا على تصريحات نتنياهو الانتخابية حول رفضه لدولة فلسطينية، وباقي اللاءات المعلومة..

المسألة لم تعد تحتاج تفكيرا وصبرا وتذاكيا بـ"الحكمة السياسية" و"المعرفة الدقيقة"، و"الخبرة الطويلة"، كل ذلك يصبح خداعا ونصبا واحتيالا ما لم تعلن القيادة الفلسطينية في لقائها المرتقب أنها أنهت المسار السياسي الانتقالي مع دولة الكيان، وأنه لم يعد لنا جامع بها سوى العمل على تحرير ارض الدولة الفلسطينية المحتلة..

وقبل الذهاب الى المحكمة الجنائية أو غيرها من التحركات الفرعية، أو القرارات التي تبدو "ثورية" يجب وضع الأساس لكل حركة قادمة وفقا للإعلان المركزي للدولة وتعليق الاتفاقات والاعتراف المتبادل، كون ذلك هو الأساس الذي يجب الانطلاق منه الى مختلف أشكال الرد المباشر..

وربما لحسن حظ شعب فلسطين، أن يكون هناك قمة عربية ستعقد خلال أيام قليلة في مصر، ما يستدعي ان تتقدم القيادة الفلسطينية برؤيتها وردها الاستراتيجي على نتائج انتخابات دولة الكيان، استراتيجية تقلب الرتابة السياسية العربية نحو فلسطين القضية والدولة، بعيدا عن سياسية الترقيع التي سادت طويلا..

نعم هي فرصة ان تعقد القمة العربية دون طلب فلسطيني خاص كي لا يتهرب البعض العربي منها، ولذا يجب أن تكون مناسبة وضع الاطار الشامل لما سيكون من رؤية متكاملة للموقف الفلسطيني، بعيدا عن "الجزيئات" بل رسم الاطار الاشمل والعام لإستراتيجية تفرض حضورا حقيقيا لفلسطين في مواجهة المشروع العنصري الاحتلالي..

وبالمناسبة الموقف الكفاحي لن يحتاج رأيا من هذا الفصيل أو ذاك، بل يحتاج للاعلان لا أكثر، وكل من يقف معارضا له سيخرج من دائرة الانتماء للوطن والشعب مهما كانت المسميات..

زمن الترف السياسي انتهى..ولم يعد هناك مجالا للبحث عن "الذرائع"..نتنياهو تحدث في كل شيء وأعلن كل شيء ولم يترك "لا" سياسية واحدة يمكنها أن تكون "ذريعة" للبعض المصاب رعشة سياسية فطرية..
انتهى الوهم يا سادة.. نتنياهو بات واقعا أمامكم فلا مناص من أن تقرروا ما يجب أن يكون لفلسطين..ودونه تأكدوا أن القرار لن يطول لكل من يتخاذل عن قرار المواجهة الحقة الشاملة، بعيدا عن "سياسة الاستغباء" التي طال زمنها..خلاااااص!

ملاحظة: لم يكن مفهوما اعلان قيادات حمساوية أنها لن تمنح ورقة الانتخابات للرئيس محمود عباس..شو هل هذا حكي جد أم هرتقة مصحوبة بهبل وسذاجة..الرئيس لا يحتاج لورقة من أحد لو قرر الانتخابات فهو "قرار سيادي" مطلق له الآن..شاء من شاء وتغابى من تغابى!

تنويه خاص: رغم مفاجأة فوز بيبي بهذا الحجم الانتخابي، لكن المفاجأة الأظرف هو قرب نهاية حزب الفاشية الخاص حزب ليبرمان..قريبا سنقول له باي باي افيغدور..حراسة الملاهي تنتظرك، ولكن في روسيا!

تصريحات "حمساوية" تستوجب الفحص السياسي!

كتب حسن عصفور/ وكأن "الصدمة" بفوز الفاشي الصغير بيبي نتنياهو أجبرت الجميع أن يظهر ما كان "مختبئا"، فبعض أهل فلسطيني عادوا الى لغة التهديد والوعيد، مصحوبة بأشكال "إرهابية" من نتائج أي خطوة تغضب "الباب العالي" في واشنطن، فيما عرج آخرون على البحث عن أي مخرج بالميل قولا بضرورة ترتيب "البيت الداخلي"، والبعض ناشد بالغاء الاتفاقات وتعليقها ووقف التنسيق والتعاون، بعضها أقوال يعلم قائلها أنها ليس الا "جمعة كلام مشمشية" وقد لا يكون لها من الواقع شيئا في ظل ما لنا من واقع قيادي رتيب..

التصريح الأبرز في حملة رد الفعل لصدمة الانتخابات في دولة الكيان، جاءت من القيادي البارز بحركة حماس، د.موسى ابو مرزوق حيث دعا الرئيس محمود عباس الى "قلب الطاولة" والعمل على " توحيد أبناء الشعب الفلسطيني مهما كان الثمن، وأن يخوض معهم معركة الدولة التي اعترف العالم بها دون أمريكا وإسرائيل، وأن يتركوا الذرائع مهما كانت الدوافع".

نعم هي الأبرز كونها تفتح مجالا واسعا لقراءة تغييرا جوهريا في موقف حركة حماس ليس فقط بالاعتراف الرسمي بقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، بل قد تكون المرة الأولى التي يمكن أن نقرأ ما يشير الى قيمة التحركات السياسية دوليا من أحد أبرز وأهم قيادة حمساوية، وخلافا لكل ما صدر عن قيادات وناطقين باسم حماس، بأن الانتخابات لا قيمة لها، وذهبوا للتسخيف والتظاهر باللامبالاة، وأن بعضهم سحب "الشرعية" عن الرئيس عباس واعتبروه غير ذي صلة، ليدعو بشكل مباشر الرئيس محمود عباس، وليس غيره، لقيادة معركة الاعتراف عالميا بالدولة الفلسطينية، بصفته رئيسا شرعيا للشعب الفلسطيني..

لو أن أقوال د.ابو مرزوق سياسة رسمية للحركة ، فنحن أمام تغيير استراتيجي في رؤية حماس السياسية، ومقدمة موضوعية للتوافق على جوهر

البرنامج الوطني، ورافعته اقامة دولة فلسطين في الأرض المحتلة لعام 1967، كما أنه اقرار مختلف كليا عما كان في سنوات سابقة، من محاولات حماس لتسخيف النضال السياسي واعتباره وكأنه "مضيعة للوقت"، ليصبح "معركة" يجب أن تكون "البديل" عن اضاعة وقت الشعب في رهان على "الصهاينة والأميركان"..

التصريحات هذه يجب أن تقف أمامها القيادة الرسمية الفلسطينية، ومختلف فصائل العمل الوطني، والبدء الجاد الاتصال بحماس للتدقيق في حقيقة موقفها السياسي، وهل هي رؤية استراتيجية أم أنها "لحظة انفعالية" كرد فعل على تطور المشهد في داخل الكيان الاسرائيلي، والاتصال يجب أن يكون بشكل جاد ومسؤول ومن قبل "اللجنة التنفيذية" لمنظمة التحرير وليس عبر شخص أو فصيل بعينه، كي تدرك حماس ايضا ان هناك جدية في التعامل معها..

المسألة الوطنية تستحق "مغامرة الاتصال" الجاد والمسؤول، بعيدا عن سياسية "المناكفة الردحية" التي أنتشرت في الأيام الأخيرة بين قطبي الأزمة، فتح وحماس، وبعيدا عن من هو المسؤول ومن بدأ في الشتيمة للفصيل، فالمعركة الوطنية الأكبر هي ما يجب أن تفرض ذاتها كحاضر سياسي وفاعل ضروري لرسم المستقبل الوطني الفلسطيني..

نعم مطلوب توضيح حقيقة الموقف الحمساوي السياسي، بل ويجب معرفة الحقيقة السياسية فيما وراء هذا التغيير الجوهري، هل جاء عن وعي كامل بالمسوؤلية، وادراك حقيقي بالخطر العام، رغم كل ما حدث مؤخرا من اتهامات وتطاول من حماس في قطاع غزة نحو فتح ورئيسها وأجهزتها الأمنية وعناصرها، اتهامات تصل حد "التخوين الوطني"، ما أدى لرد فعل عنيف من فتح قابلته برسم صورة شيطانية لحماس وقيادتها..أم أن ذلك التغيير يأتي في سياق تحركات تجري من وراء ظهر القيادة الرسمية من أطراف غربية، لخصها القيادي ابو مرزوق بقوله أن "الغرب بات يسمع من حماس وليس عن حماس"، جملة تكشف أن الاتصالات باتت واسعة ومفتوحة ومباشرة، وبالتأكيد تعبير "الغرب السياسي" هنا يشمل الادارة الأميركية

أيضا، وهذا ما يفسر احتفاء وسائل اعلام حماس بتصريحات ما اسمته "خبير أميركي" جاء الى غزة ليشارك في ندوة أشار خلالها، الى أن "أميركا تعرف قيمة حماس ووزنها الإقليمي"..

وبعيدا عن وزن وقيمة هذا "الخبير"، فما كشفته حماس هو الأهم، ولذا يجب التدقيق في عنوان "رسالة حماس السياسية الجديدة"، وخاصة بعد زيارة السفير القطري الى قطاع غزة، وفتحه قناة اتصال مباشرة مع ممثلي دولة الكيان، ليتفاوض نيابة عن حماس بخصوص ترتيب العلاقة "الاقتصادية" بين اسرائيل وقطاع غزة وبالتأكيد حماس ستكون حاضرة في تلك "الترتيبات"..

لا يجب أن تمر تصريحات ابو مرزوق مرورا عابرا، ولا يجب القفز عنها، فهي تستحق وقفة سياسية جادة جدا، ليس لقيمتها السياسية وطنيا فقط، بل لمعرفة الى من توجه، وهذه قضية تفوق كل الحسابات الصغيرة، وعلى القيادة الفلسطينية الرسمية، وهي تبحث كيفية الرد على انتخاب نتنياهو، ان تضع تلك التصريحات محتوى وعناوين قيد المراجعة..

نعم..هي تصريحات هامة وتمثل شكلا من اشكال "الانقلاب السياسي"، لو جاءت في سياق فتح الباب للمراجعة الذاتية نحو التقارب الوطني وازالة بعض العقبات أمام "ردم هوة انقسامية"، سيكون ذلك أهم الخطوات الفعلية لقلب الطاولة كليا على دولة الكيان وخيارها الحرب والعنصرية والفاشية..

هل تفعلها القيادة الرسمية وتختبر حماس فيما قاله أول رئيس لمكتبها السياسي عند تأسيسها، كيلا يقال أن حماس تقدمت خطوات والقيادة الرسمية تجاهلتها، فتجد لها كل المبررات للسير فيما وصلها من مقترحات خاصة لعقد "صفقة سياسية ثنائية" مع دولة الكيان، ولا أسرار في هذه فحماس تحدثت عنها معترفة بها، بعد أن كشفتها وسائل اعلام عبرية..المحاولة المسؤولة ضرورة وواجب وطني!

ملاحظة: امريكا أصيبت بـ"هستيريا سياسية" تفوق كل رافضي انتخاب نتنياهو..أمريكا أدركت أنها لم تعد بذي قيمة في "الشأن الداخلي للكيان"..وكأنهم يقولون لها "العيال كبرت يا ماما"!

تنويه خاص: لم يكن مناسبا أن يتحدث عضو لجنة تنفيذية بوجود تهديد أميركي بقطع المساعدات الأميركية عن فلسطين لو ذهبت الى "الجنائية الدولية"..هو يعلم قبل كل الناس أن ذلك نوع من الارهاب الفكري غير المحمود..واكيد الفهيم بيفهم "مصائب" الكلام غير المسؤول!

جملة غبية ..ومملة آن آوان طمسها!

كتب حسن عصفور/ منذ ان اغتالت القوى "اليهودية الإرهابية" رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين في مشهد لا يتكرر كثيرا، وامام أعين كل أجهزة الأمن، بدأت رحلة الخلاص السياسي الرسمي من دولة الكيان للاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وعملية الاغتيال لم تكن حدثا جنائيا أو "خلافا شخصيا" بين قتلة ورئيس حكومة، بل كان قرارا سياسيا بامتياز لوضع حد لمسار كان له أن ينتهي برسم خريطة جديدة لدولة الكيان..

ولم يكن اختيار ممثل قوى الارهاب السياسي التي قادت الى اغتيال رابين، بنيامين نتنياهو سوى الخطوة العملية للقضاء على اتفاقات لم تكن ضمن حسابات القوى الأشد تطرفا وارهابا في الكيان، ورغم استمرار حلقة التفاوض لسنوات لاحقة، الا أنها لم تتقدم وفقا لما كان متفق عليه، وكانت العبارة الإولى مع انتخاب نتنياهو بأنه لم يعد هناك "شريك اسرائيلي في علمية السلام"، قالها كاتب المقال في تصريح لوكالة "رويترز" في اوائل

يونيو 1996، تجسيدا للحقيقة السياسية التي ستصبح واقعا قائما حتى تاريخه..

ورغم استمرار الحالة التفاوضية، ضمن اشكال وقنوات متعددة ومختلفة، وابرزها قمة كمب ديفيد، وقبلها مفاوضات الحل النهائي خاصة قناة ستكهولم، الا أن اغقيتال رابين كان الناظم الرئيسي لحركة المفاوضين الاسرائيليين، وباتت ارجلهم راجفة وايادیهم مرتعشة خلال مرحلة البحث عن اتفاق يكمل ما كان متفقا عليه في اعلان المبادئ عام 1993 – اتفاق اوسلو -.

وضمن رحلة البحث عن "استكمال المتفق عليه"، رغم أن كل شيء بات واضحا بأن لا مستقبل للحل السياسي مع دولة الكيان في الظروف القائمة عربيا واقليميا ودوليا، ما أدى لاحقا لقلب الطاولة كليا باغتيال الخالد ياسر عرفات، كرسالة واضحة أن "لا سلام سياسي قادم"، حاولت بعض الأطراف الفلسطينية أن تواصل رحلتها التفاوضية وغرقت في وهم لا أكثر، وانتقلت من المواجهة المطلوبة بعد اغتيال الزعيم الخالد، الى مواؤمة الواقع للبقاء في دائرة "الخيال السياسي" بمسمى المفاوضات..

وخلال السنوات العشر الماضية لم تنتج كل محاولات البقاء تلك الا مزيدا من الكارثة الوطنية، وبدلا من اغلاق "الباب الدوار" ذهب البعض الفلسطيني الى اختيار "لعبة الكلمات المتقاطعة"، فكانت الشعارات اللغوية الرنانة سلاحا بديلا، كالقول مثلا على "اسرائيل أن تختار بين السلام والاستيطان" ، ثم تطورت لتصبح على "اسرائيل أن تختار بين السلام والاحتلال"..

ومع اعلان تلك الشعارات كان الاعتقاد في البداية، أن الوقت اقترب لاغلاق مسار "الباب الدوار" التفاوضي ، وأن طرح تلك المعادلة ليس سوى بداية لمرحلة جديدة من "المواجهة الشاملة" مع الكيان، فمن يطالب اسرائيل بالاختيار بين هذا أو ذاك، يكون عمليا قد حدد بالمقابل خياراته السياسية بين هذا أو ذاك، وفقا للخيار الاسرائيلي، سلاما أو احتلالا..

ومنذ أكثر من 10 سنوات، لا زال البعض يعيد ويكرر بشكل "دؤوب"، معادلة الاختيار تلك، وكأن ما تقوم به دولة الاحتلال من افعال وسياسات لم تصل بعد لمن طالبها طوال تلك السنوات بالاختيار، ويصر بشكل غريب جدا أن لا يرى "الخيار الاسرائيلي"، وأن حكومات الكيان المتتالية منذ ما بعد كمب ديفيد ثم اغتيال ياسر عرفات هو خيار الاستيطان والاحتلال، وان "السلام" ليس خيارا اسرائيليا مطلقا، في هذه المرحلة، ورغم كل الممارسات الاستيطانية - الاحتلالية يصر البعض الرسمي الفلسطيني أن يعود للسؤال مرارا وتكرارا: على اسرائيل ان تختار..

وبلا أي مجاملة سياسية فالاصرار العجيب على تكرار هذا السؤال ليس سوى تعبير مكثف جدا عن حالة العجز والهوان السياسي العام، الذي بات السمة الأبرز لـ"عقد ما بعد عرفات"، وتحول من عبارة تهديد كان الظن أنها بداية لمرحلة كفاحية، الى سؤال غبي وممل ومخجل الى درجة تفوق الوصف، كون من يقوله يصر على تطبيق تجسيد مقولة الغباء والعجزالعام "لا أرى..لا اسمع..لا اتكلم"..

هل يمكن أن يستمر استخدام هذا السؤال الغبي أكثر من عشر سنوات، وكأنه الرد التاريخي على كل أعمال دولة الكيان، تكرار وصل الى درجة يمكن وصفها بأنها أكثر مشهد استغبائي للشعب الفلسطيني، تتم ممارسته دون أن يرمش لقائلية جفن..

الحقيقة التي يجب أن يعاد صياغتها الآن وليس الغد، أن القيادة الرسمية الفلسطينية من بات عليها الاختيار بين الفعل الكفاحي الشامل لتجسيد حق الفلسطيني الوطني أو الرحيل..نعم عليها أن تختار بين "مواجهة الاحتلال أم مواجهة الشعب الرافض للاحتلال"..

والشعب الفلسطيني لا يملك ترف المزيد من الانتظار امام تمدد احتلالي بلا هوادة استيطانا وتهويدا لأرض ومقدسات، مترافق معها وضمنها حالة انقسام سياسي فوق ارض "بقايا الوطن" المحتل، انقسام وطني غير مسبوقة في

تاريخ الشعب الفلسطيني، يشكل استمراره اداة لتعزيز المشروع الاحتلالي، ولهدم المشروع الوطني..

الاختيار لم يعد مطلوبا من دولة الكيان..فحكوماته المتعاقبة اختارت منذ زمن خيارها العدواني، فيما ينتظر شعب فلسطين خيار قيادته السياسية..المواجهة أو الاختباء – الانزواء!

ملاحظة: من أجل "شبه جزيرة القرم" كانت روسيا على استعداد خوض حرب نووية..الا تستحق فلسطين الآن هبة شعبية لا أكثر!

تنويه خاص: ذكرى استشهاد الناشطة الأميركية راشيل كوري، المصادفة اليوم 16 مارس، تستحق تقديرا رسميا فلسطينيا الى جانب التقدير الشعبي..هي أول أميركية أو بالادق أجنبية تستشهد فوق تراب رفح!

خبر كاذب جدا..وأمنية محرمة!

كتب حسن عصفور/ قد تستمر المطاردة الساخنة والباردة لخطاب رئيس وزراء دولة الكيان أمام الكونغرس يوم الثلاثاء، الثالث من شهر ثلاثة (مارس) 2015 لفترة طويلة، وسيتم تحليل ما جاء بها كلمة كلمة وحرفا حرفا، بل وسيذهب البعض للتوقف أمام الحضور الشخصي لبيبي نتنياهو وحركاته التي قيل فيها حتى الساعة، انها تشير الى كسب ممثل بارع جدا، ليقول ما يريد دون أن يقدم ما يجب أن يريد على طرفي المعضلة، ايران وأمريكا..

الكونغرس الأميركي استقبل ممثلا بارعا، انتزع تصفيق الجمهوريين ليس لبراعته السياسية ولكن لبراعته التمثيلية في النيل من رئيس الولايات المتحدة، وكأن رئيس حكومة الكيان بات السيف الغليظة حتى في الداخل

الأميركي..هل هناك مهزلة سياسية أكبر من تلك التي شهدها مبنى "الكابيتول"، والذي منه تصدر أدوات النهب والارهاب وسرقة الأمم باسم "المصالح الحيوية الأميركية"..

ولو ابتعدنا عن تلك المطاردة لخطاب الممثل البارع والسياسي الفاشل، ونفترض، فقط افتراضا أو لنحلم حلما مشروعا، بأن الحزب الديمقراطي الأميركي قرر أن يرد الصفعة الجمهورية بدعوة نتنياهو وحرمه سارة، والحديث العلني ومن قلب المؤسسة التشريعية الأميركية لينال من الرئيس الأميركي والارداة الحاكمة، بل ويهزأ منها أي استهزاء في "تعرية" موقفها التفاوضي مع ايران..

لنحلم أن الحزب الديمقراطي قرر أن يدعو زعيما عربيا ليعلن موقفه حول أي قضية تشغل العالم العربي، وليكن مثلا الحديث لشرح "مبادرة السلام العربية"، والتي حازت موافقة الحزبين في الولايات المتحدة عندما أصدرتها القمة العربية في بيروت وأيضا في شهر مارس 2002، مبادرة جوهرها الحديث عن التوصل لـ"سلام وصلح تاريخي" وانهاء الصراع والوصول الى التسمية الأميركية المتداولة لأزمة المنطقة "حل الدولتين"..

مبادرة توافق عليها العالم بأجمعه وبعض من هم في اسرائيل أيضا، يتم اعادة شرحها للمشرعين الأميركان، فهل نعتقد أو نتخيل أن يفكر أولا وقبل كل شي، بل وهل يجرؤ أن يقوم الحزب الديمقراطي بتلك "المبادرة"، ودعوة زعيم عربي، وليختاروه هم ممن يرونه الأقرب للقلب والروح الأميركية، أو ليكن الأمين العام للجامعة العربية، بل ويمكن الاستعانة ايضا بأحد مصممي تلك المبادرة، وهو الصحفي اليهودي الأميركي توماس فريدمان، فقط لشرح المبادرة وليس لتناول بالقرض سلبا أو ايجابيا موقف أميركا من الصراع، والانحياز الأعمي للمظهر العدواني..لتضع كل الشروط كي يلتزم المدعو بما يتم الاتفاق عليه في شروط الدعوة..

لو فكر أحد من المشرعين أو عدد منهم بهذه الفكرة، ستقوم قائمة كل صهاينة العالم، يهودا ومسيحيين ومسلمين وبوذيين وكل من يتبع لمبدأ سياسي بات عابرا للقارات، وستبدأ حرب تحت عنوان "العداء للسامية"، و"دعم داعش والارهاب"، وان ذلك سيكون مكافأة لـ"الإرهابيين" في قطاع غزة، وتشجيعا لكل قوى التطرف والجريمة، وأن أمريكا بتلك الدعوة ستغلق كل ابواب الفرص للوصول الى "سلام عادل حقيقي"..

ستبدأ حركة الاعلام الأميركي بفتح كل ملفات لديها حول هذا وذاك، وتزيد من أرشيفها وأرشيف أجهزة الأمن في دولة الكيان وغيرها، أن تجرأ وأعلن رغبته بدعوة "زعيم عربي أو مسؤول عربي" أو متسول عربي ليشرح، فقط شرح مبادرة سلام مضى على ترحيب أمريكا بها 13 سنة، وما يراد هو تنشيط "ذاكرة أميركا" بالمبادرة العربية للسلام لا أكثر ولا أقل..

بالتأكيد، لن تجد من يتحمل وزر تلك الدعوة، لأنها ستعتبر "جريمة سياسية" وخطرا على "المصحلة الأميركية العليا" بل وعلى "الأمن القومي الأميركي"، أن يستعين بعض المشرعين بدعوة "غريب" ليقول كلاما قد يكون وبالا على دولة الكيان، وربما ينجح ذلك القائد أو المسؤول في تحويل دفة رأي عام أميركي نحو السلام الحقيقي، من خلال شرح واقعي أن العرب من المحيط الهادر الى الخليج الذي كان يوما ثائرا، ومن المحيط الأطلسي الى المحيط الهادي، يبحثون حل سياسيا تاريخيا للصراع، يقوم على اساس تنازلات تاريخية من العرب لدولة الكيان، عبر القبول بأقل من نصف ما قررته الأمم المتحدة لفلسطين يوما ما عام 1947، وأقل من ربع الأرض الحقيقية لدولة فلسطين الوطن..

ما هو مطلوب شرح "التنازلات التاريخية" مقابل سلام ومنطقة بلا عدوان ولا حروب..هل يمكن لأي عربي أن يفكر أنه يوجد في الدولة العظمى صاحبة التحكم بأوراق اللعبة يوما ما بنسبة 99%، ام أن ذلك يشكل "سرابا سياسيا" لن يرى واقعا يوما ما..

بالتأكيد لن يحدث، ليس لشيء سوى ان "الدونية السياسية" للحكام والزعامات دولا وأحزابا في العلاقة مع أميركا هي السائدة، رغم أن اقتصاد أميركا منتعش بفضل المال العربي، بينما تنتعش دولة الكيان بالمال الأميركي..أي مفارقة تمثل "عارا تاريخيا"!

اميركا دولة ومؤسسات لا تتعامل مع النظام الرسمي العربي بأي من معايير الإحترام السياسي حتى بأدنى مظاهره..وكل الدعم الاقتصادي لها عربيا تراه وكأنه "جزية سياسية" تدفع رغما أنف حكام العرب..

نعم هو خبر عاجل كاذب وأمنية لن يتحق بعضا مما حدث من مشهد سياسي في الكونغرس، عندما وقف رئيس وزراء الكيان ليهاجم سياسية الادارة من داخل المؤسسة التشريعية الأقوى في العالم..

هل هناك من يقرأ، أن خطاب نتنياهو هو صفعة بالحذاء للحكام العرب وقادته ومسؤوليه كل باسمه وموقعه، قبل أن يكون للإدارة الحاكمة في واشنطن.

هو كذلك قذف بالأحذية محملة بكل تراب فلسطين على من هو "دوني سياسي" مع الاحتفاظ بالألقاب..

ولكن هل ستطول الغفوة..أم أن القادم خيرا إن نهضت مصر كما يجب أن تنهض..الأمل لا زال قائما ولكن بالانتظار !

ملاحظة: قبل اي اجتماع فلسطيني عام تكثر رسائل الطلبات..تشعر أن اعضاء الاجتماع خارج السياق وينتظرون "النصح والارشاد"..رغم أن المطالبين اعلاميا بكذا وكذا جزء أصيل من المطالب منه..الاستغباء سيد الموقف!

تنويه خاص: تشعر بالعار السياسي عندما تسمع أو تقرأ لمن يقول لأميركا اسمعوا لنتنياهو وليس لايران..اي عار هذا!

"عار وطني" بقاء ورقة اسرائيل - حماس..يا "وفد"!

كتب حسن عصفور/ رغم أن المصالحة الوطنية لا تنتظر "وفدا" قادما من رام الله، لاعادة "الذاكرة السياسية" الى وجود مسلسل لم ينته بعد من اتفاقات المصالحة، لكن ليس على الانسان حرج من تكرار التجربة، خاصة أنها لن تكلف مزيدا من العبئ المفروض على الشعب الفلسطيني، احتلالا، حصارا فإنقساما..والتكرار يقال أنه يعلم من يصعب أن يتعلم و"المثل الشعبي معلوم"!...

لكن وقبل الذهاب من "الضفة المحتلة" الى "غزة المحتلة والمحاصرة"، يجب الاتفاق على "تسمية موحدة" للوفد الموقر، هل هو "وفد فصائل منظمة التحرير"، أم وفد "فصائل سياسية" أم أنه "وفد منظمة التحرير"، وتأكدوا أن ذلك ليس سخرية من السادة الذاهبون، فلكل تسمية وظيفة ومهام، خاصة وأن بعض من قيادات "الفصائل" تكرم مشكورا وتحدث عن أن هناك لقاء استعدادي " للوفد المسافر" - لتكن التسمية هذه مؤقتة الى حين الاتفاق على المسمى الوظيفي والتكويني للوفد -، لبحث "جدول أعمال النقاش"، وأشار المتحدث المجهول" أن من بين ما سيناقش، مواضيع تتعلق بالانتخابات و"أزمة الموظفين" و"التهدئة" المقترحة والمرسلة اسرائيليا الى حركة حماس.

بالتأكيد هناك قضايا قد تكون أكثر أهمية مما نشر، سواء ما يتعلق بالحكومة الوطنية أو تنفيذ كل المتفق عليه، خاصة اعادة "الروح" للمجلس المعروف باسمه الوثائقي "المجلس التشريعي"، وعمل الاطار القيادي الموحد، والاطار الأمني والمصالحة المجتمعية، الى جانب البرنامج السياسي القادم..

تلك القضايا معلوم جدا للعامة والخاصة في "بقايا الوطن" فيما يجب أن تكون عليه، الا أن مسألة الانتخابات تحتاج الى "تدقيق سياسي جاد"، بعيدا عن الشعار العام، بأنه يجب أن تجرى الانتخابات العامة ، رئاسية وبرلمانية ومجلس وطني، فذلك ليس سوى تكرار لعبارة غير دقيقة..

هل ستكون انتخابات استنساخ لما جرى عامي 1996، و2006، انتخابات لمؤسسة جزء من السلطة الوطنية، رئاسية وتشريعية، رغم ان السلطة عمليا أنتهى أجلها السياسي - الوطني، وهناك "دولة فلسطين" المفترض أنها باتت الإطار الوطني البديل للتشكيل الكياني المؤقت - الانتقالي، لذا قبل سفر "الوفد المسافر" يجب تحديد طبيعة الانتخابات..وإن تعثرت العامة هل من الممكن أن تجرى انتخابات رئاسية لدولة فلسطين، كونها أكثر مرونة في التنفيذ والاعداد.. المطلوب التفكير بعيدا عن "إعادة انتاج الكلام الممل - السقيم" ، لأن بقاء الحديث عن الانتخابات دون تحديد سياسي واضح لما ستؤول..

أما القضية السياسية الخطيرة، والتي تفتح بابا عريضا للغضب الوطني، هو ما يقال أن "الوفد المسافر" سيناقش فيما يناقش ما يعرف بـ"وثيقة التهدية" التي حملتها جهات غربية – عربية الى حماس من دولة الكيان، ولم تعدا سرا كشفته وسائل اعلام عبري، بل اصبحت "حقيقة سياسية" اعترفت بها حركة حماس..

وبما أنه لم ينف أي مسؤول فلسطيني رسمي، أو غير رسمي، ما نسب لمسؤول عن مناقشة تلك الوثيقة بين "الوفد وفصائل غزة"، فهي معروضة على طاولة البحث والنقاش أو أنها "موجود" في جيب حماس.. ما يعني أن "الوفد المسافر" ومن أرسله، سيرتكب "معصية وطنية كبرى" لو فعلا حدث ذلك، وتعرض لتلك الوثيقة المعيبة والمخزية وطنيا وسياسيا، بل لو ذهب أصلا وهي لا تزال قائمة!..

فمن حيث المبدأ، ليس من حق حركة "حماس" أن تفتح "قنوات اتصال" مع دولة الكيان الاسرائيلي" من وراء ظهر الممثل الشرعي الوحيد، فهي ليست "جهة تمثيلية بديلة" أو "موازية" لمنظمة التحرير وأطرها، وأن مناورة دولة الكيان وأدوات الوساطة بينه وحماس، يعملون لتكريس "واقع تمثيلي" مزدوج للشعب الفلسطيني، وهذا عنوان المؤامرة السياسية المقبلة للمشروع "قيد البحث"..

فمن حيث المضمون، تزداد الخطورة السياسية عندما يعلم الجميع أنها "خطة اسرائيلية" بالتعاون مع البعض - سويسرا والنرويج وروبرت سيري، قطر وتركيا -، لتنفيذ المشروع الحلم الصهيوني لاقامة "إطار كياني منفصل - مستقل حكم ذاتي"، لن نقف على المسمى الآن، لقطاع غزة، وأن استغلال الحصار وسياسة الخنق العامة للقطاع، لا يجب أن تكون بوابة "عبور" للنكبة الوطنية الثالثة في تاريخ شعب فلسطين، باقامة "كيان سياسي خاص" لقطاع غزة، وهو مشروع قديم جدا، بدأت بذوره مع مشروع "جونستون" التوطيني عام 1955، لإقامة "دولة فلسطينية خاصة" للقطاع بعد توسعة مساحته في سيناء..وانتفض أهل القطاع بكل قواه لاسقاط ذلك المشروع المشبوه..

وتكرر الأمر بعد توقيع اتفاقية كمبد ديفيد بين مصر واسرائيل، حيث اقترحت دولة الكيان عام 1985 على الرئيس الشهيد الخالد ابو عمار، والقيادة الفلسطينية "مشروعا خاصا لتقرير مصير قطاع غزة"، وهو ما تم رفضه جملة وتفصيلا.. - وبالتأكيد الرئيس محمود عباس يملك في أوراقه تلك الرسائل المتبادلة -.

وخلال مفاوضات أوسلو حاولت دولة الكيان أن تمرر اتفاق "غزة أولا"، فرفض الخالد والوفد المفاوض" تلك الفكرة كليا، وكان الإصرار العرفاتي أن تبدأ بغزة وأريحا، لكسر الفكرة الصهيونية لـ"غزة أولا" وعمليا "أخيرا"..وعام 1994 أعاد شمعون بيريز الفكرة بطريقة التفافية، لاقامة "دولة مستقلة ذات سيادة ومطار وميناء وحدود بلا أي رقابة في قطاع غزة" مع "تقاسم وظيفي ثلاثي في الضفة" ، وهو ما رفضه الخالد وأيضا الأشقاء في الأردن..

ولم يكن خافيا أن مشروع شارون للخروج العسكري من قطاع غزة عام 2004، والمنفذ في عام 2005، كان مقدمة عملية لبدء تنفيذ الفكرة الصهيونية القديمة بثوب جديد، لكنها تطلبت "استحقاقات لكي تجد لها طريقا للواقع"، أولها الخلاص من ياسر عرفات وثانيها فتح الباب لكسر التمثيل الوطني الفلسطيني، ففرضت أمريكا الانتخابات على الرئيس عباس، لتفتح

الباب لبروز تمثيل حركة حماس بطريقة "مشروعة"، وبعد عام وقليل حدث الانقلاب الأخطر وطنيا، لتبدأ رحلة "النكبة الكبرى الثانية" عام 2007 بـ"خطف غزة"..

الآن، تكرر اسرائيل عبر قنوات مستحدثة وتحت ذرائع مستجدة الفعل لاقامة "دولة غزة" أو "مشيخة غزة" أو كيان غزة" لنترك كل مسمياته، ونقف أمام الحقيقة السياسية العارية جدا، أن "وثيقة التهدئة" ليس سوى "وثيقة طلاق قطاع غزة" عن "فلسطين الوطن والمشروع..

وسبق نقاش مخاطر الوثيقة سياسيا، ولذا ليس هناك ضرورة الآن اعادة التكرار، لكن ما يجب أن يكون "شرطا مسبقا" وقبل ذهاب "الوفد المسافر" الى قطاع غزة، هو أن تعلن حركة حماس التخلي الكلي عن تلك "الوثيقة العار"، وتعلن رفضها المسبق لها ولن تعود لها لا نقاشا ولا بحثا ولا تداولا..ودون ذلك تدخل فلسطين مرحلة تشريع "خطف قطاع غزة"..

ولا نعتقد أن ذلك بغائب عن ذهن الرئيس محمود عباس، حتى لو تجاهله "فريقه الخاص جدا" لغاية في نفس هوى أميركي أو غيره..لا وفد دون إلغاء الوثيقة والتعهد العلني برفضها وبعدم التعامل معها، من حماس قبل غيرها..ودون ذلك ينتقل الانقسام من "انقسام فصائلي" الى "انقسام كياني"، بمباركة وموافقة "الكل الوطني"..حذار فحذار فحذار من سفر قبل الالغاء.

ملاحظة: رحل المناضل الوطني الكبير الرفيق الشيوعي ابن البلد عربي عواد، يوم أمس في بداية الربيع ويوم "الكرامة الوطنية"..سلاما لروحك ايها الرفيق الذي أكن له كل محبة وتقدير سياسي وإنساني مهما كان الاختلاف يوما!

تنويه خاص: من بين ما يقال أن القيادة الشرعية تفكر في تطبيق قرار المجلس المركزي حول وقف التنسيق الأمني - مع أنه ليس الأصل في الحكاية الوطنية - بطريقة "مرحلية"، يعني بـ"التقسيط"..طيب هل سيكون تقسيطا مريحا أو شو..الخجل يخجل أحيانا ولكن..!

عاصفة "الشرشحة السياسية" في "بقايا فلسطين"!

كتب حسن عصفور/ لم تخل يوما الساحة الفلسطينية من اختلافات أو خلافات تصل حد "التخوين السياسي" والوطني أحيانا، بل وتخرج الخلافات عن المنطق المقرر في أصول حل الإختلافات، وتتداخل بها الشخصي مع العام، دون أن يكون بينها فواصل أو نقاط في غالبية الأحيان، محطات لم تغب يوما عن المشهد الفلسطيني، بعضها يمكن اعتباره جزءا من الحقيقة السياسية، وآخر يكون خارج النص المعقول..لكنها حدثت وتحدث وستحدث..

أما ما كان خلال الساعات الـ48 – 72 ساعة الأخيرة، فقد خرجت عن كل "معقول" أو حتى "غير المعقول"، وصلت الى أسفل درجات "الإنحطاط السياسي"، واستغباء جنوني لشعب تحدث عنه العالم يوما بكفاحه وجبروته، وأنتج من المثال أدت بشخصية مصابة بعظمة الجنون الى ما وراء الطبيعة "الفاشي الكبير" هتلر أن يتحدث عنه..

رئيس حركة "حماس" خالد مشعل تحدث من عاصمة قطر، مغذية روح الانقسام وإدامته، بمناسبة اجتماعية لأحد أبناء القسام، وكان للمحادثة أن تكون "علامة إنسانية" جميلة، تشيع الفرح لإسرة انجبت شهداء للوطن والقضية، لكن مشعل أصر ان يحيل الفرحة الانسانية الى "شعلة كذب ونفاق" بل وفتح مجالا لاستمرار الخوف السياسي الذي ينتشر كالنار في الهشيم، بأن هناك من يسارع الخطى لـ"خطف غزة" نحو الفصل السريع الى حين أن يتمكن وجماعته من غيرها!..

مشعل وبلا أن يتلعثم اعلن ان "غزة - يقصد قطاع غزة" تحررت وكان هو محررها وقواته، وأقسم أنه سيواصل ذات الطريق لتحرير الضفة، دون أن يحدد لا زمن ولا شكل التحرير اياه، ولنقفز عن رغبته في تحرير الضفة، وليته يفعل حقا تحريرا وليس شهبة تحرير كما هو حال غزة، وله مني وكل وطني فلسطيني ساعتها الولاء والطاعة والبيعة بكل أركانها، على طريقة بيعته للمرشد اياه..

فضيحة خالد مشعل السياسية مركبة الأركان، فهو تحدث أنه وقواته من "حرر" غزة، ولو وضعنا العقل جانبا، وصدقنا تلك "الخرافة المشعلية" بالتحرير، فبالتأكيد لم يكن هو صاحبها ولا قائدا لها، بل ولم يكن جزءا فاعلا خلال تلك الفترة الزمنية ليفرض "معادلة التحرير"، عندما أعلن الارهابي ارئيل شارون عن خطته الانسحاب من قطاع غزة، او بالأدق "الخروج" منه، وكان ذلك في عام 2004 وخلال زمن الخالد ياسر عرفات، وفي عهد المواجهة الكبرى التي انطلقت بعد قمة كمب ديفيد، في 28 سبتمبر - ايلول 2000، كان لحركة فتح الريادة المطلقة بها، شعبيا وعسكريا، وأن حماس لحقت بها بعد عامين ونيف، وذهبت للعمل بالطريقة الخاصة، عمليات تفجير داخل مطاعم ومقاهي أدت واحدة منها بحصار ياسر عرفات واعادة احتلال الضفة وتدمير مؤسسات السلطة تدميراً انتقاميا لم يحدث في أي حرب لاحقة..

لا يهم تفاصيل ما حدث، لكن قرار شارون بالخروج من قطاع غزة جاء والخالد ابو عمار كان حاضرا زعيما للشعب، وقائدا للكفاح الوطني، قبل أن يتم تصفيته اسرائيليا وبموافقة أميركية وبعض من سيكشف التاريخ يوما عنهم..ومشعل لم يكن حاضرا حين ذاك بذات الزخم الذي يتحدث عنه أبدا، كان في دمشق له حسابات خاصة يعلمها هو جيدا وكذا الرئيس بشار الأسد والأمن السوري..

كان من الممكن عدم الاهتمام بتلك "التفصيلة" لو تواضع مشعل قليلا قبل أن يتفاخر بالتحرير دون ان يذكر من كان قائدا وزعيما للمواجهة، حينها ياسر عرفات، ودفع ثمنها حياته الشخصية، أما تلك النزعة المتغطرسة فلا وصف لها سوى ادعاء كاذب وقميء ايضا..

أما الفضيحة الأكير لمقولة مشعل بالتحرير، فيبدو أنه لا يعرف الفرق بين خروج عسكري مباشر من شوارع غزة والاحتلال ذاته، ولو عاد بالذاكرة وقرأ فقط اتفاقه العار مع اسرائيل عام 2012 بواسطة حكم المرشد الذي اسقطته الارادة المصرية، لإكتشف أن الاحتلال قائم وشريك في مسار قطاع

غزة..المنطقة الأمنية العازلة من 500 الى 1000 م بطول حدود خط التماس من شمال القطاع حتى جنوبه.. منطقة الصيد البحري، والتي كانت في اتفاق اوسلو 20 ميلا بحريا قلصها مشعل الى 6، لا يستطيع الآن حتى أن يصل اليها لأن البحرية الاحتلالية تمنعه..بلا اسهاب الآن في أن الاحتلال لا زال حاضرا في قطاع غزة، ليس حصارا فقط واغلاقا فقط بل قانونا وسياسة..

هل يمكن ان يدلنا مشعل ورفاقه ما هي "حدود قطاع غزة" الآن بعد أن "حررها..وهل سماء القطاع فعلا حرة مستقلة..وهل يمكنه أن يطير بطائرة ورقية بشكل رسمي على الحدود أو في عمق "المياه الإقليمية" المفترض قانونا أنها تتجاوز 30 ميل بحري، بل هل يجرؤ مشعل وفريقه أن يذهب ليزور مكان التنقيب عن الغاز في بحر غزة..كلام مشعل يؤدي بقصد ابو بجهل الى اعفاء اسرائيل من مسؤوليتها كدولة احتلال وترديد بنغمة اخرى لما تقوله دولة الكيان هي "رسميا"!

يا استاذ خالد كلامك نطق لما يحدث بالعاصمة القطرية واتصالات مع تل ابيب لرسم "غزة الكيان الخاص"..ليتك تتراجع وتملك شجاعة الاعتذار عما فعلت ونطقت "كفرا سياسيا" بوطن وقضية ومشروع..

ولم تمض ساعات على "الاكتشاف المشعلي لتحرير غزة ووعده بتحرير الضفة"، حتى خرج علينا قاضي قضاة فلسطين محمود الهباش، ليطالب بكفر لا بعده كفر، أن تأت قوات عربية لـ"تحرير غزة" من قبضة حماس..هكذا بكل استلطاف، وإعتقدنا أن الرجل أخذته الحمية والانفعال، فطالبنا رأس الشرعية الفلسطينية المقضومة حصتها في غزة، بحسابه واقالته احتراما لفلسطين، ولكن كانت المفاجأة بأنه يطالب ذات الطلب، وظننا أنه حديث ملفق رغم نشره بصحيفة موالية بالكامل له..

وانتظرنا خطاب الرئيس في القمة عله يعيد تصويب بعضا من المصائب التي كانت، وللحق كان لخطاب الرئيس محمود عباس في القمة العربية 26 بشرم

الشيخ، ان يكون "وثيقة وطنية" باميتاز، لو أنه اقتصر على الشأن الخاص بالمواجهة مع دولة الكيان، ولم ينجرف لفضيحة سياسية أطاحت بما كان من أفضل خطابات الرئيس، فخرج عن " النص الوطني"، مستجديا أن تأت قوة لانهاء الانقسام في غزة، وجمعه بين اسرائيل وحماس بذات المعيار في تعطيل الاعمار، وكأنه يريد رد التهمة القطرية عنه بخيبة أكبر منها..حتى لو كانت هناك ملاحظات ونقد كبير على سلوك حماس كان له أن لا يكون في خطاب القمة بل ضمن الشأن الوطني الداخلي..

خطاب حمل عبارات تفجير سياسي بعد تصريحات كارثية وكأنه يعلن رسميا أن قطاع غزة بات خارج النطاق الوطني، بل وهو تشجيع موضوعي لكل " نزعات الانفصال المتنامية" الآن داخل القطاع بوعي بعضهم، وآخرون بخيبة أمل من حصار بات مقرفا ومقيتا وظالما لا بعده ظلم..

تصريحات الرئيس ومستشاره كانت اضافة بنزين على نار البحث عن قيامة "كيان خاص" بغزة، رغم الكلام اللفظي برفضها..

ما حدث باختصار ليس سوى "عاصفة من الشرشحة السياسية" غير المسبوقة في فلسطين، ولا يجب أن تمر مرور الكرام من القوى والفصائل والمؤسسات والشخصيات العامة، أو تقتصر على بيان باتجاه واحد..

إنها "إنذار سياسي" يجب أن تحيي الموات العام، ولتنتفض القوى الحية كي لا تصبح قضية الوطن في خبر.. كانت فلسطين!

ملاحظة: انقلاب حماس اللغوي بتأييدها للشرعية اليمينة، وعمليا تأييدها لعاصفة الحزم على خجل من ايران، اثار بعض أجواء النكتة بأنه رد "عاصف" على دعوة عباس - الهباش العصف بها ..يعني لحقت حالها !

تنويه خاص: الذ رفض للقوة العربية المقترحة جاء من وزير خارجية العراق الذي افتخر بأنه شيعي، معاه حق، مش قصة..رفض تدخل القوة العربية حتى

لو كانت في فلسطين..يا راجل أمريكا وقواتها هي اللي جابتك للحكم، ولا زالت في بلدك قوة حاضرة بأقوى من جيشكم..مش حلوة منك يا "مفتخر"!

"عاصفة الحزم" ..و"الحزم العاصف" المطلوب!

كتب حسن عصفور/ منذ ايام عدة، وملامح تطور المشهد السياسي - الميداني في اليمن تتجه الى تغيير جذري في معادلة "المواجهة" الدائرة هناك، ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا سحب كل ما لهما من ديبلوماسيين من هناك، رأى البعض أن تلك إشارة لانطلاقة عسكرية حوثية - أنصار الله - لاكمال مخططهم الخاص بالسيطرة المطلقة على اليمن، وخلال أيام معدودة سقطت اليمن كليا تحت قبضتهم، وفر "الرئيس الشرعي" خارج البلاد..

تطور الأحداث وسرعتها وطبيعتها حمل "مغامرة سياسية كبرى" وربما "فخ عسكري أمني" للحوثيين، وتحالفهم المحلي - الاقليمي، عندما اعتقدوا أن أمريكا منحتهم "الضوء الأخضر"، وأن قطر وتركيا سيلعبان دورا خاصا في تمرير "فوزهم" باليمن، وأن "العربية السعودية" ومعها بعض دول الخليج، خاصة الامارات والكويت والبحرين، لن تجرؤ على القيام بأي عمل عسكري، في ظل حسابات أن ايران قوة عسكرية حاضرة، ولن يتم استفزازها عبر عمل عسكري ضد اليمن، على أساس أنها باتت "قاعدة ايرانية"..

بل أن الحسابات الضيقة، الغت امكانية مشاركة مصر العسكرية في اي عمل ضد اليمن، نظرا لموقف مصر العام من التطورات الاقليمية، ووضعها الداخلي، خاصة بعد أن نفت وزارة الخارجية المصرية أنباء مشاركتها في أي عمل عسكري ضد اليمن، تبين لاحقا أن "حسابات الحقل لم تطابق حصاد البيدر"..

الآن باتت المعركة قائمة، وبدأت "عاصفة الحزم" العسكرية ضد السيطرة الحوثية على اليمن، ويبدو أنها لن تتوقف عند اعلان عسكري فحسب، بل ان هدفها الواضح "اعادة الشرعية" والرئيس الشرعي الى القصر الرئاسي في

صنعاء، وهو ما لن يحدث قبل وجود ميزان قوة جديدة يفرض معادلة اعلاء الشرعية اليمينة ومحاصرة المتمردين عليها، انصار الله الحوثيين..

بعيدا عن حسابات البيدر والحقل السياسية والعسكرية، فما حدث هو تغيير استراتيجي في "التفكير والموقف العربي"، وهي المرة الأولى التي تعلن دول عربية ومعها دولة اسلامية هي الباكستان القيام بعمل عسكري واسع النطاق ضد بلد عربي آخر، دون أن يكون ذلك تحت "راية تحالف بمشاركة أميركية - اوروبية"، ما يؤكد ان هناك تطورات تفوق ما هو على سطح المشهد..

امريكا ليست جزءا من الحرب لاسترداد "الشرعية اليمنية"، ولا يمكن القول أنها تفاجأت بالعملية العسكرية، لكنها بالتأكيد لم تكن راغبة في مثل هذه الخطوة، كونها قد تتحول الى آلية عمل أمني - عسكري في المنطقة، تصل الى البحث الجاد والمسؤول في المقترح الذي تقدم به الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والخاص بتشكيل "قوة عربية للتدخل السريع"..

"عاصفة الحزم"، بشكل أو بآخر، هي أحد مظاهر تلك الفكرة الجوهرية التي يجب أن تتحول الى "حقيقة سياسية"، انطلاقا من ميثاق الدفاع العربي المشترك، ولعل أحداث اليمن، تشكل منارة لكل من عارض أو رفض المقترح لأنه جاء من مصر..

تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل السريع، ليست بدعة أو خروجا على المألوف العام، بل أن التطورات في السنوات الأخيرة تستدعي التفكير العميق والمسؤول لتشكيل تلك القوة العربية، والتي لو كانت قائمة وضمن ميثاق الدفاع العربي المشترك، لكان لها أثر هام على مسار الأحداث في المنطقة، ولما سمح للقوات الغربية بأن تتدخل عسكريا في أي بلد عربي، إذ أن تدخلها لم ينتج سوى الخراب والدمار والمجازر، دون تحقيق هدف سياسي واحد متطابق مع رغبة شعوب المنطقة بالخلاص من "الاستبداد والجرائم والارهاب"، بل أن وجودها وتدخلها كان عاملا مساعدا للقوى الارهابية لتختفي خلفه..

إن انطلاق عملية "عاصفة الحزم" يجب أن تكون حافزا موضوعيا أمام القمة العربية للبحث في تشكيل "القوة العربية المشتركة"، وبحثها من مختلف جوانبها، دون أن تكون للحساسية الذاتية لهذا البلد أو ذاك، مكانة في الموقف الاساس..

المقترح ليس بدعة عربية، فهناك "حلف الناتو" قوة عسكرية تضم القوى الغربية وتركيا، يعمل كقوة ردع ضد ما يسموه خطر خارجي أو تهديد للدول الأعضاء، وتتوزع قواته الخاصة على قواعد في بلدان عدة، وله قيادة مشتركة، يتم اختيارها بالتوافق، كما كان يوما هناك "حلف وارسو" الخاص بدول المنظومة الاشتراكية قبل أن يتم تفكيكه بعد "تفكيك الاتحاد السوفيتي"، لكنه كان قوة عسكرية لحماية دول المنظومة من أي تهديد لشرعيتها، وقد مارس ذلك عندما تدخل في تشيكوسلوفاكيا عام 1968..وايضا هناك قوة عسكرية لدول الخليج ذاتها باسم "درع الخليج"..

ما حدث في اليمن والتدخل العسكري العربي، قد لا يكون نهاية المشهد، بل ربما هو البدايه خاصة لو ارتكبت ايران وبعض أطراف تحالفها "حماقة عسكرية مضادة" ليس في اليمن بل في مناطق أخرى بدول الخليج، في ظل مفاوضات اميركية - ايرانية تكشف ملامحها، بأن اميركا تعيد النظر جذريا في العلاقة مع ايران، في إطار خسارتها الاستراتيجية بعد أن تم حصار مخططها التقسيمي التخريبي في المنطقة، مشروعا وأدوات!

ولأن هدف العملية العسكرية المعلن هو "اعادة الشرعية لليمن" واطلاق حوار جاد وحقيقي بين أطرافه وقواه، فذلك يتطلب قوة قادرة لتصبح،"قوة رادعة - محفزة" للوصول الى حل سياسي حقيقي للمشكلة اليمنية..فالعسكرية ليست هي الحل ولكنها قوة دفع نحو الحل السياسي، ومن أجل أن لا يتم التعامل مع العملية العسكرية كـ"عدوان" يجب أن يصبح له إطار شرعي عربي دائم..وبالتأكيد التسمية ليست هي المعضلة، ولكن جوهر الفكرة "إنشاء قوة عربية للتدخل السريع"..

بعيدا عن الحسابات والحساسيات، نأمل أن يفكر قادة العرب في قمتهم المقبلة بشكل عربي بعيدا عن أي أثر خارجي..ولعل تجربة السنوات الأخيرة كشفت قيمة المثل الشعبي "ما حك جلدك الا ظفرك"..والتدخلات الأجنبية لم تنتج الا خرابا ودمارا، وأن حوار امريكا مع ايران دليل بأن امريكا لا تقيم وزنا لأي دولة عربية عندما تصبح مصلحتها هي الأساس..امريكا تعتبر أنها فوق الجميع..وأن الجميع العربي مهما كان مسماه يجب أن يبقى تحت حذائها..

هي فرصة تاريخية بعودة مصر روحا وحضورا وقوة، لأن تكون قاطرة فعل تغييري في مسار المنطقة بكاملها..فهل يصبح "الحلم العربي" حقيقة بعد أن أدركت الأنظمة بمختلف مسمياتها يمكنها ان تتحول من مفعول به الى فاعل..ولها من القوة الكثير لفعل ذلك، فقط أن تدرك أنها قوية وقادرة..المطلوب ارادة سياسية تكسر "حالة الرعب المسكون منذ زمن"..

"عاصفة الحزم" تتطلب لنجاحها حقا "حزما عاصفا" للخلاص من "تبعية" طال أمدها!

ملاحظة: لكي يكون لتصريحات رامي الحمدالله بأنه قادم لمنع انفصال غزة عن الضفة مغزى وقيمة..عليه أن يغلق أنفاق تلك "الشهوة السياسية"..الكلام وحده لا يكفي..والمطلوب معلوم جدا يا دوك!

تنويه خاص: اجتماع الحمدالله مع فتح وحماس كل على انفراد اشارة الى أنه ليس "رجلا توافقيا"..كان عليه أن يلتقي بالكل الوطني، وإن كان له بعضا الخصوصية تكون لاحقا..من أول غزواته كسر عصاته..والله عيب وعيب..ولكن الحق على الآخرين المستخفين بقدرتهم وقوتهم!

عجائب "خطط " القيادة الفلسطينية ..ولكن النتنياهوية!

كتب حسن عصفور/ ربما لم تتوفر ظروفا سياسية لـ"نهضة رسمية فلسطينية" في السنوات العشر الأخيرة، كما هي الآن بعد فوز نتنياهو وتحالفه العنصري الفاشي، العالم تقريبا بما فيه الراعي الرسمي لدولة الكيان اميركا، يعلن رفضه، بل واستنكاره لمواقف الفائز بالانتخابات، ليس حبا في شعب فلسطين بل كراهية في كمية العنصرية التي اعتقد بعض العالم أنها تندحر، لكنها تظهر فجأة مع نتنياهو..

الغضب ليس كله بما قال ذاك العنصري من أقوال مرفوضة سياسيا، بل لأن هناك ايضا في الادارة الأميركية من عمل بكل ما يمكن لاسقاط نتنياهو بسبب تحديه الصريح والنادر جدا بوقاحته، للبيت الأبيض ورئيسه، معلنا انحيازا صلفا للمنافس الجمهوري، فيما دول اوروبا تعيش تحت ضغط "صحوة ضمير" تجسدها برلماناتها التي تطالبها بلا أدنى التباس أو تأخير الاعتراف بـ"دولة فلسطين" والخلاص من آخر احتلال قميئ ومكروه، خاصة وأن القيادة الفلسطينية قدمت كل ما يمكنها تقديمه من أجل التسوية والسلام..

بل في داخل الكيان لا تزال الصدمة قائمة، خاصة من المعسكر الأمني السابق، الذي تجند اعلاميا لشن حرب سياسية غير مسبوقة ضد مرشح انتخابي، ولم يجد نتنياهو رغم الفوز، والتهنئات الهاتفية المتأخرة نسبيا، من يقف معه سوى ذلك الرابي دينس روس، والذي يحمل لقبا داخل الوسط الفلسطيني بأنه "اسوء من نتنياهو" عنصرية وكراهية للفلسطيني أي فلسطيني، ثائرا أم مستسلما..

ورغم كل تلك الظروف التي تحيي كل "العجزة والكهلة"، الا أنها عجزت ان تمنح طاقة كفاحية للقيادة الفلسطينية، التي أصرت في بيانها الأخير يوم

الخميس 19 آذار 2015 أن تبقى "ساكنة مستكنية" وكأنها باتت تنتظر "الشفقة الانسانية" على شعب فلسطين، وتحيل التضامن الكفاحي مع شعب يقاتل من أجل حريته، الى عطف انساني مع شعب مقهور ومظلوم، وكأنها تريد ان تتحول حياة الشعب الفلسطيني العامة الى "وكالة غوث سياسية"، بدلا من أن تفتح طاقتها المقاومة شعبيا وسلميا ضد أخطر تطور في الصراع الوطني مع العدو الاحتلالي..

قررت القيادة أن ترد على موقف نتنياهو السياسي بصراحته المطلقة، بدراسة مزيدا من "الخطط" ، خطة للبحث في كيفية تنفيذ "قرارات المجلس المركزي"، وخطة لدراسة مستقبل "التنسيق الأمني" و"العلاقة الاقتصادية"، وخطة لبحث "الانتخابات مصيرا وقررا وواقعا"، وخطة لبحث المصالحة عبر ارسال "وفد فصائلي" ليدرس ما تم دراسته عشرات المرات سابقا، وخطة من أجل البحث في متى وكيف سيتم الذهاب الى "المحكمة الجنائية الدولية"، وخطة لدراسة الأمر مع الأشقاء، وخطة للتواصل مع الأميركان والغرب والعرب والعجم..خطط ربما يتم ارسالها للتسجيل في موسوعة "جينيس" فلن يكون لها مثيلا، وتغافلت كل الخطط عن مضمون وجوهر الرد الفعلي على ما قاله العنصري - الفاشي نتنياهو بعد شروطه الخاصة للدولة التي يريدها..

مقابل الخطط التي لاحسد لواضعيها، قال بيبي أنه لا يمكن أن "تقوم دولة فلسطينية في الظروف الراهنة" و"لكن"، سيرأف "انسانيا" بالفلسطينيين لو استجابوا لتلك الـ"لكن" التي وضعها فاصلا بين رغباته السياسية وما يريد العالم قبل اهل فلسطين.. ربما يعتبرها البعض "شروطا" ويراها البعض الآخر مطالبا لكنها ضرورة ليوافق على "دولة فلسطينية"، بأن يتم الاعتراف باسرائيل كـ"دولة يهودية" وضمن شبكة "أمن حقيقي" – تعريق يحتاج الى قاموس خاص جدا لمعرفة مفهوم "الأمن الحقيقي" لدولة الكيان -، وقطع العلاقة مع حماس، وانهاء اتفاقات المصالحة باعتبار أن حماس "إرهابية" - رغم أنه وحكومته على تواصل دائم معها من وراء ظهر الممثل الشرعي

الوحيد ويبحثون "حلا خاصا" بقطاع غزة ضمن وثيقة تم نشرها واعترفت بها حماس-، ويريد أن تكون الدولة المفترض لها ان تكون دولة منزوعة السلاح ومنزوعة القدس وكل المستوطنات عدا ما هو مرهق لدولة الكيان، وأن لا تفكر بأي حال بطريق رابط بين جناحيها في الضفة والقطاع، وايقاف التفكير بالذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية أو الاستمرار بطلب الاعتراف بدولة فلسطين الى حين الانتهاء من "المفاوضات الحقيقية" التي يجب أن تبدأ فورا، بلا شروط مسبقة..

تلك هي قدرة وخطط القيادة للرد على المشروع العنصري المعادي للمشروع الوطني الفلسطيني، وطلبات نتنياهو والذي لم يرمش له جفن وهو يتحدث عنها، بل أنه ادار مؤخرته للعالم أجمع على كل كلمة نقد ورفض لما قاله، وكأنه يعلم خير من الآخرين، أن رد الفعل الرسمي الفلسطيني لن يخرج عن "درست وبحثت وشكلت وقررت ان تعيد دراسة الأمر"، وربما تتطرف أكثر فتدعو الى لقاء قيادي جديد، دون أن تحرك ساكنا كفاحيا واحدا، يشعل الأرض من تحت أقدام المحتل، ليرى العالم أن قضية فلسطين لن تصبح "قضية إنسانية تستوجب العطف والتعاطف"، بل قضية حق وطني مشروع يستلزم الكفاح والمقاومة بلا أي رجفة أو ارتعاش..

وبدلا من أن يقلب نتنياهو "الطاولة على رأس منتقديه"، الأوجب أن تقلب القيادة الفلسطينية الطاولة رأسا على عقب احتلال ومشروع استيطاني وقيادة فاشية عنصرية.. ولا نظن أن أدوات الرد الكفاحي باتت مجهولة، فهي لا تحتاج لا اجتماع ولا لجنة ولا خطة ولا يحزنون، فقط قرار لا أكثر وعندها سيري بيبي أي منقلب ينقلب..

اختصارا للوقت الوطني، كفى مهازل سياسية كما ورد في البيان الأخير للإجتماع المفترض أنه رد على العنصرية المتنامية..طريق الفعل الكفاحي الشعبي معلوم وطريق "الاستجداء الانساني" معلوم..طبعا الشعب خياره في الطريق الأول أما الخيار الثاني فهو للمرتعشين ولا توافق بينهما..وحتما الشعب ينتصر في نهاية المطاف..ويبدو أنه بات نصر قريب جدا!

ليت البعض يستذكر "روح معركة الكرامة" فعلا بدلا من بيان بمناسبتها ليتحدث عن ماض مشرق ويتجاهل الحاضر المقيت بسواده وظلاميته!

ملاحظة: لماذا يتجاهل بعض "الناطقين" باسم الشرعية الفلسطينية الرد على بذاءات وسفالات دينس روس ضد شعب فلسطين وقضيته الوطنية..سلام على روح الخالد ابو عمار يوم أن قال أنه "الرابي الأخطر"!

تنويه خاص: دمعة وقبلة لأمي التي كانت ابا وأما طوال 44 عاما قبل ان تغادرنا عام 1994..دمعة على والدة زوجتي التي فارقتنا بهدوء قبل أشهر عدة..ودمعة لجدة إبنتاي الراحلة منذ زمن ووالدتهما..لكل أم في بلادي فلسطين والعالم الإنساني ربيعا دائما لك حية أو راحلة الجسد..أمي أحبك في الغياب أكثر!

فضيحة كيري!

كتب حسن عصفور/ مبروك لمصر الشقيقة الكبرى لنا كفلسطين شعبا وأرضا وهوية، ولكل عربي يدرك أنها رافعة الأمة، مبروك لها نجاح مؤتمر يشكل بوابة لمستقبل مصر الجديدة، اعمارا وحضورا سياسيا، وقوة اقتصادية تمنح المشهد العربي فخرا بأن القادم العربي يملك مفتاحا للمشاركة في التغيير الانساني ايجابا، كما كان التاريخ، مؤتمر يعيد صياغة اللغة والتعبير من الفخر بالماضي البعيد، الى الحديث عن المستقبل الذي نعتز به..معادلة مستقبلة للإمتياز الانساني العربي تملك مصر مفتاحها..

مشاهد افتتاح المؤتمر جسدت مرحلة جديدة في صياغة القادم، من خلال تكريس واقع لنهضة عربية يمكنها أن تكون "فتحا حضاريا جديدا"، ترتقي بالقيمة الإنسانية للعربي ويصبح مصدر عزة بالانتماء والهوية..مصر تسير

لمستقبلها، في حين كلاب الإرهاب بمختلف الألوان والمسميات تبحث عن سبل التخريب وعرقلة "النهضة التي بدأت قولا وتتحول الى فعل ملموس"..

وفي وسط هذه "النشوة السياسية"، وقع وزير خارجية أميركا في ورطة نادرة، عندما تحدث عن حضوره ليكون مشاركا في مؤتمر "مساندة مستقبل اسرائيل"، بدل من مستقبل مصر، "زلة لسان" تمثل فضيحة سياسية بحجم الولايات المتحدة، ما كان لها أن تمر مرورا عابرا عند أهل المحروسة، فتحولت أمريكا الى مسخرة اعلامية طالت كل وسائل الاعلام القديمة منها والحديث، وكشفت وعيا مصريا جديدا للدور الذي تلعبه امريكا نحو بلدهم، سخرية كشفت أن امريكا هي امريكا مهما حاولت نفاقا وكذبا وخداعا سياسيا..

"زلة لسان" كان لها حضور اعلامي فاق كثيرا جدا حضور الوزير الأميركي ذاته، ولولا تلك "الزلة -الفضحية" و"اللقاء الرباعي" مع الرئيسين السيسي وعباس والملك عبدالله، لما شعر الحضور بأن هناك وزير خارجية أميركا في شرم الشيخ، حضوره كان باهتا مملا، وأفضل ما به كان كشفه الحقيقة الأبدية لتلك الدولة العدوانية، بأنها لا ترى المنطقة الا من مصلحة دولة الكيان..

مفارقة كيري وفضيحته حازت مكانة اعلامية بسبب الموقف الأميركي من "عداء لثورة مصر" ولقائدها عبد الفتاح السيسي، كما قال اعلاميو مصر، ولذا كانت اسرائيل حاضرة بدلا عن مصر ذاتها، والتي لم ترمش ولم تهتز من تلك السقطة الكبرى، بل أنها صنعت منها مادة سخرية نالت من الدولة التي تتصرف وكأنها "سيدة المشهد السياسي العالمي"..

ربما ما كان لتلك المهزلة ان تأخذ مكانتها الاعلامية وحجم السخرية الواسع جدا، لولا معرفة أهل مصر المحروسة ومعهم غالبية الأمة بالموقف الأميركي المعادي لمصر العروبة وأيضا لقضايا الأمة، وأن حجر الزاوية في

سياستهم ليس سوى اسرائيل الأداة العدوانية لتهديد المنطقة العربية، ومعها قوافل الارهاب الجديدة..

هل كانت شعوبنا تنتظر تلك السقطة السياسية لتكتشف حقيقة الموقف الأميركي المعادي لها وقضاياها، بالتأكيد لا، فرغم كل محاولات التضليل والخداع وممارسة أوسع عملية تزييف للوعي في المنطقة، منذ عشرات السنين، فأمريكا احتفظت لنفسها بالمكانة العدائية الأولى، والمكروه الأول للأمة وشعوبها، وهو ما كشفته جوهر التعلقيات على "زلة اللسان"، ولخصت بأن العقل والقلب الأميركي يذهب الى اسرائيل أولا، وأن لسان كيري نطق الحق بالنسبة للموقف أميركا، تعلقيات ساخرة لكنها أكثر من ضرورة في مرحلة تحول المنطقة من حال الى حال..

فبعد خطف دام عشرات السنين، وتحديدا منذ غياب الخالد جمال عبد الناصر، حدث تشوه خلقي سياسي في الموقف من العدو الأول للأمة وشعوبها، وانتقل العدو فجأة ليصبح صاحب الحل والربط السياسي، بما أنه يمتلك 99% من أوراق اللعبة..هكذا مرروا أكبر عملية تزييف للوعي الانساني - السياسي في المنطقة، مع أن كل الحقائق كانت تقول غير ذلك، وانها فعلا تملك 99% من الأوراق ولكنها أوراق الكراهية والعداء لقضايا الأمة العربية، وفي المركز منها قضية فلسطين، وهي وليس غيرها من عمل على وقف أي تقدم حقيقي في عملية السلام، وقادت المؤامرة الكبرى للخلاص من الزعيم الخالد ياسر عرفات، باعتباره بات "عقبة كأداء" أمام تمرير مشروعها "التهويدي" لفلسطين..

"زلة لسان كيري" قدمت خدمة سياسية تفوق الوصف ..وفتحت ملف السخرية لكشف الحقيقة السياسية التي غابت بقرار رسمي طال أمده.. نقول شكرا كيري لـ"زلتك التي أزالت الكذب الطويل"..

ولكن هل يدرك البعض الفلسطيني أن انتظارهم "حلا أميركيا" ليس سوى وهما وسرابا..هل يدركون قيمة تلك السقطة السياسية أم يستمرون بالعيش معها فيواصلون السقوط أيضا!

ملاحظة: هنية يقول أن قطر تمكنت من التغلب على عوائق اعمار غزة..والصحيح أنه لم يخبرنا كيف حدث ذلك..هل نتيجة عمل عسكري جبار أم لعبة تفاوضية خبيثة..اعلام تل أبيب كشف المستور التفاوضي يا ابو العبد!

تنويه خاص: اعلام فتح بكل مسمياته هاجم، وبحق جدا، تسريبات التفاوض لفصل غزة..لكنه تجاهل كليا أدوات تلك المفاوضات القطرية والتركية وليس حماس فقط.. مهاجمة الغلط وأدواته واجب وغيره الموقف مشكوك فيه!

"قطار حماس السريع" لفصل القطاع!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن غالبية أهل فلسطين، وطنا وشتاتا، سيتقدمون ببعض الشكر والتقدير الى "وسائل اعلام عبرية" تطوعت وخلال أيام قليلة، بفضل الانتخابات البرلمانية، لكشفها بعضا مما يدور من وراء ظهر الشعب الفلسطيني وقواه الحية، بين طرفي الانقسام (فتح وحماس) من جهة، وبين دولة الكيان من الجهة المقابلة..

فقبل ايام نشرت صحيفة "يديعوت" العبرية وثيقة كشفت فيها عن واحدة من اخطر الكوارث السياسية التي تحل على فلسطين، بأن هناك اتفاق بين الرئيس محمود عباس ورئيس الطغمة الفاشية في تل أبيب على مبادئ للحل النهائي تتضمن تنازلات جوهرية في قضية القدس، وهو ما تناولته مقالتي يوم امس تفصيلا - "وثيقة يديعوت"..وصمت الرئاسة الفلسطينية!-..

ولم نخرج بعد من "فضيحة يديعوت" وتبعاتها، خاصة وأن الرئاسة الفلسطينية لم تنطق نفيا لها، حتى خرج علينا موقع اعلامي مقرب من الاستخبارات الاسرائيلية " واللا"، لينشر "وثيقة تفاهم" بين حماس ودولة الكيان، تدعو الى اتفاق هدنة طويلة الأجل، تبدأ بخمس سنوات وتمتد الى 15 عاما، مقابل فتح المعابر لحماس مع اسرائيل، والسماح لها ببناء ميناء واعادة اعمار المطار، كي يحق لها أن تمارس "استقلالها الخاص" في قطاع غزة..

الوثيقة المنشورة تشير الى وقف اشكال الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين، ونقاط تفصيلية لمعنى الهدنة، الوثيقة ليست بين حكومة نتنياهو وحماس فقط، بل تمت عبر وسطاء آخرين منهم روبرت سيري مبعوث الامم المتحدة المنتهية ولايته، والقنصل السويسري بول غارنييه، وهو الذي يتحرك كثيرا نحو قطاع غزة، وتم اعلام طوني بلير بها خلال زيارته الأخيرة لغزة.

ولوجود اطراف اخرى، كان من الصعب على حركة حماس أن تنفي وجود الوثيقة، رغم الارتباك الأولي بين نفي غير واضح، ثم تأكيد مصاب برعشة الفضيحة، فإجبرت على القول انها استلمت تلك الوثيقة، لكنها لم تعط جوابا، وأنها كانت تنتظر عرضها على "الكل الوطني"، قبل الموافقة..

الكذبة السياسية لقيادة حماس غاية في الوضوح هنا، فهي تسلمت الوثيقة من زمن بعيد، ودرستها وتقدمت بأسئلة واستفسارات حولها، وتقريبا حصلت على أجوبة على غالب ما طلبت، دون أن تقوم باطلاع اي طرف فلسطيني على تلك الوثيقة التي لا تقل خطورة سياسية عن "وثيقة يديعوت" مع عباس..

ويبدو أن موسم الانتخابات الاسرائيلية كان فأل خير للشعب الفلسطيني لفضح ستر طرفي الانقسام فيما يقومان به من "تنازلات جوهرية" من وراء الشرعية الوطنية، فكما تنازلات القدس، تأتي حماس لتواصل ما تبحث عنه منذ زمن لفصل قطاع غزة عن الضفة، واقامة "مشيختها الخاصة" بها الى حين لا يعلم أحد زمنه، لكنها لم تأل جهدا لذلك منذ الانقلاب الأسود في يونيو

2007، بمساعدة اطراف عربية واجنبية، علها تحقق المراد الصهيوني بفرض دولة غزة وتقاسم الضفة ضمن حسابات أخرى..

اعتراف حماس بالوثيقة يشكل الادانة الإولى، ولحسن حظ شعب فلسطين ان الوسطاء الأجانب لا زالوا احياء، كي لا تهرب بالنفي كما هي العادة السابقة، فأجبرت على الاختباء وراء أنها كانت تنتظر المشورة، والحقيقة انها كانت تنتظر نتائج الانتخابات الاسرائيلية، وبالتالي مصير تلك الوثيقة، فالاتفاق مع نتنياهو حول "استقلال قطاع غزة"، واقامة "مشيخة حماس الوطنية" عليه، قد يصطدم برفض "المعسكر الصهيوني" للمشروع نكاية في نتنياهو، فلذا كان التأجيل الحمساوي للبدء والشروع في العمل التنفيذي لتلك الوثيقة اللاوطنية..

لو أن حركة حماس كانت صادقة في قولها بأنها استلمت الوثيقة، وكانت ستجري مشاورات "وطنية" حولها، لما انتظرت الى حين فضحها اعلاميا بفضل الموسم الانتخابي والمعركة المجنونة بين معسكر نتنياهو ومعسكر حزب العمل، ليتسابق كل منهم بكشف ما له من أوراق على الآخر..

لو صدقت حماس في تبريرها لكان عليها أن تبلغ القوى الفلسطينية بما وصلها، وأجرت مشاورات خاصة معها، ويمكن لها أن تشترط السرية المطلقة حول تلك الوثيقة، أو أقله تعلم الفصيل الأقرب لها في التحالف العسكري، حركة الجهاد الاسلامي، وبالطبع لا نطلب منها اعلام الرئيس محمود عباس رغم أنها تعترف به رسميا أنه الرئيس الشرعي لفلسطين، لكنها تجاهلت الكل الوطني، وفاوضت على وثيقة "فصل القطاع" عن الجسد الوطني، وبعد أن انكشفت عورتها حاولت التلاعب باللغة لا أكثر..

ليس جديدا الحديث عن مضمون الوثيقة، فمنذ زمن وهناك اقوال تتحدث عن سعي حماس وبدعم قطري تركي لبناء ميناء غزة، ليكون ممرا بين القطاع والخارج، وهو ما يعني رسم خريطة الانفصال، الذي تريده دولة الكيان كي ترسم خريطة الضفة الغربية بعيدا عن قطاع غزة..

الكارثة هنا، ان حكومة نتنياهو تتلاعب بطرفي الانقسام وتستغل مخاوف وصعوبات الوضع القائم لتمرير مشاريع سياسية تصفوية للقضية الوطنية، وهو ما بات ينذر بالخطر الشديد وما يستوجب حركة فعل ضد فضائح طرفي الانقسام السياسية..

لم يعد الصمت مقبولا بعد انكشاف هذه الفضائح السياسية الكبرى..من "وثيقة يديعوت" التي تمنح اليهود في القدس ما ليس لهم، الى وثيقة فصل القطاع عن جسد الدولة..آن أوان الرد الوطني - الشعبي على تلك المصائب الوطنية وقبل فوات الآوان..أنه زمن التمرد على البلادة السياسية والخمول الكفاحي وقبل فوات أوان لا ينفع بعده ندم.. كفى!

ملاحظة: كان عارا قوميا، ان لا يسمح لوزيرة خارجية السويد أن تتحدث أمام الاجتماع الوزاري العربي بعد دعوتها، لأن بلد عربي لم يرغب بسبب موقف أخلاقي للسويد من جلد أو إعدام شاعر!

تنويه خاص: اغرب من الخيال ما أقدم عليه الحزب الجمهوري الاميركي بارسال رسالة لايران، أن لا توقع أي اتفاق مع الرئيس الأميركي اوباما لأنه سيتم محوه فورا..هل من يصدق أن هذه هي أميركا!

قطر تفاوض اسرائيل..نيابة عن من!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الحب والكراهية لسياسة قطر دولة واعلاما من أحداث المنطقة، وخاصة مصر، وبأنها تجند كل ما لها من إمكانيات لإعادة عجلة التاريخ للخلف، لإحضار الجماعة الارهابية - الظلامية (الاخوان)، الا ان ذلك لا يلغي أنها تعمل بعضا من الخير لأهل قطاع غزة،

تقدم المال لاعادة الاعمار وتبحث عن سبل لتسريع عجلته، حتى لو كان هدفها دعم سلطة حماس وتعزيزها ضد الشرغية الفلسطينية، منذ ما قبل الانقلاب الحمساوي عام 2007 وحتى تاريخه، لغاية في نفس حمد وتميم..

قطر أقدمت أخيرا على ارسال سفيرها لدى السلطة الوطنية لزيارة قطاع غزة، وبذات التوقيت وصل رجل اعمال قطري لاقامة اعراس جماعية، وبعض الأعمال ذات الطابع الانساني كمساهمة في تخفيف العبئ عن القطاع وأهله، واحتفت بهما حماس أيما احتفاء، بعضه معقول وبعضه مثيرا للسخرة، كما حدث عندما تصور رئيس الحركة في قطاع غزة مع مجسم لرجل الاعمال القطري..

مشكور ما تقدمه حكومة قطر لأهل القطاع، سواء محبة بالخير أو رغبة في تكريس أهداف أخرى، فتلك مسألة لها وقفة خاصة، إلا أن المثير للإنتباه هو ما نشرته مختلف وسائل الاعلام - عدا اعلام حماس - عن قيام سفير قطر في "بقايا الوطن - فلسطين" بعقد اجتماع خاص مع قيادي اسرائيلي، المسؤول عن الارتباط المدني والأمني في دولة الكيان، لقاء يثير من الأسئلة عشرات بدل الواحد..

بداية، كيف يمكن لسفير دولة عربية، أن يلتقي بقادة الاحتلال من وراء ظهر الشرعية الفلسطينية، رغم أن قطر أعلنت انها أوقفت عمل مكتبها التمثيلي مع الكيان بعد حرب غزة الثانية، وأنها أغلقت مكتب دولة الكيان في الدوحة، فمن هي الجهة التي قامت بترتيب اللقاء بين السفير القطري وممثل دولة الكيان، وهل كانت ادوات السلطة الفلسطينية لها صلة بذلك اللقاء أم أنه تم من وراء ظهرها..

وبأي صفة يعلن ممثل دولة قطر أنه سيتم حل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة، وان هناك مفاوضات لايصال خط غاز خاص بين اسرائيل وقطاع غزة مباشرة للتغلب على تلك المشكلة، اعلان ربط اقتصادي جديد بين القطاع ودولة الكيان يتم التفاوض عليه بين دولة قطر "الشقيقة" ودولة الكيان

المحتلة، نيابة عن أهل قطاع غزة..هكذا بجرة قلم يتم ذلك وتحت الضوء وليس في الظلام كما جرت العادة سابقا بين قطر ودولة الكيان، مثلما حدث عشية انقلاب عام 2007 لترتيب الأجواء مع حكومة اسرائيل من أجل إنجاح مخطط حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة..

أن تساهم قطر في عمل "الخير الانساني" شيء، وأن تنصب من ذاتها "مفاوضا مع الكيان" نيابة عن بعض أهل فلسطين فتلك هي الفضيحة السياسية الكبرى، التي لم يكن لها سابقة منذ انشاء السلطة الوطنية، بل ولا قبلها أيضا..

وتكتمل الفضيحة السياسية بصمت مطلق - مطبق من "الشرعية الفلسطينية"، وتحديدا الرئاسة وأدواتها التنسيقية التي مفترض أنها لم تشارك ولم ترتب تلك اللقاءات القطرية - الاسرائيلية، والسؤال هل لو قامت دولة غير قطر بما قامت به، ستصمت أدوات الشرعية الفلسطينية، وهل سيبلع الناطقين باسمها ألسنتهم ويغمضون العين عما حدث من "فضيحة سياسية" غير مسبوقة، أو ما سيكون موقف حماس قيادة وناطقين واعلام من هكذا فعل سياسي فاضح!

هل باتت قطر "شريكا مناوبا" في التفاوض نيابة عن حماس لترتيب بعض المظاهر التي بدأ الحديث عنها في مستقبل القطاع، مع التقدير لنفي القيادي الحمساوي البارز موسى ابو مرزوق بأن "لا دولة في قطاع غزة ولا دولة بلا قطاع غزة"، ألا أن جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الحسنة، فهناك من يعمل وبكل السبل لاستغلال الحاجة الانسانية في قطاع غزة لتمرير "بناء دولة قطاع غزة" تحت سمع وبصر الجميع بما فيها الشرعية الفلسطينية الصامتة..

والا كيف يمكن أن تقبل حماس أن يفاوض عنها أو باسمها مع دولة الكيان سفير قطر، والمفترض أنه لا يملك أي علاقة سياسية مع الكيان وفقا لما سبق اعلانه قبل سنوات، وكيف ترتضي أن يعلن هذا السفير عن انشاء خط غاز خاص لربط قطاع غزة باسرائيل، اي مزيد من التبعية والارتباط، في الوقت الذي تلغي فيه فلسطين عقد لتوريد الغاز مع اسرائيل وهو الاتفاق الذي قوبل

بحملة سياسية - اعلامية وطنية، أدت لإسقاطه، في ذات الوقت يعلن سفير قطر عن اتفاق لانشاء خط غاز خاص لحل مشكلة الكهرباء في غزة..

الا تشعر الرئاسة الفلسطينية أن تلك رسالة سياسية أنها لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، وأن قطاع غزة بات ساحة خاصة يتم العمل تحت ضغط الصعوبة التي يمر بها أهل القطاع لتمرير فصله عن الجسد، وتحقيق "حلم رابين" وقادة الحركة الصهيونية.. كيف للشرعية الفلسطينية أن ترتضي ما حدث من تدخل سافر غير مشروع وغير وطني، من السفير القطري لترتيب ما لا شأن له، وان يمارس وكأنه "شريك مناوب في التمثيل الوطني الفلسطيني"..

لو اقتصر الأمر على تقديم المال لحل مشكلة الضريبة الخاصة بوقود الكهرباء بينه والحكومة الفلسطينية، لقلنا له "شكرا قطر" أما أن يقوم بدور تفاوضي لترتيب ربط اقتصادي خاص بين قطاع غزة ودولة الكيان، في زمن يتجه الشعب الى مقاطعة الكيان بل والمطالبة بفك الارتباط به سياسيا عبر اعلان دولة فلسطين، تأتي قطر لتقوم بما ليس لها من فعل يمكن وضعه في زاوية الخيانة السياسية..

هل صمت الرئاسة مدفوع الأجر مسبقا، ام هي حسابات خاصة وشخصية جدا، لا نود ذكرها، هي ما كبلت رفض وادانه ما قام به السفير القطري من تفاوض مع دولة الكيان، في استهتار نادر بالشرعية الوطنية الفلسطينية..

عار سياسي لو استمر الصمت وعار وطني لو سمح لقطر ودولة الكيان بتمرير ربط القطاع بغاز الكيان تحت شعار حل مشكلة الكهرباء..على الرئيس محمود عباس أن يعلن رفضه لهذا العمل الخطير، وعلى الناطقين باسمه أو باسم حركته فتح، ان يقولوا ما يجب القول كما يتحدثون في كل مناسبة..وليفكروا في حل المشكلة بما تستحق وطنيا!

الصمت على ما فعل سفير قطر هو مشاركة في المؤامرة التي يتم تحضيرها..وشراكة في "مؤامرة فصل القطاع" وربطه بغير فلسطين!

ملاحظة: اخيرا سقطت اتفاقية الغاز - العار بين السلطة ودولة الكيان، كما سقط المشروع المشبوه في مجلس الأمن..مؤشرات أن الفعل الوطني لا يذهب هباء..ولا زال للشعب قوة قادرة رغم الحصار العام!

تنويه خاص: تقديم مصر الدولة اعتراض قانوني على قرار محكمة مصرية باعتبار حماس منظمة "إرهابية" رسالة لقيادة حماس، بأن مصر تستحق خيرا منها..لتفكر بعمق بعيدا عن "الروح الاخوانية.."فلسطين فوق الجماعة والجميع يا حماس"!

نعم..حماس لم تعد "فزاعة"!

كتب حسن عصفور/ في اثارة سياسية ذات نكهة "كوميدية"، أعلنت بعض القيادات الحمساوية ان حركتهم "حماس"، ليست "فزاعة" يستخدمها الرئيس محمود عباس لـ"ترهيب" اسرائيل، وقد انتهى ذلك وفقا لأقوالهم..

من حيث المبدأ، الكلام صحيح 100%، فحماس لم تكن يوما، وبالتالي لن تكون "فزاعة" بيد الرئيس عباس أو من سبقه، ليس كما يعتقد قادة حماس بأنها هي التي لا ترغب بذلك، او لا تسمح به، بل لأنها باتت تمتلك القنوات المباشرة والخاصة لـ"تسويق" ذاتها ومواقفها مع دولة الكيان والمجموعة الاوروبية وأيضا الولايات المتحدة، قنوات تفاوض واتصال بمختلف الأشكال..

وهذا لم يعد اكتشافا لسر من اسرار الخليقة، بل واقع قائم باعتراف كل قيادات حماس، وأصبح التباهي بها علانية شبه يومي، وبفخر غريب وكأنها حققت "الحلم التاريخي" لها، أنها اصبحت الممثل الشرعي الموازي للشعب الفلسطيني، حتى لو كان ذلك التمثيل مقتصرا على رقعة "قطاع غزة"، دون غيره..

المسألة ليست عدم سماحها بالاستخدام، فذلك لم يكن يوما، حتى عندما اقترحت بعض قيادات الحركة ذلك، مع الشهيد الخالد ابو عمار، في بدايات تشكيل السلطة الوطنية، كونه يعلم يقينا أن تلك "مناورة سياسية غير محمودة العواقب"، وشواهد التاريخ الإخواني كانت تحضره دوما، وعندما حاول أن يختبر بعضا من جوانب العرض، اكتشف ان حماس تريد استخدامه وليس العكس..

لا ضرورة للبحث في الماضي والتاريخ السياسي، فالواقع الراهن كاف ليكون "الشاهد الفعلي" على "إكذوبة الفزاعة" التي يعتقد بعض قادة حماس أنها قائمة، فحماس فتحت أبوابا عريضة للإتصالات مع دولة الكيان، وبدأت أول صياغة لإتفاق تفاوضي معه عام 2006، عبر الوثيقة المشهورة، والمفارقة أنها كات عبر الوساطة السويسرية، بعد فوز حماس مباشرة بالانتخابات التشريعية، وكان ذلك الاتصال من وراء ظهر "الشرعية الفلسطينية"، رغم أن حماس تشاورت في حينه مع قطر وغيرها حول تلك الوثيقة (اسماعيل هنية حملها شخصيا لأمير قطر السابق"..

وسائل اعلام عبرية كشفت تلك الوثيقة في حينه، والقائمة على ذات الأسس التي يتم تداولها الآن، مع تعديل جوهري كون الوثيقة المستحدثة للتفاوض الحمساوي - الاسرائيلي تختصر المسألة على قطاع غزة، وليس كما في الأولى مع "بعض الضفة"، او ما تم تسميته بـ"دولة الجدار"..

حماس باتت مطلوبة، ربما من بعض "الغرب" ودولة الكيان، أكثر من منظمة التحرير، والمؤشرات تؤكد، أن المرحلة المقبلة قد تشهد تسارعا غير مسبوق لفتح مزيد من الاتصالات مع حماس، لن تقتصر على قطاع غزة فحسب، بل ستمتد الى العاصمتين القطرية والتركية، لبحث "المشروع السويسري المطور"، والخاص بقطاع غزة، والذريعة المتداولة هو "الحصار" و"البعد الانساني"، في ظل تنامي بعض "الغضب الشعبي" تجاه الأزمات المتصاعدة، دون تدخل جاد من الرئاسة الفلسطينية وحكومتها..

ربما باتت المسألة عكسية الآن، فحركة "حماس" هي التي تستخدم الآن كـ"فزاعة" سياسية ضد القيادة الشرعية - الرسمية، لفرض مخطط اسرائيلي على حساب المشروع الوطني الفلسطيني، ولم يكن من باب المصادفة أن تكشف وسائل الاعلام العبرية، وثيقة "التهدئة" التي يتم نقاشها بين تل أبيب وحماس عبر روبرت سيري، مع التلويح الرسمي الفلسطيني ببعض الخطوات التي اغضبت دولة الكيان، حتى لو لم يتم تنفيذها، او الالتزام الكامل بها، لكنه توجه قد يصبح في كل لحظة واقعا سياسيا، تجبر عليه القيادة الرسمية..

حماس، وبعد افتضاح أمر التواصل التفاوضي مع حكومة نتنياهو، وقبل الانتخابات مباشرة، لتعزيز موقف الليكود، بأنه يعمل لتحقيق "حلم الآباء المؤسسين" لفصل قطاع غزة واقامة كيان خاص به، وبعد الارتباك تجاه فضح أمرها وسرها، بين نفي وتوضيح واعتراف مرتبك وملتبس، حاولت أن تتهرب بأنها لم تعط رأيا وتنتظر "التشاور" مع القوى والفصائل، وهي التي لم تخبر بالأفكار أحدا، بل أنها حتى تاريحه لم تقدمها كاملة لأي طرف لا الشرعية ولا من تقول أنهم حلفائها، كما الجهاد الاسلامي..وليتها تتحدى الجميع وتعيد نشرها ولا تكتفي بالنشر العبري لها!

القضية ليست عدم دراية أو معرفة بما تريده دولة الكيان من التواصل التفاوضي مع حماس، فالرسائل هنا متعددة، سواء تهديد الشرعية بأنها لم تعد "شرعية بأسنان"، وأن هناك "ممثل مواز" حتى الساعة، وقد يصبح "بديلا" في وقت قريب، كما أن الهدف القريب ليس دولة فلسطينية كما قررت الأمم المتحدة، بل يمكن أن يكون "كيانا خاصا بقطاع غزة" يكسر هيبة الموقف الفلسطيني، لو تقدم بمشروع عربي لاحق في مجلس الأمن، بخصوص "دولة فلسطين"..

نعم "حماس" لم تعد فزاعة يمكن أن تستخدمها المنظمة "نظريا"، بل باتت "فزاعة" تُستخدم ضد منظمة التحرير الفلسطينية عمليا، ولعل هشاشة الموقف الرسمي من "المؤامرة السياسية" التي تحاك علانية لفصل قطاع غزة،

والصمت على بعض جوانبها بسبب علاقة خاصة وشخصية بدولتي قطر وتركيا، يساعد على أن تتفاخر حماس بما تقوم به وتجاهر به ، وكأنها اصبحت خارج الحساب السياسي الوطني، بعد أن رأت موقف القيادة الرسمية مما تم نشره، بل أن القيادة تبحث ارسال وفدها للتباحث مع حماس دون أن تطلب منها التخلي عن "وثيقة التهدئة"، أو حتى أن ترسلها للرئاسة للإطلاع عليها واتخاذ الموقف منها قبل ذهاب الوفد..

تصرف حماس بعد زيارة مبعوث قطر انتقل من موقف الى موقف، أصبحت هي من يحدد مسار الحركة للقطاع، تشترط ومن ضمن شروطها "بحث ورقة التهدئة"..موقف لا يشير الى قوة حماس السياسية بل الى "هزال" موقف القيادة الرسمية لا أكثر..

نعم ..صدق النائب الحمساوي يحيى موسى بقوله أن حماس لم تعد "فزاعة" بيد ابو مازن، لأنها باتت "فزاعة" عليه، ويبدو أنها تحقق كثيرا من قيمة الاستخدام..ويكفي مراقبة موقف "القيادة الرسمية" لمعرفة "قيمة الفزاعة الحمساوية" من اثر ارباكي في سلوك ومسار القيادة ، مع طرافة موقف دولة الكيان بالهجوم على موقف القيادة من المصالحة مع حماس، حتى لو لم تنتج ثمرا مأكولا، في حين أنها تتفاوض مع حماس ويبدو أنها أقرب لانتاج "الثمر المأكول" لو استمر الحال على ما هو من حال..

هل تعيد "الشرعية الفلسطينية" قراءة مسار الأحداث كي تواجه الحقيقة السياسية بأن الارتباك والضعف والهوان لن يحميها وبالتالي لن يحمي مشروعها..المسألة ليس جانب "اخلاقي" ولا "تعاطف إنساني"، بل هي "مصالح" ومن يحققها سيكون هو المقبول مهما كان المسمى..

ملاحظة: تصريحات القيادي الفتحاوي نبيل شعث حول احالة موظفي السلطة في قطاع غزة الى التقاعد، فتحت جرحا كبيرا، ورغم نفيه الشخصي، لكنه نفي لم يقنع..كان يجب أن يخرج ناطق رسمي باسم فتح لينفي فعلا أقوالا تدفع عمليا نحو فصل القطاع!

تنويه خاص: حماس نفت للمرة الثانية خبرا يتعلق بها والسعودية..حماس تتهم وسائل الاعلام أن تتحرى الدقة..طيب يا حماس اللي نشر جماعتكم ، اعلام قطري وقبله تركي وكمان جريدتكم..احكوا الصحيح وبلاش تشاطر في زمن "الذكاء المصطنع"!

هل بات الطلاق وشيكا بين جناحي "بقايا الوطن"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن تعرض المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة، لكيفية متابعة اتفاقات المصالحة، ومنحها اسطرا هامة في بيانه الختامي، كان الاعتقاد أن الحركة السياسية ستبدأ رحلاتها المكوكية من الضفة للقطاع وبالعكس، مسارعة في اعادة الروح لما بات في حالة سبات، مع تغيير في طواقم فرق المصالحة، ربما من باب التفاؤل ليس إلا..

ومع ان لكل بيان مقال، كما يقال فما كان غير الذي كان متوقعا ، بل نقيضه الكلي، حيث عمل فريقي الأزمة الوطنية الكبرى لتحصين مواقفهما غير المسؤولة وطنيا، إذ سارعت "فتح" بشن حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية داخل أنصار حماس، وفي الطريق بعض أنصار النائب محمد دحلان، تحت ذريعة غير مفهومة، بل وبلا إعلان سياسي لتغطية حملة الاعتقالات أصلا، لكن أهل فلسطين لم تخنهم الفطنة، فربطوا بين حملة الاعتقالات و"ترتيبات أمنية خاصة"، رغم القرار بوقف "التنسيق الأمني الملزم" كما

يقال، وبين الانتخابات الاسرائيلية، تنسيق أمني "معنوي" لا أكثر، أو بطلب اميركي كي لا يربح نتنياهو من أي عمل غير محسوب..

وبالتوازي، نشر الاعلام العبري ما يمكن اعتباره "فضائح سياسية" لكل من قطبي الأزمة، بدأتها صحيفة "يديعوت" العبرية بنشر ما اسمته "وثيقة تفاهم تفاوضية" بين وفد مفوض من الرئيس محمود عباس ، وآخر مفوض من قبل نتنياهو، تكشف خطرا سياسيا كبيرا وخاصة ما يتعلق بالقدس مدينة وكيانا ومكانة دينية، ولم تتكرم الرئاسة بنفي الوثيقة رغم مخاطرها السياسية الكبرى..

بينما نشرت مواقع عبرية، مقابل "وثيقة يديعوت" ما اسمته "وثيقة تفاوضية بين حماس واسرائيل" عبر وسطاء دوليين، تسمح لحماس بـ"خطف قطاع غزة" بعيدا عن الجسم الوطني، وكان رد حماس مصابا بارتباك شديد، فمرة نفى البعض مثل تلك الوثيقة، فيما أكد آخرون وجودها ولكن الحركة كانت ستناقشها مع الفصائل، بينما راها أخرون بأنها ليست سوى أفكار لم تتعامل معها الحركة بالجدية الكافية، مؤكدة أنه لا دولة في غزة، ولا دولة بدونها..

ووسط الارتباك السياسي لحماس كشف الاعلام العبري مجددا، عن لقاء سري بين مسؤول أمني اسرائيلي وسفير دولة قطر، كشف فيه تفاوض السفير القطري، نيابة عن حماس لعقد صفقة اقتصادية جديدة بين القطاع ودولة الكيان من وراء ظهر الشرعية الفلسطينية، وبلا علمها، وهو ما لم تنفه حركة حماس، بل على العكس رحبت بجهد السفير القطري من أجل ايجاد "الحلول" لمشاكل قطاع غزة، ما يشير الى مواقفة حماس على "مفاوضات قطر - اسرائيل" لفك ارتباط القطاع اقتصاديا بالضفة الغربية، ونتيجته تم فتح الباب نسبيا، فعاد الاسمنت الأبيض ليصل أسواق القطاع بعد سبع سنوات ونيف، فيما خرجت الخضار من القطاع الى السوق الاسرائيلي، وايضا للمرة اولى منذ انقلاب حماس..

وبعد افتضاح أمر المفاوضات القطرية الاسرائيلية نيابة عن حماس، وقبلها فضح وثيقة الانفصال السياسي للقطاع، سارعت حماس بفتح مخازنها ونشرت ما أسمته "اعترافات أمنية خطيرة" لبعض "عملاء" الأجهزة الأمنية في الضفة..قالت وعرضت فيه لو صح 10% مما فيه فيجب القيام بثورة شعبية فورا لاسقاط النظام القائم، ولكن حركة فتح وهي تدرك مخاطر تلك الاقاويل لم تنتظر فردت الصاع بأقوى كلاميا، واعتبرته "مسرحية" سياسية للتغطية على فضيحة فصل القطاع التي تعمل لها حماس..

وبالطبع المعركة مستمرة بين رد ورد، لكن الأهم في مسار الأحداث منذ بيان المجلس المركزي، الذي لم ينفذ أي من قراراته وكأنه مجلس لم يكن، رغم التشدق المستمر بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب وأن اطرها هي صاحبة الربط والفصل، الى أن اكتشفنا أن ذلك ليس سوى إدعاء يستخدم لمناكفة حماس أكثر من تطبيقه..

ما حدث في الأيام الأخيرة، من فضح وثائق سياسية ومفاوضات قطرية نيابة عن حماس، وصمت فتح عليها كما تأكيد رئيس حركة حماس في غزة اسماعيل هنية لها، يفتح باب التساؤل الذي بات حاضرا بقوة داخل المشهد الفلسطيني، هل وصل الحال الى مرحلة "الطلاق السياسي" بين جناحي "بقايا الوطن" الفلسطيني، وهل عمليا دخل قطبي الأزمة الوطنية في تجاذب ذاتي على حساب "الشرعية الوطنية"..

المشهد القائم لا يحمل الخير لفلسطين، بل كل ما يأتي من قطبي الأزمة يحمل نقيضه، ويتسابقان فيما يلثم أسنان الشعب لمواجهة المحتل ومشاريعه، وبدلا من العمل على تنفيذ قرارات "الشرعية الوطنية" انبريا لاظهار أيهما أكثر تآمرا من الآخر..سباق محمود نحو الاتهام اللاوطني المتبادل..

المعركة غير شريفة وطنيا، لو استمر حالها فأنها تكون الخدمة الأكبر للبدء في تحقيق "الحلم الاسرائيلي" لاقامة "دولة غزة"، مع كل الاحترام لأهل

النوايا الطيبة، وفرض المشروع الاسرائيلي في الضفة والقدس، رغم كل ما تقوله حركة فتح..

والسؤال: هل تستمر حالة "الفرجة السياسية" لقوى وفصائل وشخصيات ومؤسسات فلسطينية على معركة "غير وطنية"، الى أن تحقق دولة الكيان ما ترغب من وراء تغذية الكارثة القائمة..هل تحولت القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية الى مقاعدة المشاهدة والفرجة على خطر الانهيار للمشروع الوطني، وكأنهم يقولون "فخار يكسر بعضه"!

ألم يحن الوقت للانتفاض العام لكسر مشروع القطبية الكارثي على فلسطين وطنا وقضية..سؤال يحتاج لوقفة سياسية مطولة في لقاء قريب جدا!

ملاحظة: مخابرات أمريكا أدركت ان اسقاط الأسد لم يعد ممكنا، رغم أن رئيس امريكا لا يرى ذلك هو واردوغانه وتميمه..هل تبدأ رحلة تراجع سياسي منظم للذهاب الى موسكو وترتيب مستقبل سوريا ضمن واقعية أفضل من بلطجة لم تنتج سوى ارهاب!

تنويه خاص: خفة دم أهل المحروسة تسابق الزمن..سريعا أحالوا شعار الجماعة الارهابية وفرقها المذمومة "رابعة" من شؤم الى تفاؤل.."رباعيات" مليارات دول الخليج لدعم اقتصاد مصر الحديثة أقوى حضورا!

هل بدأت حركة "تمرد" الاخوان!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الحراك السياسي في المنطقة العربية، سيكسر بعضا من قوالبه التي افترض له أن يسير خلالها، ليكون "حصرا" بدول وأنظمة، تؤدي في نهاية الأمر الى "خطف" الحراك ليصبح حركة "تدمير" بديلا للتغيير المطلوب ..

فمن كسر مصر لرقبة المشروع الأميركي، الذي بحث تفتيت المنطقة واعادة رسم حدودها "الجغرافية" السياسية وفقا لرؤية تتيح لها السيطرة المطلقة لسنوات قادمة على ثروة وقرار العام العربي المصغر بكيانات تسمح لها بتمرير كل ما تبحث عنه، وأن تكون الخريطة الجديدة مضاعفة الرقم للدول فبدلا من 22 دولة وفلسطين قادمة، تصبح ما يزيد على الثلاثين دولة، مقسمة تقسيما يسهل التحكم بها عبر قاعدة "الريموت كنترول"..

مصر شبت عن الطوق بفضل تلاحم غاب طويلا بين الشعب وقواه الحية، والجيش وقيادة وطنية، ثورة أنتجت مسارا جديدا أدخل الارباك العام لقوى المؤامرة، ليس في أمريكا وبعض دول الغرب، بل وصل الى ذات الأدوات المصابة بالعمى السياسي منذ نشأتها، وبالأساس منها جماعة " الإخوان المسلمين"، التي ظن قادتها أن الحياة السياسية العربية قد دانت لهم بعد عقود من النشأة المقرة باتفاق تاريخي بين القصر الملكي والمستعمر البريطاني ومسؤول الجماعة حسن البنا..

خطفت مصر عبر مرسي فكان الظن أن خطف مصر مقدمة لخطف المنطقة، لكن الأمة لم تهن بعد الى درجة أن تسمح بتمرير أخطر "مؤامرة سياسية" تم اعدادها بعد مشروعي سايكس بيكو 1917، واغتصاب فلسطين وزرع كيان صهيوني أداة اسناد للمخطط الاستعماري، بعد شراكة راسخة مع قوى البغي الاستعماري ورأس الحية له الولايات المتحدة..

نصر مصر السياسي باعادتها الى روح مصر الناصرية التحررية، مع تطور كان غائبا في الحقبة الناصرية، ان بعض قادة العرب وحكامها باتوا على قناعة أكثر وعيا ورؤية بأن الخطر الحقيقي للوجود السياسي الكياني العربي، ليس مصر مهما كان نظامها، ولذا لا بد من حصارها وكسر شوكتها، كما نجحوا سابقا في تمريرها، بل بأن تكون مصر واقفة شامخة، وهو ما شكل رؤية عربية سياسية جديدة، لم ترتق بعد لتصبح استراتيجة متكاملة الأركان..

الفوز المصري باعادة الاعتبار للدولة المصرية كسر الحلقة الأهم في تمرير المشروع التقسيمي الجديد، وهو جماعة الإخوان، التي كشفت سرها وسترها أيضا، بأن طمعها السياسي فاق الحد، وانقشعت عنها كل دعاوي النفاق والخديعة بأنهم ليسوا سوى ضحايا للقمع، وانهم لم يمنحوا فرصة للحكم، رغم أن تجاربهم في أكثر من بلد عربي جلبت الكارثة، ما أجبرها على تغيير بعض من جلدها، او خروج البعض منها، شمال افريقيا مثالا وخاصة المغرب وتونس..

وتجربة حماس في فلسطين، رغم أن العدو الأول يجب أن يكون العدو المباشر، الإ أن تجربتها بعد الفوز بانتخابات رسمت اطارها الولايات المتحدة، أودت بـ"بقايا الوطن" الفلسطيني الى أسوء مرحلة تاريخية سياسية بعد النكبة الكبرى الأولى عام 1948، فأنتجت انقساما عبر انقلاب دموي، لا زال ساريا رغم كل أوراق المصالحة، وساهمت في خطف القضية سياسيا لتصبح تحت سيطرة القرار الأميركي..

الا أن ذلك "السواد السياسي" لم يطل كثيرا، فقد بدأت بعض بوادر حراك لتعرية "الظلامية السياسية" التي تسير وفقها الجماعة الاخوانية، وساهم خروج شخصيات ذات ثقل كبير من القيادة الإخوانية المصرية، وابرزهم نائب المرشد محمد حبيب وقيادات وازنة جدا بها، ككمال الهلباوي وثروت الخرباوي ومختار نوح وانشقاق عبد المنعم ابو الفتوح وتشكيل تنظيم مختلف مرجعية ورؤى،، فضح ما كان سرا عن حقيقة الجماعة سلوكا ومسارا، ثم سلوك بعض أطرافها في تونس وفلسطين والاردن وليبيا كان عاملا هاما جدا لبدء رحلة جديدة نحو تغيير الواقع الذي ساد طويلا..
ومع تجربة المغرب وخاصة حزب العدالة والتنمية بقيادة بنكيران، قدمت نفسها أنها خارج "وصاية المرشد" وعرضت برنامج سياسي لا يعكس أي ارتباط بمنهج الاخوان القهري، الا أن البعض لازال يرى أنه بحاجة الى مزيد من الحداثة الفكرية، يراه البعض ممكنا بعد تجربتهم في الحكم، ورؤية مصير "الجماعة الأم" وأن مصيرها ظلام لا بعده ظلام بعد الهزيمة

التاريخية لها في مصر، ولا زالت الطريق سالكة لمزيد من الحاق الهزيمة بها لتعود الى رشدها الوطني..

الحراك والتمرد على وصاية الجماعة والبيعة للمرشد آخذة بالانهيار، ويبدو أن الجماعة في الأردن، سيكون لها أداة فاعلة في ظهور "التمرد الاخواني" والذهاب الى تشكيل أطر وطنية، بعيدة عن الهيمنة والوصاية والتبعية والبيعة للمرشد المصري، مهما كانت كفاءته أو رؤياه..

تشهد الاردن حراكا سيكون له تأثير تاريخي على مسار الجماعة، فلو قدر للشق "الاصلاحي" بالجماعة من التكتل والحصول على ترخيص جديد لها وفق القانون الاردني، باعتبارها حركة سياسية اردنية، مرجعية ورؤى، فذلك لن يمر مرور الكرام على فلسطين، والجماعة الإخوانية بها وحركتها المسلحة حماس..

ومعلوم تماما أن "إخوان الاردن" كان لهم اليد الطولى في ترتيبات حماس منذ الانطلاقة، رغم أن فرع الإخوان الغزي كان الأبرز والأكثر أثرا وعدة عسكرية، لكنهم لم يجدوا السند الكاف من الجماعة الأم في مصر، ما منح "إخوان الاردن" فرصة التحكم بمسار الحركة خاصة بعد "مؤامرة" اعتقال د.موسى ابو مرزوق في أمريكا، وهو الغزي وأول رئيس للمكتب السياسي لحماس، ما لم يكن متوافقا مع الجماعة الاخوانية الاردنية، والتي سارعت بترشيح خالد مشعل لرئاسة المكتب السياسي، منذ عام 1995 زمن الاعتقال وحتى تاريخه..

وقد كان للإخوان الاردن دورا حاسما وقاطعا في اعادة مشعل للرئاسة في آخر انتخابات جرت ايام حكم الاخوان في مصر، عهد مرسي المقبور، رغم أنه أعلن عدم ترشحه، وإنتخب رئسيا لمجلس الشورى، الا أن اصرار اخوان الأردن وخاصة همام سعيد مراقب الجماعة وتهديده بتحويلها الى مسألة جغرافية "ضفة وغزة"، أدى في النهاية الى اعادة انتخاب مشعل رئيسا..

لذا فتمرد اخوان الاردن قد يكون بابا جديدا وعهدا سياسيا تاريخيا لتصويب الوضع الاخواني العام في المنطقة، وربما يكون لذلك انعكاس مباشر على حماس، خاصة وأن بعض ملامحه تأخذ بعد "جغرافيا" كذلك ولكن بصيغة الأصل الشرق اردني والفلسطيني، سلاح يلهب ظهر مراقب اخوان الاردن همام سعيد وفريقه...

التمرد قادم في الاخوان، بل يمكن القول أن "الربيع الذي بحثوا عنه بالتوافق مع واشنطن" بدأ يتحول فعليا لخريف للجماعة وايضا للمشروع الغربي التقسيمي الاستعماري، وملامح "الربيع العربي " الحقيقي بدأت بالظهور في مصر وتتجه الى مناطق غيرها..

خريف الاخوان قادم وبالتاوازي مع ربيع عربي مقبل..تلك هي ملامح المشهد..وفلسطين لن تكون بعيدة عنه حتما!

ملاحظة: يا جماعة بلاش تخلوا أول ابريل أو نيسان موعدا لتقديم أول دعوى لجريمة حرب ضد الكيان..طبعا أنتم عارفين ان "كذبة ابريل - نيسان" تكون دائما في الأول منه..اذا ناسين نفكركم!

تنويه خاص: ما نشرته حماس على لسان اسماعيل هنية حول دور مصر التاريخي ومكانتها في اتصال مع المناضل الكبير شلح، قد يشكل منعرجا هاما نحو "واقعية سياسية" تبحث حلا، وليس هرقطة لغوية من بعض الصبية!

هل تخلت "الجهاد الاسلامي" عن مكانتها "الوسطية" من الانقسام!

كتب حسن عصفور/ يقر غالبية أبناء شعب فلسطين لحركة "الجهاد الاسلامي"، رغم الاختلافات معها، أنها حملت "نكهة سياسية" بعيدة عن اي مظهر من مظاهر "الإستفزاز الوطني"، مع أنها لم تقترب من البرنامج

السياسي الذي أقرته منظمة التحرير، بل أنها حتى ساعته تبقى الفصيل الوحيد الذي لم يتبن خيار "دولة فلسطين" على الأرض المحتلة عام 1967، خلافا لحركة حماس، التي أعلنت ذلك صراحة، بل وذهبت أبعد منه الى تفكيرها بهدنة طويلة الأمد، قد تنتج "اتفاقا سياسيا" مع دولة الكيان..

"الجهاد الاسلامي" لم تؤيد المساعي للحل السياسي التقليدي، لا عبر الأمم المتحدة ولا أي وسيلة أخرى، حتى لو أنها صمتت أحيانا، امام مشهد اجماعي، الا أنها تصر على نهجها الخاص، المميز، والذي قد لا يكون مقتربا من "الإجماع السياسي العام"..ورفضت كليا المشاركة في الانتخابات العامة الأولى عام 1996، اوالثانية عام 2006، ما كان خلافا لموقف حماس..

الجهاد الاسلامي، تشق طريقها مرتكزة على العامل العسكري أكثر، مع نشاط جماهيري يخدم هدفها ووسيلتها المنفردة بها، وكان حضورها المقاتل خلال المواجهة العسكرية للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، مع الفصائل المقتلة "القسام" وكل الأجنحة العسكرية للفصائل، خلال الحروب الثلاثة حضورا باهرا لافتا للانتباه، ترافق مع موقف سياسي - اعلامي أقرب الى النهج الوحدوي..وكان اعلامها الأكثر التصاقا بروح الوحدة بعيدا عن "الذاتية العصبوية" كما غيرها..

وخلال زمن "الانقسام - الانقلاب" الذي حدث في يونيو 2007 كان للجهاد الاسلامي دور يبتعد عن "التمحور" مع اي من "قطبي الأزمة الوطنية"، لا فتح ولا حماس، موقف سمح لها أن تعلب دورا وحدويا، قبولها عام ومريح من غالبية الشعب وكل الفصائل الوطنية، وتركت بصمتها تلك سلوكا وممارسة، ولم تخف في محطات معينة رفضها لمنهج حماس الانقلابي الأمني في قطاع غزة..

حافظت على تمسكها بالشرعية الفلسطينية، رغم أن مسافة الاختلاف السياسي معها ابعد كثيرا مما هي بين الشرعية وحركة حماس، الا أنها لم تذهب يوما لاعتبارها خارج "النص الوطني"، ولم تنزلق لحملة "التخوين" لها، كما فعلت

حركة حماس وقياداتها مرات لا تحصى، وأبقت صلة الوصل والرحم السياسي مع حركة فتح، قيادة ورئيسا، وحافظت على ديبلوماسية الاتصال بين أمين عام الحركة والرئيس محمود عباس، دون "مزايدة" أو دون "مناقصة"..احترام الشرعية بلا أوصاف أو ألقاب، وهو ما أكسبها مزيدا من التقدير والمحبة السياسية وطنيا..

وشكلت زيارة وفد الجهاد الأخيرة الى مصر، بأعلى مستوى ضم الأمين العام د.رمضان شلح، ونائبة النشط د.زياد نخالة، علامة من علامات المكانة الخاصة للجهاد الاسلامي، مع الشقيقة الكبرى مصر، فلم تنزلق كما حماس في موقفها من مصر، احتكمت لـ"الوطنية الفلسطينية" وليس لموقف إخواني سقيم كما فعلت حركة حماس خلال الأشهر الأولى من اسقاط حكم المرشد وطنيا وشعبيا ولا حقا انتخابيا في مصر..سلوك فلسطيني بامتياز للجهاد..

فكانت الزيارة التي بنى عليها شعب فلسطين عامة، واهل القطاع خاصة آمالا لتحريك ملفات أصابها جرثومة الحقت ضررا بالقضية الوطنية والإنسانية على السواء، زيارة أعطت اشارات أن "الأفضل قادم"..

وفجأة، وبلا مقدمات انتقلت حركة الجهاد، حتى ساعته في قطاع غزة، لتذهب بعيدا في موقفها السياسي، وتصب جام غضبها على الشرعية الفلسطينية والرئيس محمود عباس، بل أنها شاركت في مسيرة طالبت برحيل الرئيس محمود عباس، سلوك لم تقم به الجهاد يوما، سلوك سياسي في ايام قليلة جدا وضع الجهاد في مكانة استقطاب غير التي كانت عليها منذ تأسيسها..

أن تتمحور الجهاد الاسلامي سياسيا مع حماس وتدير ظهرها للكل الوطني، فهذا سؤال يحتاج الى جواب سريع من قيادتها التي حصلت على احترام ومحبة شعب فلسطين، كما لم يحدث لغيرها، رغم الفوارق في الموقف السياسي..بل أن الآمال علقت عليها لتكون عامل وازن في اعادة اصطفاف وطني يفرض موقفه على "قطبي الأزمة" كي لا تذهب القضية الوطنية بين خلافات تخرج عن السياق..

سلوك الساعات الأخيرة غاية في الاستهجان من الجهاد في قطاع غزة، لم تقتصر على المشاركة في مسرة لترحيل الرئيس عباس، بل أنها شاركت في "مؤتمر" يعيد انتاج الانقسام الوطني بشكل وثوب جديد، وعل السخرية تصل الى مداها عندما يسمى ذلك المؤتمر الاستقطابي الانقسامي باسم "مؤتمر الثوابت"، دون أن تسأل قيادة الجهاد هل تخلت حماس عن وثيقة "التهدئة" التي تناقشها مع قطر وتركيا ودولة الكيان..

هل تسلمت قيادة الجهاد تلك الوثيقة رسميا، ورأت بها "وثيقة العهد والقسم" لـ"الثوابت الوطنية"..وهل يمكن اعتبار "دولة غزة" خطوة أولية على طريق تحقيق "دولة الثوابت"، ولو افترضنا ان ذلك مؤتمر حق لحماية "الثوابت"، التي لم تحدد بوضوح كامل، لماذا لم يكن ذلك مع الكل الفلسطيني، خاصة وان حماس أعلنت موافقتها على البرنامج السياسي الفلسطيني الرسمي، وهي موافقة محفوظة صوتا وكتابة، كما انها تجري اتصالات تفاوضية مع دولة الكيان، أي انها ليست رافضة للمفاوضات بذاتها كمفاوضات..

هل الثوابت الجدية تطلب اتصال هنية برئيس وزراء تركيا قبل المؤتمر أو بعده، لا يهم، من أجل التسريع باقرار الممر المائي بين قطاع غزة والخارج، اي أنه يطالب تركيا التدخل مع دولة الكيان لاتمامه سريعا، وهو ما يؤكد التفاوض غير المباشر مع الكيان..وقبله ما هي صفة اسماعيل هنية الرسمية في النظام ليتصل برئيس وزراء دولة أخرى، هل عاد ليمارس دوره كرئيس "حكومة ظل" أم كحاكم لدولة غزة، التي لم ير بها الزهار عيبا..

أما إن كان "الغضب السياسي" للجهاد من الرئيس عباس والشرعية بسبب تأييد "عاصفة الحزم"، فذات الموقف ولكن بكلمات أخرى أخذته حماس بطلب تركي قطري مباشر، ومحاولة لفتح خطوط مع العربية السعودية، فكيف يمكن قراءة موقفين بطريقة مختلفة..بالمناسبة موقف الجبهة الشعبية أكثر حسما و"حزما" من "عاصفة الحزم" عن حماس..هي ضده صراحة مطلقة، وليس تأييدا باطنيا كما "شريكة مؤتمر الثوابت"!

نقد سياسة ومواقف الرئيس عباس واجب وطني وشرعي سياسي، ولعل هذه الزاوية وجهت من النقد ما يفوق نقد كل الفصائل، يصل احيانا الى درجة لا يحتملها بعض الأصدقاء السياسيين، كما هو حق للجهاد أن تواصل ما كانت عليه نقد سياسي حاد جدا، ولكن دون استقطاب غير واضح الملامح، بل وربما يحمل ملمحا خطرا جدا، وهو تشجيع على مزيد من الفصل وليس الانقسام فقط..

ونتساءل: هل "تخلت" الجهاد عن موقفها من الانقسام..ولم نتساءل هل "تموضعت" الجهاد في خانة انقسام.. بأمل!

لعل المراجعة السريعة باتت ضرورة، وقبل أن تذهب الرؤية السياسية بعيدا عن مكانها..هناك وقت للمراجعة ووقت للتصويب الوطني، وجل من لا يخطئ..أليس كذلك!

ملاحظة: محاولات الاستاذ محمود الهباش الاختباء خلف لعبة اخراج التصريح عن سياقه فاشلة جدا لانه تصريح متوفر صوتا وصورة وغضبا وتشويحا بالأيدي..إعتذر يا "شيخ" فليس عيبا واعتبرها جنوحا زائدا تم قصه..وخلاص!

تنويه خاص: في اليوم الأخير للقمة العربية بشرم الشيخ انفعل وزير خارجية السعودية على رسالة الرئيس بوتين..ليته كان ذات الانفعال على موقف امريكا المعادي..انفعال لم يكن لا بمحله ولا بزمانه ..روسيا مع القضية الأم وأمريكا تعمل على تصفية القضية الأم يا "عميد وزراء العرب"!

هل هناك ترتيب لـ"الأولويات الوطنية" على طاولة الرئيس!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج الانسان الفلسطيني كثيرا ليقرر أن الواقع الراهن يشير الى "ملامح" دخول المشهد السياسي الوطني، "نكبته الثالثة"، والتي تهدد القضية الفلسطينية تهديدا حقيقيا، لتكمل عقد ما بدأت من نكبات بدأت الكبرى الأولى عام 1948، الى أن انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 برصاصة فتح وقيادة الزعيم الخالد ياسر عرفات..

ودخلت النكبة الكبرى الثانية، عندما اطلقت حركة حماس رصاتها على "الواقع الفلسطيني الكياني" وخطفت قطاع غزة، من خلال انقلاب اسود، عام 2007، لا يمكن لها أن تبرره مهما فعلت أدواتها الاعلامية، العربية والمحلية، وكان الظن أن "المشهد الانقلابي" سينتهي ليس عبر توقيع مسلسلات "اتفاقيات المصالحة" باجزائها المختلفة، ولكن بذهاب الرئيس محمود عباس في شهر نوفمبر 2012 الى نيويورك ليطالب التصويت بالجمعية العامة على قبول "دولة فلسطين" عضوا مراقبا، وكان له ذلك في تصويت تاريخي لتصبح فلسطين الدولة رقم 194..

وكان الاعتقاد، كل الاعتقاد، ووفقا لتصريحات الرئيس عباس وبعض من فريقه الخاص، ان دولة فلسطين ستصبح "حقيقة سياسية" وبديلا موضوعيا للسلطة الوطنية، لتنهي مرحلة انتقالية مع دولة الكيان الاحتلالي من جهة، وتقبر والى الأبد أي "فكرة - مشروع" انقسامي في جناحي دولة فلسطين..

وخاب الظن الوطني العام، وبدأت مرحلة الهروب من تحويل القرار الأممي الى "حقيقة سياسية"، تحت مبررات وذرائع هي الأكثر خجلا في "قاموس التبرير"، خاصة عندما تصل المفارقة أن نجد هبة برلمانية لشعوب ترفض الاحتلال وعنصريته، وتطالب دولها الاعتراف بدلوة فلسطين، فيما قادة دولة فلسطين يهربون من تكريسها فعلا واقعيا..بل أنهم كادوا أن ينهوا ذلك المكتسب التاريخي عندما تقدمت القيادة الرسمية لفلسطين بمشروعها المعيب وطنيا الى مجلس الأمن، نهاية عام 2014..

وفي ظل الارتباك الفلسطيني الرسمي، دخلت دولة الكيان في رحلة الفعل العلني لسحب البساط من "الشرعية الفلسطينية" دولة وتمثيلا، وبمساعدة دولا وأطرافا، عندما تقدمت بمشروع "مكتمل الأركان" لفصل قطاع غزة كليا عن الضفة الغربية، مشروع سياسي ارسلته تل ابيب الى قيادة حماس، تحت مسمى "التهدئة" طويلة الأجل، مقابل تكريس الحالة الانفصالية للقطاع، وبناء "منظومة كيانية خاصة"، لها ملامح سيادية ومعابر ذات بعد "استقلالي" ميناءا وربما مطارا وعلاقات اقتصادية خاصة بين "الحالة الكيانية الغزية" ودولة الكيان، بامتيازات متعددة الأغراض والأهداف..

ملامح النكبة الثالثة تطل برأسها، حيث تعمل اسرائيل، من خلال مقترحها المدعوم من بعض اوروبا وتركيا وقطر، على استغلال الحالة الانسانية لأهل القطاع، لفرض خطة فصل القطاع من خلال ممثل فلسطيني بديل للممثل التاريخي والوحيد للشعب الفلسطيني، مستغلة عطش حماس الاخوانية الى شبق التمثيل، خاصة وأن جماعتها الإخوانية تعيش حالة "موات سياسي" بعد افتضاح دورها التآمري لتمرير المخطط الأميركي التقسيمي للمنطقة العربية..

مشروع النكبة الثالثة الكبرى لم يعد سرا أو تحليلا، بل ملامح باتت أوضح كثيرا مما كان يعتقد، حتى وصل الأمر برئيس حركة حماس في قطاع غزة اعلان ذلك وعشية البحث في قيام وفد فصائلي لزيارة غزة، وكأنه يقول لهم ، ان حماس أصبحت هي صاحبة "القرار السياسي"، وأن مشروع "التهدئة" مع اسرائيل سيكون "عنوان الاتفاق السياسي" للمرحلة القادمة..

معارك كبرى يفترض أنها تواجه القيادة الرسمية، خاصة بعد فوز نتنياهو ومشروعه الذي استفز العالم الا القيادة الفلسطينية، التي يبدو أنها فقدت بوصلتها في تحديد "الأجندة الوطنية" وترتيبها، خاصة وأن الغضب بدا يتسلل الى بعض مناطق الضفة، وتحديدا مخيماتها، التي بدأت شكلا من التمرد العلني على سياسة "قيادة السلطة"، بعضها اعلان عبر مواجهة عسكرية، وأخرى عبر رفض مطلق لقائمة نجل الرئيس في انتخابات نادي مخيم

الأمعري في رام الله، تصويت سياسي بكل وضوح، وهزيمة خاصة كان يجب قراءتها جيدا..

حتى الساعة من الصعب معرفة ما هو ترتيب الأولويات في "جدول الرئاسة - القيادة" وطنيا، وكيف يمكن خوض المعارك السياسية، بل هل هناك تحديد لطبيعتها أم انها تخضع لمزاج شخصي جدا، وتصفية حسابات وفقا للطلب الذاتي..

ودون البحث في الشخصي والعام، ففي زمن الحرب الكبرى على المشروع الوطني، نجد أن البعض يذهب لفتح معارك "واهية جدا"، فقط لترضية الحساب الانتقامي، بدلا من التركيز العام للتصدي للمؤامرة الكبرى التي تواجه القضية مشروعا وكيانا وأهدافا..

مطلوب من الرئيس عباس أولا ان يعيد ترتيب "جدول عمله الوطني"، وان يقلب الطاولة رأسا على عقب المشروع الانفصالي الجديد، ادواتا ومضمونا، وأن يقف بحسم أمام محاولات تبحث لإغراقه في قضايا خارج "الصندوق الوطني"..بمسميات مختلفة ومتعددة، من "تمرد على الشرعية في المخيمات" الى مطاردة لبعض الخصوم..قضايا يمكن بحثها في أي مرحلة الا هذه المرحلة التي تستوجب رؤية اعمق واشمل وأكثر مسؤولية مما هو قائم..فهل نرى "جدولا وطنيا" لحماية "بقايا المشروع الوطني" بعيدا عن "عقلية تصفية الحسابات الخاصة جدا"..الأمل لم ينته بعد!

ملاحظة: وكأن قيادة "حماس" استمدت قوة مضافة بعد زيارة السفير القطري لها في غزة..بدأت هي بوضع "شروط" استقبال وفد الفصائل المسافر من الضفة، منها بحث "التهدئة"..اليست تلك رسالة سياسية واضحة الدلالة لمن لا زال يملك بعضا من صواب!

تنويه خاص: ادارة اوباما لا تزال غير مستوعبة فوز نتنياهو وهزيمة اوباما وتحالفه..ستبقى تعمل علها تفوز ولو بطرق "غير مشروعة"..أميركا مكسورة الجناح..راقبوا كيف ستسير الأحوال في الكيان!

"وثيقة يديعوت"..وصمت الرئاسة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ كان بالامكان أن لا تكون "الحرب السياسية" داخل الكيان الاسرائيلي ذات قيمة بالنسبة للشعب الفلسطيني، كونه يرى فيها وبحكم التجربة التاريخية أنها "طق حنك" انتخابي، عدا مرات نادرة كما هو حال حزب العمل عام 1992، يوم أن عرض لأول مرة "مفهوم تسوية اقليمي" مع الشعب الفلسطيني، فكان ذلك خروجا عن المألولف السياسي، ما فتح الطريق واسعا لانجاز اتفاق اعلان المبادئ لا حقا، عام 1993 مع منظمة التحرير..

لكن ما يحدث الآن من كشف للمستور السياسي خلال "حرب الانتخابات"، خاصة وانه من الصعب التكهن بنتيجتها، يشير ان الموضوع الفلسطيني، تسوية ومستقبلا بات جزءا هاما من "حرب الانتخابات"، ويبدو أن هناك كشف للمستور من أجل تعرية رئيس الحكومة الاسرائيلية كمقدمة لاسقاطه، وهو ما بات واضحا وجليا، حتى أن هناك قول بأن ادارة إوباما تعمل كل ما أمكنها لاسقاطه، ليس حبا في تغيير جوهري للبعد السياسي الاقليمي، ولكن لرد اعتبارها بعد الاهانة التي ارسلها بيبي في خطابه امام الكونغرس.

من أهم ما لفت الانتباه في زخم المعركة الانتخابية، قيام احد اهم صحفيي الكيان، ناحوم برنياع بنشر ما أسماه "وثيقة تفاهم" بين الرئيس محمود عباس وبيبي نتنياهو، من حلال موفدين لهما، تم صياغتها عام 2013 وبعلم الادارة الأميركية، - هنا يبدأ دور واشنطن في فضح نتنياهو - ، وثيقة نشرتها الصحيقة الأكثر انتشارا في اسرائيل، يديعوت احرنوت يوم 6 آذار 2015، الوثيقة تؤكد أن " 'الجانبان متفقان على أن هدف جهودهما هو التوصل إلى نهاية المواجهة (الصراع) وكافة المطالب... وهما متفقان على أن القضايا المتعلقة بالوضع الدائم يجب أن تتطرق إلى الاحتياجات الشرعية لكلا

الجانبين... وهما يتشاركان الرؤيا التي تتحدث عن دولتين للشعبين، مع حقوق دينية متساوية ومن دون تمييز تجاه مجموعة إثنية أو دينية".

الوثيقة حملت نصوصا لمختلف القضايا، لكن ما يهم الفلسطيني قبل الاسرائيلي، البند الخاص بمدينة القدس، مع اهمية البنود كافة، لكن مسألة القدس لها مكانة خاصة حيث اشارت الوثيقة الى القدس: "أي حل يجب أن يتطرق إلى الروابط التاريخية، الدينية، الثقافية والعاطفية لكلا الشعبين تجاه المدينة وحماية الأماكن المقدسة. وثمة ثلاثة أوجه لقضية القدس: إقليمية، سيادة وأماكن مقدسة. وفي إطار التقدم نحو حل بإمكان الجانبين التطرق إلى تطلعاتهم تجاه المدينة وشريطة ألا يعيدوا تقسيمها".

وبعيدا عن أي نص خلافي آخر، مهما كانت قيمته السياسية، الا أن هذا النص الخاص بالعاصمة الابدية لفلسطين، يكشف أن ما أن جاء في مشروع العار الى مجلس الأمن حول تقسيم القدس بطريقة تتقارب مع الرؤية الصهيونية، لم يكن "سهوا سياسيا" بل هو جزء من اتفاق سابق، او بالأدق "تفاهم تفاوضي"..

مرت ايام عدة على نشر "وثيقة التفاهم" وقامت قيامة الليكود وجماعته وحاولوا بكل الأساليب ابعاد عنهم شبهة "التفاهم" مع الرئيس عباس، ليس بسبب ما جاء بخصوص القدس، ولكن بسبب الحديث عن دولة فلسطينية والاشارة الى حدود 67..لكن الطرف الرسمي الفلسطيني لم يقل كلمة واحدة حول تلك "الوثيقة"، وهل حقا حصل مثل ذلك "التفاهم"..

ولأن الرئاسة الفلسطينية، لم تنطق لا خيرا ولا عكسه، فإن التعامل معها يصبح مشروعا، بأن هناك "وثيقة تفاهم" تم التوصل اليها، والى حين سماع موقف الرئاسة منها يصبح الحق لكه أن يقف الإنسان الفلسطيني أمام مخاطرها السياسية والدينية أيضا..

الوثيقة تناولت مختلف القضايا المعلقة فيما يعرف بقضايا "الحل النهائي"، ولأن كل شيء قابل للتداول الا أن مسألة القدس كما نصت عليها "وثيقة

التفاهم" تشكل خروجا عن كل الرؤى الوطنية الفلسطينية، بل وضرب عرض الحائط بقرارات المؤسسات الوطنية، ولعل الصيغة كما وردت تشكل اعادة لاغتيال الزعيم الخالد ياسر عرفات..

الوثيقة تشير الى أن القدس يجب الا تقسم، وتأخذ بعين الاعتبار " الروابط التاريخية، الدينية، الثقافية والعاطفية لكلا الشعبين تجاه المدينة وحماية الأماكن المقدسة. وثمة ثلاثة أوجه لقضية القدس: إقليمية، سيادة وأماكن مقدسة". وهذا نص صريح جدا بحق "اليهود" في القدس دينيا وتاريخيا، أي تسليم بأن "الهيكل كان هناك" وهي مسألة ليست ثانوية، ومن شهد معركة "كمب ديفيد" عام 2000 يعلم يقينا أن أقل كثيرا من هذا النص تم رفضه، بل أن ياسر عرفات وضع روحه على كفه وهو يرفض ما هو أدنى بكثير مما نصت عليه الوثيقة..وليت من اتهم يوما غيره بالتآمر في كمب ديفيد يتذكر من هو حقا المتآمر على الخالد بعد ان افتضح أمره بوثيقة التفاهم!

لا نريد السير في نقاش وجدل حول خطر ومخاطر هذا النص، سياسيا ودينيا وتاريخيا، لكننا نؤكد أن هذه الجمل تمثل خطوات عملية لتهويد الأماكن المقدسة في العاصمة الأبدية، بل وتلغي عنها قدسيتها الخاصة للمسلمين والمسيحيين، نص يعيد كل المخاوف التي أنتجها مشروع القرار المشبوه الذي تم تقديمه لمجلس الأمن، ويتحدث عن تقاسم المدينة المقدسة على حساب السيادة الفلسطينية والحق التاريخي..

لنترك كل ما بالوثيقة من نصوص أخرى، وما جاء بها من "تنازلات سياسية" فكلها يمكن تطويقها، لكن الأخطر هو ذلك الاعتراف بحق "اليهود" في المدينة المقدسة، ما يفتح شهية الضم والتهويد تحت ستار الدين..

بداية نتمنى من الرئاسة الفلسطينية أن تقول كلمتها فيما يطالها من اتهامات تخرج عن المعتاد وطنيا، وأن لا تبقى صامتة تحت ذريعة أن تلك "الوثيقة" تضر بنتنياهو، كما تحاول واشنطن التلاعب، فهذه ليست المعركة، لكن الأهم وطنيا أن لا يكون مثل هذا النص موجودا، وعدم نفيه يفتح باب جنهم

السياسي على اصحابه..خاصة وأن الخالد ذهب شهيدا بما هو أدنى بكثير من هذا "النص الخياني جدا"..

ننتظر موقفا واضحا قاطعا من الرئاسة الفلسطينية لنفي ذلك النص، دون الانتظار أكثر..الخطر يفوق اللغة فيما هو مطلوب يا سادة..وإن لم يكن هناك نفي قاطع سنبدأ في خوض معركة من نوع جديد..الأمل كله أن تستجيب الرئاسة الفلسطينية لصوت الوطن وروح الخالد ابو عمار وتنفي أو تتنصل مما قيل أنها وافقت عليه نصا تهويديا لمدينة القدس.

ملاحظة: البعض تساءل هل نسقت السلطة أمنيا مع دولة الكيان لارسال مزيد من القوات من رام الله الى نابلس لمواجهة الأحداث في مخيم بلاط..ولو حدث هل يعني أن التنسيق مستمر وقرار المجلس المركزي ذهب الى جهنم..سؤال!

تنويه خاص: غاب عنا أحد أعز الأصدقاء ..السفير والمحافظ وقبل ذلك المناضل الوطني الفتحاوي زهدي القدرة..رحل كما عادته بلا صخب، اختار الألم وحيدا ورحل دون أن يرهق أصدقاؤه..وداعا ابا القاسم!

وعادت "رسائل التهديد" الفارغة..إما..أو!

كتب حسن عصفور/ مع كل الترحيب الفصائلي بقرارات "المجلس المركزي الأخيرة"، فهي عمليا لم تحمل أي آلية واضحة ملزمة لتصبح "خطة عمل سياسية" للقيادة الرسمية، بل أنها لم تضع جدولا زمنيا لأي من قرارت المجلس، رغم أنها لم تنطلق من القضية الجوهرية التي كان يجب أن تكون قاعدة الإنطلاق، وهي تنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 لاعلان دولة فلسطين وانهاء المرحلة الانتقالية الطويلة لوجود السلطة الوطنية..

ولأن الجدية السياسية، لم تكن قاطعة في كيفية التعامل مع "القرارات الجزئية" خرج علينا مسؤول ملف المفاوضات، ورئيس لجنة متابعة المحكمة الجنائية الدولية، د.صائب عريقات ليعلن بعد سلسلة لقاءات مع ممثلي اللجنة

الرباعية، ويضعنا أمام معادلة أصابها الصدأ السياسي منذ زمن بعيد رسالة إما.. أو!

د.عريقات أعلن أنه نقل رسالة الى ممثلي "اللجنة الرباعية"، أن على اسرائيل تنفيذ المستحقات عليها، أو أن "القيادة" ستمضي في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة، ومنها وقف التنسيق الأمني، ومع أن عريقات ذاته، أعلن قبلها بأن "الجانب الفلسطيني لن يتمسك باتفاقات تنتهكها إسرائيل كل يوم، وأن "المرحلة المقبلة ستشهد تغييرًا وصفه بالتاريخي في العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل"، وفقا لما نقلت عنه صحيفة لندنية..

الغرابة هنا غاية في الوضوح، فمن جهة يقر الجانب الرسمي الفلسطيني بأنه لن يتسمك باتفاقات منتهكة، الا أنه من جهة أخرى يطالب بتنفيذها، ومن هنا ندخل مرحلة العجائب السياسية، والاستمرار في ذات المنطق المستمر منذ عشر سنوات، وهو المدى الزمنى لحكم الرئيس محمود عباس، مطالبة فتهديد فعودة الى مربع المطالبة - المناشدة، سلوك سياسي باتت دولة الكيان وقيادتها الفاشية تحفظه عن ظهر قلب..

ولأن حكومة نتنياهو تعلم يقينا حدود اللعبة اللغوية، فأنها لم تقف كثيرا أمام رسائل التهديد التي خرجت من رام الله، بل لم نشعر أن هناك ردة فعل جادة على قرار المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني، وكأنها على يقين تمام بحدود القرار وطبيعته، لذا تعاملت حكومة الطغمة الفاشية في دولة الكيان، وكأن القرار غير صلة بها، ولا نعتقد أن رد الفعل الاسرائيلي ناتج عن جهل بمضمون القرارات، لكنه يعود الى ما تعلمه خير من الآخرين..

ويبدو أن التصريحات التي أعلنها د.عريقات تشكل الممر السياسي القادم، تهديد لغوي لمنح مساحة زمنية لـ"الوسطاء" لصياغة "بدائل مرضية" للقيادة التفاوضية الفلسطينية، وتحفيز عملي للرباعية الدولية، التي غابت طويلا، بل لم يعد لها قيمة سياسية في أي مظهر من مظاهر المشهد السياسي في المنطقة العربية، خاصة في ملف العلاقة الثنائية بين الكيان والسلطة الوطنية، حتى أن

قيادة السلطة ذاتها تجاهلتها لسنوات طويلة، ما يشير الى أن اللقاءات مع ممثليها ومناشدتهم البحث عن خيار يؤدي لترضية الحال الفلسطيني قبل أن يحدث ما لا يحمد عقباه كما يقال..

والحقيقة السياسية هي أن من يبحث التنفيذ الالزامي لقرارات المجلس المركزي، رغم قصورها وعدم اجابتها على السؤال الأهم بخصوص اعلان دولة فلسطين، لن يذهب من أجل المطالبة في سياق "لغة التهديد ..إما تنفذ أو نعلن"..ثنائية أكد مسار الأحداث السابقة أنها تنتهي بعدم القيام باحترام قرارات المؤسسة الفلسطينية..

ما يجب أن يكون، لو صدقت "النوايا" هو تشكيل خلية عمل مصغرة غير التي سادت المشهد ولم تحقق ما يذكر سوى خيبات متلاحقة، من أجل البدء الفوري بتنفيذ القرارات، أو تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها اداة المجلس المركزي لتنفيذ قرارته، وتعتبر ذاتها في انعقاد دائم، وتوزيع العمل وفقا لرؤية جديدة، الا أن ما حدث هو تغييب فوري للهيئة القيادية المسؤولة، عن الانعقاد لبحث كيفية وسبل تنفيذ قرارات المجلس المركزي ورسم آلية تتناسب والمرحلة الجديدة، سواء في المواجهة مع دولة الكيان، وما سيكون بعد تنفبذ قرار وقف التنسيق الأمني، أو ما له صلة بقرارات تنفيذ اتفاقات المصالحة..

ان يتم اتخاذ قرار يرضي بعضا من المطلوب، دون أن يتم تحديد أداته وسبل تنفيذه يصبح قرارا اعلاميا يستخدم لتحسين شروط العلاقة الخاصة بين هذا وذاك، وليس تغييرا في قواعد العلاقة غير المستوية بين الطرفين الفلسطيني - الاسرائيلي، ولذا عادت لغة "التهديد" التي اعتادت عليها مختلف الأطراف، ولم تهز ركنا من أركان تغيير المعادلة السياسية..

ليس مطلوبا قرارات للذكرى السياسية، كي يقال ها قد اتخذنا، وليس مطلوبا اعلانات مضافة لتنفيذ اتفاقات المصالحة التي باتت تكرارها مملا جدا، بل لو أن الجدية السياسية كانت حاضرة لوجب تشكيل آلية سياسية لتنفيذ القرارات

فورا، أما ما كان فهو غير الذي كان يجب أن يكون..فلا لجنة تنفيذية عقدت لقاءا لترسم كيفية التعامل مع قرارات المجلس ولا لجنة خاصة شكلت لذلك الغرض..

ليس مطلوبا لقاء فرد مع آخرين برسائل تهديد وتخيير، بل ايجاد جهة تنفيذ والزام..ونظن أن الفرق واضح بين الفعل الانفرادي والمطلوب من عمل جماعي..لذا نقول "عادت ريما لعادتها القديمة"! مع الاعتذار لريما في عيد المرأة!

ملاحظة: ربما بات ضرورة وطنية أن تتدراس بعض القوى والشخصيات الوطنية العامة تشكيل "قوة فعل" لترجمة الوطني المشترك، وأن تتدراس مجددا في وضع آلية لتشكيل "لجنة الحكماء" السياسية لمواجهة قطبي الأزمة الانقسامية..لانقاذ الوطن والقضية!

تنويه خاص: سريعا اتخذت دولة الكيان فعلا على "الكلام الفلسطيني"..توسيع استيطاني غير مسبوق لمد مستوطنة معالية أدوميم لتصل الى منطقة البحر الميت..ليت الغاضبين لغة أن يغضبوا فعلا..وسنرى يا أصحاب التهديدات صدقكم!

ويتوالى "فضح الصفقات" المهينة!

كتب حسن عصفور/ عندما ذهب عضو مركزية حركة فتح، وعضو تنفيذية منظمة التحرير د.صائب عريقات الى واشنطن الاسبوع الماضي، اشاعت اوساط فلسطينية أنه سافر حاملا "موقفا فلسطينيا" حاسما مستندا الى قرارات "المجلس المركزي"، لابلاغه للإدارة الأميركية، ورغم أنه ذهب الى "بلد أسياد البعض الفلسطيني" للمشاركة في مؤتمر لمجموعة "جي ستريت" اليهودية، وليس لترتيب مسبق مع الادارة الأميركية، كما اشيع..

وعلى هامش المؤتمر اليهودي، التقى بكبير موظفي البيت الأبيض، وبعض الحضور من نواب الحزب الجمهوري، وبغض النظر عن مستوى اللقاءات وطبيعتها، كان الاعتقاد أن يعلن الموفد الرئاسي الفلسطيني حصيلة ما سمع وأسمع، وأن تكون التصريحات التي قيلت قبل السفر هي ذاتها بعد السفر، خاصة وأن الجميع بات يدرك أنه لا أسرار بالمعني التقليدي يمكنها أن تبقى سرية ساعات طويلة..

ومع أن البعض حاول الاختباء وراء أن "الادارة الأميركية" تعيد تقييم سياستها الشرق أوسطية، وخاصة موقفها التقليدي في الأمم المتحدة ومؤسساتها من الصراع الفلسطيني العربي مع اسرائيل، الا أن الحقيقة سرعان ما كشفت زيف ذلك "الترويج"، ووقفت أميركا معارضة لثلاث قرارات صوت عليها مجلس حقوق الانسان في جنيف، وهو مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة، كانت معارضة بقوة لأي قرار لصالح فلسطين، وجاء التصويت خلال وجود مبعوث الرئيس عباس في واشنطن، بل ولم نسمع موقفا رسميا فلسطينيا واحدا يدين هذا السلوك المعادي اميركيا!

منذ اللحظة الأولى لتسريبات اميركية حول المراجعة لغضب ونرفزة من نتنياهو، لم يكن سوى "الساذج" الذي توقع "تغييرا حقيقيا جوهريا" في الموقف الأميركي من دولة الكيان، وأن مجمل الحملة لم تكن سوى محاولة رد اعتبار لكرامة اوباما التي داس عليها نتنياهو بالحذاء، بل وأكثر حقق فوزا لحزبه شكل صفعة شخصية للرئيس الأميركي الذي توهم أنه سيسقط نتنياهو..

وبعد أن انتهت "نشوة البعض الساذج" بالفرحة لموقف اميركا، وانكشفت عورتها، وعادت لممارسة دورها التقليدي لرعاية الكيان امنا وسياسة، يبدو أنها نجحت في تحقيق "صفقة خاصة" بين حكومة نتنياهو والرئاسة الفلسطينية، صفقة كشفت عنها يوم الأحد الموافق 29 مارس (آذار) 2015 ، صحيفة "جيروزاليم بوست" الاسرائيلية والتي تصدر بالانجليزية، تم بموجبها اتخاذ قرار بتحويل العائدات الضريبية المجمدة من قبل حكومة الكيان الى

السلطة الفلسطينية، مقابل "تجميد" دعوي السلطة ضد الاستيطان في المحكمة الجنائية.

الصحيفة تحدد :" "السلطة ستتوجه في الأول من نيسان/أبريل المقبل بطلب الانضمام للمحكمة، ولكنها لن ترفع دعاوى على الكيان في الوقت الراهن، وأنها ستكتفي بفحص المدعي العام السابق بإمكانية فتح تحقيق في جرائم إسرائيلية مفترضة في القطاع خلال العدوان الأخير وليس أكثر من ذلك"، وتضيف الصحيفة العبرية، أن السلطة بموجب الصفقة لن توقف التنسيق الأمني باي مظهر من مظاهره..

باختصار صفقة ملخصها: "رفع تجميد المال مقابل تجميد دعوي الاستيطان، وقرارات المجلس المركزي"، ويمكن أن يضاف لها ايضا التصعيد اللامعقول بالمطالبة بضرب غزة، كما قال الرئيس ومستشاره أيضا، كرد على طلب نتنياهو بفك "عرى المصالحة" مع حماس، فردت حماس بشعارها المستحدث "ارحل يا عباس"..!

طبعا، ربما يخرج أحدهم بعد انتشار الفضيحة - الصفقة الجديدة، ليكذب أو ينفي أو يوضح، بأن تلك "حملة مقصودة" لتشويه "الموقف الثوري الكفاحي الخلاق" للرئاسة الفلسطينية، وهذا فعلا ما نتمناه، وليته يكون هو الحال السائد، رغم ان كل الشواهد تقول بغيره..

النفي والتوضيح لن يكونا كافيين للتصديق أبدا، لأن الوعد أن تبدأ دولة فلسطين برفع "الدعوي" على دولة الكيان لارتكابها "جرائم حرب"، واولها النشاط الاستيطاني، في الأول من أبريل (نيسان)، كما أعلنت القيادة الشرعية، وايضا صائب عريقات رئيس اللجنة التي تشكلت لمتابعة تقديم الدعوي، وهو نفسه مبعوث الرئاسة الى امريكا..

النفي لا قيمة له، بل سيؤكد الصفقة إن لم يتم تقديم الدعوي في الأول من أبريل، اي عمليا بعد 48 ساعة، ودونها تكون أخبار الصفقة حقيقة سياسية تستوجب العمل لاسقاطها ومحاسبة القائمين عليها وطنيا..

لا نود التسرع بالحكم والمحاسبة في آن، وسنفترض كل اشكال "سوء الينة" في اعلام دولة الكيان "وحس النوايا" في موقف القيادة الرسمية، رغم ان "اعلام العدو" كشف مؤخرا عن "صفقيتن مدويتين" واحدة بين الرئاسة والكيان في "يديعوت" وأخرى بين حماس والكيان في موقع "واللا" العبري، اي أن قطبي الأزمة كل منهما له صفقة خاصة به من وراء الشعب..

هل سترد الرئاسة الفلسطينية عمليا على "الإدعاء العبري" أم ستصمت، كما صمتت على وثيقة "يديعوت" يوم 6 مارس الجاري، حول اتفاق بين الرئيس عباس ونتنياهو..المسألة لم تعد تحتمل مزيدا من الصفقات، فما انكشف ستره كاف لملاحقة من ارتكبها وفعلها من وراء ممثل الشعب الفلسطيني، وهي منظمة التحرير باطرها الشرعية وليس غيرها..من سيطلق على موقفه بأنه "كذبة ابريل - نيسان"!

المحاسبة وفقا للسلوك والموقف، وليس الادعاء..كلنا أمل ان يكون الأول من ابريل كذبة للاعلام العبري وكيانه وصدقا لفلسطين دولة وشرعية..ننتظر!

ملاحظة: الحقيقة السياسية التي يجب أن تعلمها حماس أن مطالبتها للرئيس عباس بالرحيل ينطبق ذاته عليها بعد وثيقتها مع الكيان..بالمناسبة الانتخابات هي الحل وليس الهتاف..لنطالب بانتخابات رئاسية فورا!

تنويه خاص: هل مشاركة الجهاد الاسلامي لحماس في مسيرة "ارحل يا عباس" رد فعل على موقفه من "عاصفة الحزم"..الجهاد ربما تسرعت لاصطفاف من "نوع خاص"، وهي التي لم تعلن موقفا حاسما من "وثيقة حماس قطر اسرائيل" الخطيرة جدا وطنيا!